

حسن متافنی  
۱۴ ر ۱۳ ر ۱۶

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۸۷۰۱

کتابخانه

مجلس شورای

اسلامی

١٨٧٠١  
٢٠٩٨٦٦

هذا كتاب مختصر

القواعد المنطقية

شرح سائر المنطقية

التي هي من تنظيم بستان البستاني رحمه الله تعالى في اوردان لا زعمنا  
 صديق الفطن الموجودات بايات ووجوه وسكون لغز الخلق في مختار  
 ووجوه نداء في علم اللغات انوار صفة الباهر واستنار على صفا الايام انوار  
 سلطنة القاهرة محمد علي ما اريدنا من الاثار هزت وياضها وشكلت على  
 العظام من نعمها وتحت جياضها وسلكنا في فضيلتها من زينة عقلا  
 وبقوتها المعرفى الى معارج غنايتها وان غنمت من سوادها ثم انزلنا  
 بافضل الصلوات والثناءات بحمد المخبين باجل النجاة وبعد فقد  
 في حال المستعدين على المتردين الى ان اشرح لهم رسالة في يد ويايين  
 في القواعد المنطقية علمانهم بانهم سألوا عن قبا ما هم واسقطوا  
 سخاها هاما ولما دللوا في قواضيه بعد قوم واستوفى الامر من يوم الى  
 يوم اعلان العلم في هذا العصر قد خبت نارها وزلت انوارها  
 لا شغوا بالقد استول على سلطنة واصداهم في حال تدبيره اذ  
 بهجته الآتية كلما ازيد تساملا وتسهولا ازيد واقنا وتوقفا فلما اجد  
 بيا من اسعائهم ما اذبحوا وانصاهم الوفاية ما انساوا فوجت ركاب  
 النظر لا تصعد ما لها وشرحها شرحا كفى الاصدان عن وجه



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب تحریر اولیاد المصنف

مؤلف تطبیح الیوم الیاری

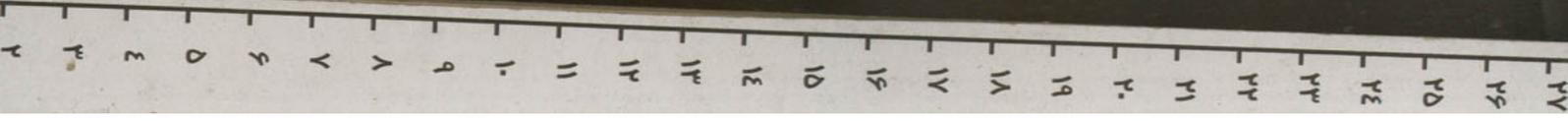
مترجم

شماره قفسه ١٨٧٠١

شماره ثبت کتاب ٢٠٩٨٦٦

جمهوری اسلامی ایران

خطی  
 کتابخانه  
 مجلس شورای اسلامی  
 ١٨٧٠١





زائد فايدها وما اولى على معاهد قواعدها ونصت اليها من اجاب  
 الترفيد والنكات اللطيفة ما حلت عند ولا بد منه لجارات  
 راقية تسابق عاينها الا انها بقرات شائعة يعجب بها  
 الاوان وبسم الله بغير القواعد النطقية في شرح رسالة التسمية  
 وخدمت به عالمتهم من حصه الله تعالى بالفضل القدسية والربانية  
 الاليتية وجعلت يتصاها بصاعد وتجدد ملت الدنيا والدين  
 ويطاها دون سرادقة ولدت رقا بالمعول والسلاطين وهو القديم  
 الاعظم ودرستور اعظم الوزير في العالم صاحب السيف والقلم سيات  
 الغايات شان نصيب ايات السقا والبالغ في تاسعة العلماء النضابا  
 ناهوية وبران الوزارة عين ايتا الامارة اللامع من عزته الفراء لوائح السعادة  
 الابدية الفاتح من محمد العليا رابع عناية السيد محمد قائد الله  
 الوابنة من سن حياكة الدولة السلطانية العالي اجنان الحلال ربابات  
 اقبال التالى لسا الاحبال ايات حلاله لظلمهم على العالم على الانا من والعاير  
 شرف حق والدولة والقدرة والدين شريفا لا سلام ومرشد العظمى شعرة  
 من غيبه شرف لا ندرتها دين العهد شيمدان الامانة باعته لغيره نبت ولحمده  
 كما تهنى سنده ستم لان اعدم العدل في ايام دولته عالية وقبحة العلم من ايام  
 تربيد غالبه وباريد على اهل حق ما نضد واعاد يعرض بين خلقه فاضته من  
 الكدم اهل التوفان بانضد العدل والنصا وحق من منهم فواضل متواليه و  
 فضائل من منها هيد ربح الاصل العلم مراتب الحلال ونصبت بار الدين فباب

كتابخانه  
 خطي  
 ٧٠١

وخفض لاصحاب الفضل خراج الافصا حتى جعلت اليها من اجاب  
 نضاع العالم من كل صحتي ووجه تلقاء بولت مدي مطا با  
 الهما من كل صحتي ووجه تلقاء بولت مدي مطا با  
 خلك لظلمه صانع خلقه خلك من قدام الله فانه فان هذا  
 رعا يشعل البشر فان في حق السوا فهو في نار القصور وحقه في العمل  
 والله اسئل ان يوفق لضد في الصعاب ويخفف عن خطايا ولا يضر ان  
 التوفيق بعد ازمنة الخفيف قاله وبنيت عليه  
 مقدمة وثلاث مقدمات وضاعة معنما جعل التوفيق من باب  
 العقل وموكل على جوده الضيف الحيز والعلما ان خبر موقوف  
 معين امما المقدمة فغده بخان الاول في ما شير للطق و  
 بيان الحجة له والثاني في موضوعه العلم ما تصور  
 وهو صوابه في الشك العقدا والصق موحده هو من سيات  
 ارضها والباقي السجى بعد اقول الرسالة من على  
 مقدمتين وثلاث مقدمات وضاعة اقا اليفد في حقها لظنق  
 وبما للجهل بالبر وموضوعها وقا الملكة لبقلة مذلت فان  
 والنسبة القضاء واحكامها والتاثير في ايمان من  
 الخاتمة في مودة الاثيب وجرء العلوم وانما رتبنا عليها



خطي  
 ٧٠١







وجوابه ان التصور يطبق بالاشارة على ما يعبر به للكلمة وهو التصور السابق  
 وعلى الحضور الذي مطلقا كما وقع البنية عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل  
 الثاني والملاصل ان التصور الذي هو مطلقا وهو العلم والتصور اما ان يصير <sup>بشيء</sup>  
 اي للكلمة ويقال له التصديق <sup>بشيء</sup> الحكم ويقال له التصور السابق <sup>وهو</sup> والاشارة ان  
 مطلق التصور فالعقل والتصديق هو التصور السابق والمعتبر في التصديق <sup>بشيء</sup>  
 او جزي او هو التصور <sup>بشيء</sup> كما ينظر في الايام اشكال وليس الكلام على انها بدنيا  
 العلم اما بدني وهو الذي لم يتوقف حصوله على كمال التصور الحاضر <sup>بشيء</sup>  
 وكما التصديق ان الشيء <sup>بشيء</sup> لا يتأخر ولا يتقدم ولا يتبع <sup>بشيء</sup> وهو الذي يتوقف  
 حصوله على نظر كالتصور العقل والتصديق بان العلم <sup>بشيء</sup> فانا  
 هذا التصور ليس على واحد من كل واحد من التصور والتصديق بدنيا فانه  
 لو كان جميع التصورات والتصديقات بدنيا لما كان شيء من الاشياء <sup>بشيء</sup>  
 لنا وهذا باطل وغيره فلهذا ان يكون الشيء بدنيا ومحمولا <sup>بشيء</sup> فانا  
 وان لم يتوقف حصوله على حصوله فكر لكن يمكن ان يتوقف حصوله <sup>بشيء</sup>  
 شيء اعم من توجه العقل اليه او الحس بالاشارة او غيره <sup>بشيء</sup>

ابن بطالون

المشور ٣

والاشارة على الاشياء والاشارة  
والاشارة على الاشياء والاشارة  
والاشارة على الاشياء والاشارة

ذلل

ذلك الشيء الموقوف عليه الحاصل البدني فالبدنية لا تليق في التصور  
 ان يقال لو كان كل التصورات والتصديقات بدنيا لما احتجنا بالحصول شيء من الاشياء  
 كيفها وهو فاسد كغيره احتجنا ببعض التصورات والتصديقات الى العلم <sup>بشيء</sup>  
 ولا نفكر يا اي لسيح واحد من كل واحد من التصورات والتصديقات فانه لو كان  
 جميع التصورات والتصديقات حظريا بل يتم الدور والتسلسل والدرج هو توقف  
 على ما يتوقف عليه اما بجزيته كما يتوقف على <sup>بشيء</sup> وبالعلم او بجزيته كما يتوقف <sup>بشيء</sup>  
 وبشيء <sup>بشيء</sup> وعلى ان التسلسل هو ترتيب امور بعضها فاقبها واللازم باطرافها <sup>بشيء</sup>  
 واما الملازمة فالاشارة على ذلك المقدر اذا احتجنا بالحصول شيء منها فالاشارة  
 ان يكون حصوله بغير شيء وذلك العلم الذي ايضا فخر في يكون حصوله  
 بغير شيء وهو علمي فاما ان يذهب لشيء الاكساب على النهاية وهو التسلسل  
 او تعود فيلزم الدور واما بطلان اللازم فالان الحاصل التصور والتصديق  
 لو كان حظريا الدور والتسلسل لا تمنع الحاصل والاشارة على ما يعبر به  
 التدفقات فمقتضى ان يكون الشيء <sup>بشيء</sup> حاصل قبل حصوله كانه اذا <sup>بشيء</sup>  
 حصوله <sup>بشيء</sup> على حصوله <sup>بشيء</sup> وحصوله <sup>بشيء</sup> على حصوله <sup>بشيء</sup> اما بهيئة <sup>بشيء</sup>  
 فان حصوله سابقا على حصوله <sup>بشيء</sup> او حصوله <sup>بشيء</sup> سابقا على حصوله <sup>بشيء</sup>

حاصل ٣٣

على اني شابا على ذلك الشيء فيكون باب حصوله في شرحه واما في  
 التسلسل فلان حصول العلم المتوقف على اختصاصه بالانهاية له واخصاله  
 بالانهاية له مع الموقوف على الخلق فان قلت نعم فيقول حصول العلم  
 يتوقف على ذلك المقيد على اختصاصه بالانهاية له التوقف على اختصاصه بالانهاية  
 العيني المناهية منه واحدة فانه لا يوجد العيني فلام انه لو كان الاكتمال  
 بطريق التسلسل يلزم توقف العلم المتوقف على حصوله او غيره منها هبة دفه  
 فان الامور العينية المناهية معدت لحصولها والحدائق لبعضها لانها ان  
 في الوجود وان عنيتم به انه يتوقف على اختصاص الامور العينية المناهية في اذنه  
 عيني منها هبة فتم لكن لان ان اختصاص الامور العينية المناهية في اذنه العيني  
 مع وانما يستحيل ذلك لانه كانت المفارقة فانه اذا كانت قدومه  
 كون موجودة في اذنه عيني منها هبة في اذنه حصل لها علوم عيني  
 في اذنه العيني المناهية فنقول هذا الدليل مبني على حدود المقيد  
 وقدى من عليه في فن الحكمة على المعنى من كل منها بدوي **لا**  
 اما يكون جميع الصور والمقتديات بدتها او يكون جميع الصور  
 والمقتديات نظرا او يكون في بعض الصور والمقتديات

قال

والعنف

والعنف الا من منها نظرا والاقسام مختصة فيها وما جعل المقيد الا  
 بين الثالث وهو ان يكون المعنى من كل منها بدتها او المعنى <sup>نظريا</sup>  
 والنظري يمكن تحصيله من الضمير بطريق الفكر لان من علم <sup>علم</sup>  
 وجود الملازم حصل له من العاين السابقين وهما العلم بالانهاية <sup>وجود</sup>  
 الملازم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يكن يحصل النظري بطريق  
 الحاصل العلم الثالث من العاين السابقين لان حصوله بطريق الفكر <sup>الحق</sup>  
 هو سبيل معلومه للتأدي الى الجهول كما اذا <sup>نظريا</sup>  
 وعرفنا الحيوان والتأنيق وتبناها بان قد من الحيوان <sup>تأنيق</sup>  
 الذهن منه المقتديون كما اذا اردنا التصديق بان العالم <sup>مقتدي</sup>  
 وسقطنا المعنى بين طرفي المظلم وكلما بان العالم معني وكل معني <sup>مقتدي</sup>  
 لنا التصديق <sup>مقتدي</sup>  
 جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها <sup>مقتدي</sup>  
 بعض بالتقدم والتأخر والمراد بالامور ههنا ما فوق <sup>مقتدي</sup>  
 على جميع لتعمل في المعنى في هذه الفن وانما اعتبر الامور لان <sup>مقتدي</sup>  
 ان بين الشبان فضلا عدا بالعلوم الحاصلة صورها عند العقل <sup>مقتدي</sup>

التصديقه والتصديق القينا والظنا واليهما فان العلم كالمعنى  
 يجري في التصديق كما يكون في اليقين يكون ابيض الطون والظن  
 اما العلم في التصديق اليقيني كما ذكرنا واما في الظن فليس  
 لها طينتين فمنها التي اب وكل حايط يتغير عند التي من يد من هذا الحائط  
 واما في الجهل كما قبل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قد  
 فالعالم قدوم لا يقاد العلم من الالفاظ المشابهة فانه كما يطلق على العلم  
 كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم انما المتعاقب الواقع وهو حقيق الال  
 ومن غير ان التصديق هو ان عن استعمال الالفاظ المشابهة له لا تانفك  
 الالفاظ المشابهة لا استعمال في التصديق الا اذا قام فزيته تدل على تيقن  
 من معانيها ومنها فزيته دالة على العلم بالعلم المذكور في التعريف  
 العقلي لانه لا يقهر في هذا التماثل بمرادنا عن الجهل في الموضع في التماثل  
 للجهل لا استخالة استعمال العلوم وحصيل الحاصل وهو ان يكون  
 تصورا او تصديقا اما الجهل التصديقي فالتماثل من الامور التصديقيه  
 الجهل التصديقي من الامور التصديقيه ومن هذا التصديق انما يشغل  
 على العمل الرابع فالتي يتبين ان العلم التصديقي بالظن انما هو العلم

لم يفسر

في التمهيد

في اليقين الاجتماعية لخاصة التصورات والتصديقات لا اليقين الاجتماعية  
 لا يوزن السرى في اجتماع غمها وتبينها والاعلمة الفاعلية بالانعام الا  
 انما يتبين من تيب وهي هنا الفتن العاقلة لا لاجل السرى او معلومة  
 الالعلمة المادة كقطع الخبز للسرى وللتاذي الى جهود اشارة الالعلمة  
 فان الغرض من ذلك الترتيب ليس ان يتاخي الالعلمة من الالعلمة  
 كسرى سلطان مثلا على السرى وذلك انما يتبين اي العلم ليس تصورا ايا  
 كان بعضه العقلا يتاخذ بعضا في مقتضى فكاهم من واحد يات في  
 لما التصديق مجرد العالم من واعي الالعلمة بتصديق مجرد من الالعلمة  
 الواحد يتاخذ نفسه محبة اليقين وقد يفكر ويؤدي فكر الالعلمة تصديق  
 العالم ثم يفكر وينتج العلم التصديق مجردة فالتفكر انما  
 والالعلمة اجتماع المقتضين فلا يكون كل فكر صوابا بل الحاجة الالعلمة  
 في عدم معرفه حرق انسا النظريات التصديقيه والتصديقيه من تصديقا  
 والاطاعة بالانكار الصحه والفاقة الواقعة فيها في تلك الطرق  
 حتى يعرف منه ان كل نظري باي حقيق كيبساي فكر صحيح واي فكر ذاه  
 وذلك العاقبة هو المنطق وانما سمي بالانعلمة لانه هو العلم التصديقي

ب

العلم

العلم

بها وسمى بالبراهين فاحتمية بعضهم من عاينها الذهن عن الخطا وفي القدر كانه  
في الواسطة بين الفاعل وفعله ووصولهم اليه كالمثلث والمثلث فانه ما  
بينه وبين الخشب في وصول اى به والقيد لا يخرج الفاعل من الواسطة المتوسطة  
واسطة بين فاعلا وفعالها او علة علة الشئ علة له بالواسطة فان اذا كان  
علة له وعلة ب غيره كان افلاح و لكن بواسطة الالات المتوسطة  
بينهما في وصول اى الطرق البعيدة الى المعلول لان اى العلة العجيبة لا تصل  
الى المعلول فضلا ان يتوسط في ذلك شئ اى وانما الداصل اليه اى العلة التي  
تامة العادة منها وفي العبد والعاون هو اى يمكن ينطبق على جميع شئياته  
ليتم احكامها منه كقولنا الحجة الفاعل في فروع فانه اى شئ يسوق احكامها  
منه حتى يعرف انه يدل في فروع في قولنا صريح يد وانما كان المنطق الالات  
واسطة بين الفاعل العاقلة وبين المطالب الكسبية في الاكتساب وانما كان فاعلا  
بالاقتضاء مساله قوانين كلية منطبقه على سايرها بما كما ذكرنا ان الشئ  
المزود به تفكك مساله دائمة عرفنا من ان قولنا لا شئ من الالات  
يخرج المفرد من تفكك الالات من الجرح استنادا وانما وانما ان بعضهم من عاينها  
الذهن لان المنطق ليسه فبعضهم الذهن عن الخطا والالات المتوسطة

وهذا العلم الحق  
ينطبق على جميع عاينها

خطا اصلا والذين لك فانه بما يحيط الالات جدا مفهوم التعريف وانما الالات  
فالالات بقوله الخشب الفاعل فانه يخرج الالات من شئ لا راجع الى الصانع وقوله  
بعضهم من عاينها الذهن عن الخطا في اقتراح خروج العلوم العاشورية فضلا  
من عاينها الذهن عن الضلال في القدر في المقال كالعلوم العربية وانما كانت  
التعريف وشما لان كونه المتعارض من عوارضه لان الدلائل للشيء يكون  
فنه والامثلة المنطق ليسه فبعضهم من القياس مسالعين من العلوم الحكيمه  
التعريف بالغايبه اذ غاية المنطق العصمه عن الخطا و غاية المنطق يكون  
والتعريف بالخارج رسم وهما فانه جليله وهي ان حقيقة كل علم مسأل  
ذلك العلم لانه قد حصل لك المسائل والاشتم وضع اسم العلم باذاتها لا يكون  
له ماهية وحقيقة واولئك المسائل المعرفه حجب عن حقيقة كل  
الالات العلم لجميع مسائل وليس ذلك مقدمه فيه وانما المقدمه معرفه حجب  
فلهذا صحح بقوله وسمى دون ان يقدر وطرد الاعراض كالتعريف  
بنها على ان مقدمه النزوح في كل علم رسمه لاحص فان قلت العلم بالمسائل  
المتدقيق بها ومعرفة العلم كالتعريف وهو المقصود لا يتبادر من المتدقيق  
فمقول العلم هو المتدقيق بالمسائل حتى اذ حصل المتدقيق بجميع المسائل

فانما

حضا

حصل العلم المطلوبه لكن مقصود العلم المعبر هو صحة سيقف على تصور تلك  
الواقعة بقاها لتصوره من استفاد الامن المتفق **وليس** بدنيا  
هذا الشان الموجه معارضه قد وهما وتوجه ان يقال ان المتفق  
فلا حاجة الى قوله بيان الاول انه لو لم يكن المتفق بدنيا لكانت كذا  
خصمه للاقانون اي وذلك لقانون يحتاج ايضا لقانون اي فما ان  
يدور الاكتساب او يتسلسل وهو محال لان لا يتسلسل الدور والتسلسل  
يلزم ذلك لانه لاكتساب القانون بدني وهو ممنوع لان قول المتفق  
مجموع قوانين الاكتساب افوضا انه كسبي وطنا لكتساب قانون منها  
ان الاكتساب لا يتم الا بالمتفق فيكون اكتساب ذلك القانون على قانون اي  
ايضا كسبي على ذلك المتفق فالقدرة والتسلسل لازم وقوله على ان المتفق  
اي انه بدنيا ولا يتفق عن عقله ولا يلزم اي انه كسبي ولا يلزم الدور  
كذلك المقرض بل بعضه اي انه بدني كالشغل الاول والمعنى كسبي  
الاشكال والمعنى الكسبي فاضداد من المعنى البدني فاليلزم دور والتسلسل  
ان ههنا مقامين الاول لا يصح ان المتفق كذا يصح للافتقار الى  
توضيح على تصور الاحتجاج اليه لا في قوله والحاصل المذكور ان فرضا

لا بد

لا بد من الاحتجاج عن نقل المتفق وهذا يتحقق الاحتجاج اليه فلا يصح الاحتجاج  
المطلوب للمفق كونه ضروريا يلزم اي ان يكون له معلوما ويكون الحاجة ملته اليه  
في تحصيل العلم المطلوبه فالذكر في مرض المعارضه لا يصح للمعارضه ان يتناقض  
على سبيل المناقضة الجزم الثاني في توضيح المتفق فلو سلمت ان العلم لا يتبين عند النظر  
بمد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المتفق حقيق من مطلق الموضوع والعلم  
مستوفى بالعلم بالعلم وجب ان لا يتناقض مطلق موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع  
المتفق موضوع العلم ما يبحث في ذلك عن صور معارضه الذاتية كبدن الانسان العلم  
فانما يجب فيه عن احوال من حيث الصحة والمرض والتمتع العلم الحي فانما يجب فيه عن  
احوالها من حيث العراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي يلحق الشيء بها هو  
لذاته كالجسم القوي لذاته الانسان والحي الذي يلزمه كالحركة بالارادة والحق  
بواسطة انه حيوان او تخلفه بواسطة اي خارج عنه مساو له كالنفس والارض  
لذاته الانسان بواسطة التبع والتفصل هذا لان العوارض شبهه لان ما يمتد  
فاما ان يكون معروضه لذاته او لغيره او لا يمتد خارج عنه والاولى خارج عن المعروض  
انما مساو له او لغيره او احق منه في ما يمتد به فالملذات الاوله وهي العوارض  
لذاته المعروض والعوارض هي غير العارض للشيء فينبغي ايضا فانية لاضدادها

موضوع كلام

قوله



المصدق والمصدقين او صدقهم فيقول انما هو الموصل الى التصديق واما  
 الموصل الى التصديق وهو كذا في مادة المنطقين بان تصحيح الموصل الى  
 التصديق ما لم يزل في الاصل كقولنا في اصطلاحهم واما  
 ما رواه فلان في و ايضا ما هي الاشارة والموصل الى التصديق بحجة لانه من  
 به استدلال لا يطلبه فليس الخضم من حجج اذ اطلبك في تقديم مباحث  
 اي الموصل الى التصديق على مباحث الثاني اي الموصل الى التصديق حيث لا  
 الموصل الى التصديق التصديق والموصل الى التصديق التصديق والتصديق  
 على التصديق طبعا فليقدم عليه وصفا لهما ايضا لوضع الطبع واما قلنا التصديق  
 مقدم على التصديق طبعا لانه التقدم الطبيعي هو ان يكون المقدم يجب صحاح  
 التصديق لا يكون علمه والتصديق كذلك التصديق او انه ليس له  
 فظاهره انهم من حصول التصديق حصول التصديق وهو وجه  
 العلول عند وجود الهلة واما انه يحتاج اليه التصديق لان كل تصديق  
 فيه من ثلث حصول التصديق والتصديق عليه واما بداهة او بامس صاحبه  
 المحكوم به كذلك حصول الحكم العلم الاولي بالمنشأ الحكم من اجل  
 التصديق في هذا الكلام قد يتة كما في بين احدهما ان استدعاء التصديق

صوت الحكم عليه التصديق انما هو التصديق الحكم عليه له الحقيقة حتى لو لم يتق  
 حقيقة الشيء سمع الحكم عليه بل المراد انه التصديق حصوله بوجه ما امكنه الحقيقة  
 او بامس صادق عليه فان الحكم على اشارة لا يتحققها الحكم على الوجه الصحيح بالحق  
 وعلى شئ من بعيد بانها على طين فان كان مستدعي التصديق الحكم عليه الله  
 لم يصح مناشا هذه الاحكام والثانية ان الحكم على اشارة لم يتحقق بالحق  
 احدها التصديق الاجبائية المصنوع بين التصديق وتاثيرها اتفاق تلك التصديق انما هو  
 بالحكم حيث حكم بانها لا ياتي التصديق من حصول الحكم التصديق الاجبائية وتصديق  
 لا منشأ الحكم اتفاق التصديق وانما هي اشارة على معنى الحكم والادان كان التصديق  
 التصديق الاجبائية في الموصوفين لم يكن لقوله لا منشأ الحكم من اجل معنى التصديق  
 بينهما فليتم استدعاء التصديق التصديق وهو على اننا اذا اوردنا ان التصديق  
 او يتبعه كحصول التصديق ولا يتوقفه على ضرورة ذلك الا ان كان ذلك  
 يتم اذا كان الحكم اذ انما اذا كان فعلا والتصديق تصديق حصوله الحكم لانه  
 من الافعال الاضمارية للتصديق والافعال الاضمارية لنفسها تصديقها بعد  
 بها والتصديق اصددها حصول الحكم موقوف على حصوله وحصول التصديق  
 موقوف على حصول التصديق موقوف على حصول التصديق موقوف على حصول التصديق

المصدق

كلمة

المصدق

المصدق

المصدق

في شرحه للحق وصله شرطاً لا يفتقر إلى ما لا يفتقر إلى الصدق على قوله فتصور قوله  
 لأن على صدق لابد منه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم في من اجزاء  
 الصدق فلو كان المراد به إقناع البنية في الموصفين لزم ان الصدق على ان  
 وهو صريح بخلافه فالإمام في الحقيقة كل مقتدي لا بد منه من تلك تصور  
 كما في قوله لا يفتقر إلى الصدق ولا يفتقر إلى الصدق في قوله فتصور الحكم  
 فيها قال الإمام فتصور لا محالة بخلاف ما قاله المعتز فانه يجوز ان يكون قوله  
 معطوفاً على تصور الحكم عليه في لا يكون تصور كانه حال فلا بد منه من الحكم  
 وهو غير لازم منه ان يكون تصور وان يكون معطوفاً على الحكم عليه في لا يكون  
 تصوراً فيه فتصور ان قوله والحكم لو كان معطوفاً على تصور الحكم عليه في لا يكون  
 الحكم تصوراً لوجب ان يقول لا يشاع الحكم من قبل احد هذين الطرفين <sup>والتصريح</sup>  
 حال قوله احد هذه الامور على هفتة لغير الفساد من وجه اخر وهو ان الالزام  
 ذلك استدعاء الصدق تصور الحكم عليه ويرد على استدعاء التصديق  
 والحكم فلا يكون الدليل وارد على الذي وايضا يكون ذلك الحكمة <sup>صحيحاً</sup> مستدركاً  
 المطلوب بيان مقدم التصور على الصدق ليعلم ان الحكم اذا لم يكن تصوراً له  
 مدحاً في ذلك واما المقام فقلت ان في شرط المعجز او غيرها اربعة تصورات

العقل

العقل الاولي والافعال دلالة العقل على المعنى بتوسطه الوضوح له مطابقة  
 على الحيوان الناطق فاما لا استقلال اللطفي من حيث هو المنطوق بها قوله بحيث  
 القول الشارح والحقبة وكيفية تبيينها وهو لا يتوقف على الالفاظ بل على ما  
 الى المقبول ليس لفظ لطيفي العقل بل معناها وكذلك ما يوصل الى المقصد  
 مهمومات الغضا بالالفاظ والافعال ولا يتوقف افادة التعا واستعدادها على الالفاظ  
 صارا لغيرها معصود بالعرض وبالعقد الثاني ولما كان التقدير هذا من  
 انما لا يدل انما يتم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء محالاً بلزم من العلم  
 العلم نبي آخي الشيء الا قد هو الدال والاشارة هو المدلول والدالان كالغضا  
 فالدلالة لفظية والايقينية لفظية كدلالة الحظ والعقد والدلالة اللفظية  
 اما يجب جعل المطال وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق <sup>والوضع</sup>  
 جعل اللفظ باذاه المعنى فلا يخرج اما ان يكون بجاقضاه الطبع وهي الطبيعة <sup>او</sup>  
 كدلالة الح على الوجع الصدق فان طبع اللفظ يقتضي التفسير عند ترو  
 ذلك المعنى له والافعال العقلية كدلالة اللفظ السمع من واد الجدار على وجود  
 والمعصوم منها هو الدلالة اللفظية العصبية ويكون اللفظ اللفظي  
 اطلاقاً من تسمية العظم وضعه وهي انما مطابقة او تصديق ان التي في ذلك

كلامه الاشارة  
 كدلالة الانسان  
 كدلالة الحيوان الناطق  
 كدلالة العقل على المعنى  
 كدلالة اللفظ على المعنى  
 كدلالة اللفظ على المعنى  
 كدلالة اللفظ على المعنى

لان اللفظ اذا كان في الوجود في المعنى هو مدلول اللفظ اما  
 ان يكون عين تمام المعنى الموضوع له او خلاصته او خباياها  
 ان اللفظ موضوع لذلك المعنى مطابقة لدلالة الاشياء على الحيوان الناطق ودلا  
 على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع للمعنى داخل في ذلك المعنى المعنى المدلول  
 فمعنى كدلالة الاشياء على الحيوان والناطق فان الانسان اما يدلى على الحيوان الا ان  
 موضوع الحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ  
 فكلامه على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع للمعنى في معناه ذلك  
 المدلول اللفظ الا ان كدلالة الانسان على قابل العلم وضعه الكتابة  
 كدلالته عليه بواسطة انه موضوع على الحيوان الناطق وقابل العلم وضعه  
 خارج عنه اما معناه كدلالة الارباعي بالمطابقة فالاول اللفظ مطابق  
 موافق تمام ما وضع له من قوام مطابق العقل بالعقل اذا اختلفا  
 واما معناه الدلالة التائية بالتصديق فالان المعنى الموضوع له في معناه  
 في كدلالته على معنى المعنى الموضوع له واما معناه الدلالة الثالثة  
 فالدلالة اللفظ لا يدلى على كل او خارج عن معناه الموضوع له بل على كل  
 الالزام وانما يتحدد الدلالات بتوسط الوضع الالزامي

صاحب

صحة الدلالات ببعضها وذلك ليجوز ان يكون اللفظ مشتركاً بين الكل  
 والجزء كما كان فانه موضوع الامكان الخاص وهو سلب الضم عن الظاهر  
 والامكان العام وهو سلب الضم عن احد الطرفين وان يكون اللفظ  
 بين الملزوم واللازم كالتسمية موضوع للجزء والضم ويتصور من ذلك  
 صور اربع الاولى ان يطلق الامكان ويحده الامكان العام والثانية ان  
 يطلق ويحده الامكان الخاص والثالثة ان يطلق لفظه التسمي للجزء  
 الذي هو الملزوم والرابعة ان يطلق ومعنى الضم الالزام واذ انشئت  
 هذه التصوي فنقول لو لم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط اللفظ  
 بدلالة الضم والاشارة الاستقاض بدلالة الضم فانه اذا اطلق اللفظ  
 الامكان ويحده الامكان الخاص كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة  
 وعلى الامكان العام تضاماً ويصدق عليها التفاضل لدلالة اللفظ على الموضوع  
 له لان الامكان العام ما وضع له افعال لفظ الامكان فمدخل في صفة كدلالة  
 دلالة الضم فالان يكون ما نفاذاً ابتدأه بتوسط الوضع في تلك الحالة  
 معناه لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الضم وانما  
 دلالة اللفظ على ما وضع له ولكن ليس بواسطة انه اللفظ موضوع للامكان

وهو في نون اللفظ  
 اذ ان اللفظ في كل حال  
 انما يقيد بتوسط اللفظ  
 من غير ان يلفظ اللفظ  
 من غير ان يلفظ اللفظ  
 من غير ان يلفظ اللفظ

العام لخصتها وان فرضنا انها موضوعة بانها بل وسطا ان اللفظ في  
 الخاص الذي يضمنه المكان العام اما الاستقاض بدلالة اللفظ في  
 لفظه الشئ عن غيره بل هو كان دلالة عليه مطابقة وعلى الضوابط اما مع  
 صديق عليها هنا دلالة اللفظ على ما وضع له فلو لم يقيد بدلالة اللفظ  
 بوسط الوضع دخلت فيه ولما يتبادر في حجب عنه لان تلك اللفظة وان كانت  
 دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست لسطة ان اللفظ موضوعا  
 لو فرضنا انه ليس بموضوع للضوابط كان الاعلى تلك اللفظة بل بسبب اللفظ  
 للزم للزوم له ولو لم يقيد بدلالة التنقيح بذلك لغيره لا تنقيح بدلالة  
 المطابقة فانه اذا اطلق الامكان وريد بلفظ الامكان العام  
 دلالة عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى  
 له لان الامكان العام داخل في الامكان الخاص هو معنى وضع اللفظ  
 بانها ايضا فاذا قيدنا بالوسط الوضع في حجب عنه لا تماثلت بوسط  
 ان اللفظ موضوع لما قد خرد ذلك المعنى منه ولقد لو لم يقيد بدلالة  
 دلالة اللفظ انما استقصى بدلالة اللفظ فانه اذا اطلق اللفظ  
 وعلى فرضه كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها كما

اللفظ موضوع لما قد خرد ذلك المعنى منه  
 ولقد لو لم يقيد بدلالة اللفظ فانه اذا اطلق اللفظ  
 وعلى فرضه كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها كما

اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له هو احدى حد اللفظ لو لم يقيد بوسط  
 واما ما يقيد به من حيث لا تماثلت بوسط ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك  
**فان قيل** دلالة اللفظ على ما وضع له لا تماثلت بوسط ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك  
 على الخارج عن المعنى الموضوع له ولا خلاف ان اللفظ لا يدل على ما خرج  
 عنه فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذي هو ان يكون اللفظ  
 لازما لللفظ بحيث يلزم من حضور المسمى حضوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط  
 لاستغنى عن اللفظ من اللفظ فلم يكن الاعلى ذلك لان دلالة اللفظ  
 المعنى على الوضع لاحد الامرين اما ان موضوعه يارائه او لاجل انه يلزم  
 من اللفظ المعنى الموضوع له منه واللفظ ليس بموضوع الامس الخارج فيكون  
 بحيث يلزم من حضور المسمى حضوره لم يكن الامر الثاني ايضا  
 يمكن اللفظ الاعلى ولا يميز بينهما اللزوم الخارج هو كون اللفظ  
 بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقق اللفظ في اللفظ  
 وهو كون الامر بحيث يلزم من تحقق المسمى في اللفظ تحقق اللفظ في اللفظ  
 لا تماثلت بوسط ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى منه ولقد لو لم يقيد بدلالة  
 دلالة اللفظ انما استقصى بدلالة اللفظ فانه اذا اطلق اللفظ  
 وعلى فرضه كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها كما

اللفظ موضوع لما قد خرد ذلك المعنى منه  
 ولقد لو لم يقيد بدلالة اللفظ فانه اذا اطلق اللفظ  
 وعلى فرضه كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها كما

سكون الشوا وما عدا ذلك لان العلم بالحق في اللغة كالتصريح  
التي اتمية لا تنضم اليه من ثانه ان يكون بصي مع المعاني بينهما  
فان تلك البصري لم ينعوم العمي فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل  
سكون العمي عدم البصر في العلم والمعنى والمضاد **المضاد**  
المعنى والجماعه **المطابقة** لاستلزامه **فلا** اذ كان  
الذات بعضها مع بعض الاستلزام وعلوه والمطابقة لا ينضم  
بصري تخلف المطابقة تخلف الصفة بل ان يكون اللفظ موضوعا  
فكون دلالة عليه مطابقة ولا يضمن ههنا لانه المعنى لا له اما استلزام  
المطابقة التي لم ينعى ينعين لان الالف ام يتوقف على ان يكون المعنى اللفظ  
الادم حيث يلزم من حصول المعنى المعنى حصوله وكون كل ما هيته  
لوجودها لازم كذلك من معانيه يجوز ان يكون من التامه اما استلزامه  
كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا لظواهرها كان دلالة عليها مطابقة  
والتي ام لا تسفاه الشوا وجمع الامار ان المطابقة يستلزم الالف ام  
لانه لان حصول تلكها هيته يستلزم حصوله لازم من لادامها وقوله  
ليس هو فان اللفظ اذا دل على اللزوم بالمطابقة على اللزوم

الالف ام  
البيضة

لما في خبره

بالانجام

تتبع ما ينعون ما هيها الاشياء  
في ذلك من جملتها  
الاشياء هيها  
لما ينعون ما هيها هي  
تتبعه  
بيضاة

هذا بين عدم استلزام اللفظ ان لم تكن عالم يعلم وجوده  
ذاتي لكل ماهية كي يعلم يعلم ايضا وجوده لازم ذهني لكل ماهية  
يجاز ان يكون من الماهيا الهوائية مثلا يكون له لازم ذهني فاللفظ  
الموضوع باذانه الالف اي انه بالمعنى ولا القيام وفي عبارات  
شايح فان اللازم كما ذكر ليس ينعين عدم استلزام الالف ام  
عدمتين الاستلزام الالف ام والفريق بينهما ظاهر اما هي الفقه  
والالف ام تستلزم ان المطابقة لا تجازي وجودها الامه الا انها تابعها  
والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدو المستوي وانما يند بالحسنة  
عن التابع الامر كالحركة لتناد فانها تابعه لتناد بدوها في الحسنة  
لمتعلق اما من حيث انها تابعه لتناد فلا يوجد الامعها وفي هذا اليك  
فقد كان التابع في الصغرى ان يند بالحيث ومعناها وان لم يفهم  
بتكرار اللفظ الا وسط فلم ينزع المطلوب ويمكن ان يجا عنه بالحيته  
في الاولى لت يند وسط بل الحاكم منها في تكرار اللفظ الا وسط  
من المحدثين ان الصغرى من حيث انه تابع لا يوجد بالمطابقة

مغف  
صحة وجوده  
وغيره مما

والله اعلم  
بما  
شئ

بغيره من المقتضى ان المعنى مطلقا لا يوصف بدون المطابقة وهو  
لا يتم والى بالمطابقة ان قصد من الدلالة على معنى من اللفظ  
اللفظي ان كان المراد اللفظي الدال على المطابقة اما ان قصد من  
على ما معناه هو اللفظي واللفظي فان اللفظي معصود الدلالة على  
المعنى من اللفظي معصود بالدلالة على اللفظي والمعنى والمعنى  
بشيء لفظي فلا بد ان يكون اللفظي وان يكون لفظي دالة على  
وان يكون ذلك لفظي معنى اللفظي وان يكون دالة على اللفظي على  
مقصود يخرج عن طرد ما يكون لفظي اللفظي اللفظي  
لكن لا دالة على معنى ان يد وما يكون لفظي اللفظي اللفظي  
لا يكون لفظي المعنى المعصود كعبده الله على ان لفظي اللفظي اللفظي  
العبودية لكنه لفظي المعنى المعصود اي الذات المنضبة وما يكون  
لفظي اللفظي المعنى المعصود لكن لا يكون دالة معصوده كما  
الناطق اذا سمي شخص اسما فان معناه الماهية الاستا  
مع المنضبة والماهية الاستائية مجموع معنى اللفظي والناطق اللفظي  
منه الذي هو اللفظي اللفظي المعنى المعصود اللفظي اللفظي اللفظي

والله اعلم

والله اعلم  
بما  
شئ

دال على معنى اللفظي ومعنى اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
المعنى اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
لفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
معصود من اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
او كان لفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
لفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
مفهوم اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
فلم يخرج وصفا ومخالفة الوضع الطبيعي في قول اللفظي اللفظي اللفظي  
اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
من زيد وعمر وعيسى وما صدق عليه اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
ناطق وعيسى ونابينا محمد عليهما السلام وهو ما وضع اللفظي اللفظي اللفظي  
مثلا فان له معناه وهو شئ له الكناية وذاتا وهو ما صدق  
من افراد الاشياء فان عينه يقول ان اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
ذات اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي  
واللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي اللفظي

الكاتب



في القارطين كمدخل لغيره في الأجزاء في زمان يصح الضاربه  
 لا يصح للأجزاء في زمان كذا فان الحيزية في زمانه لا يخرجها عن زمانه  
 في الأجزاء و ذلك تفوق الأفعال المناقصة لا يصلح لان يخرجها و صدها  
 في زمانه ان يكون اذوات مقصود في الأفعال في ذلك حتى يتم و هو كذا  
 في الأفعال في زمانه و ان زمانه و هي الأفعال المناقصة غايضا في زمانه  
 ان اصطلحهم ليطابق خلاف اصطلاح الحقا و ذلك عين لأن نظر  
 في الأفعال من حيث المعنى و نظر الحقا بينهما من حيث اللفظ فنه  
 حتى الحيزين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لان يخرجها  
 فاما ان يبد منه وصغفه على زمان معين من الأذوات المثلثة كصير  
 هو الكلمة او لا يدل من الاسم كزيد و علم و المراد بالهية و الصغفه الهية  
 الحاصلة للحروف باعتبار فقد تمها و تاجها من كلفها و سكتها ان  
 صورة الكلمة و الحروف و مادتها و اما يمدح الكلمة بالاصح ما يدل على الزمان  
 لا يفتنه بل يخرجهم و مادته كالزمان و مثل اليوم و الصبح و الليل  
 فان دلالتها على الزمان بموادها و جواهرها لا يفتنه بل يخرجهم  
 الحقا فان دلالتها على الزمان في حقيقتها ابتداء اتصالها و انما يمدح



تسمى  
 في زمانه  
 في زمانه  
 في زمانه

الهيته ان اختلفت المادة كصير طلبك لفتت على هذا بل ان يكون الكلمة  
 في زمانه لكلاهما و مادتها على المحدث و هيتهما و صغفها على الزمان و يكون  
 في زمانه و ذلك تفوق الأفعال المناقصة لا يصلح لان يخرجها و صدها  
 في زمانه ان يكون اذوات مقصود في الأفعال في ذلك حتى يتم و هو كذا  
 في الأفعال في زمانه و ان زمانه و هي الأفعال المناقصة غايضا في زمانه  
 ان اصطلحهم ليطابق خلاف اصطلاح الحقا و ذلك عين لأن نظر  
 في الأفعال من حيث المعنى و نظر الحقا بينهما من حيث اللفظ فنه  
 حتى الحيزين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لان يخرجها  
 فاما ان يبد منه وصغفه على زمان معين من الأذوات المثلثة كصير  
 هو الكلمة او لا يدل من الاسم كزيد و علم و المراد بالهية و الصغفه الهية  
 الحاصلة للحروف باعتبار فقد تمها و تاجها من كلفها و سكتها ان  
 صورة الكلمة و الحروف و مادتها و اما يمدح الكلمة بالاصح ما يدل على الزمان  
 لا يفتنه بل يخرجهم و مادته كالزمان و مثل اليوم و الصبح و الليل  
 فان دلالتها على الزمان بموادها و جواهرها لا يفتنه بل يخرجهم  
 الحقا فان دلالتها على الزمان في حقيقتها ابتداء اتصالها و انما يمدح

وصورها

قال

كان

ال

وشرطها ان كان الناظر هو الشرح كالصلاة والقوم واصطلاحا جازا كان الناظر  
هو الانسان كاصطلاحات النحاة والمفاد وان لم يكن موضوعه الا <sup>شيء</sup>  
بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المقبول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى  
الفرس من الرجل الشجاع هذا الشارة الى قسمة الاسم بالقبول معناه والاسم  
ان يكون معناه واحدا فاما ان يتحقق ذلك المعنى اي لم يتحقق لان يكون  
اوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا على امرين <sup>في</sup> شخص ذلك المعنى ولم يتحقق لان قولا على كثرين كزيدي  
لان قولا على كثرين <sup>على</sup> عرف النحاة لانه علامة الة على شخص معين وربما حقيقيا <sup>المعنى</sup>  
على الاطلاق وان لم يتحقق <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا في كثرين هو المعنى والكثيرون الزيادة فالارجح انما  
في الزيادة <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> يكون حصوله والحارجية في حصوله وصدقها عليها سمي مقوليات  
ازاده متوافقة ومعناه من التوافق وهو التوافق بين الالفاظ والاشياء  
افرادى الزهن وصدقها عليها ايضا بالسوية وان لم يتساوى افرادها بل  
كان حصوله في بعضها اول واقدام او اشد من البعض الاخرى <sup>شككا</sup>  
والشكك على ثلثة اوجه الشكك بالاولوية وهو خلا الازداد بالاولوية  
وعدمها كالجود فانه في الارجح لانه اتم واثبت واوثق منه في المعنى  
والشكك بالقديم والتاخرى وهو ان يكون حصوله معناه <sup>متقدما</sup> <sup>متقدما</sup>

او كثيرا فان كان الازداد اى كان  
معناه واحدا

على حصوله في المعنى الاخر كالجود ايضا فان حصوله في الارجح <sup>للمعنى</sup>  
في المعنى والشكك بالثبوتة والمنعق وهو ان يكون حصوله معناه في بعضها  
من المعنى كالوجود ايضا فانه في الارجح لانه في المعنى لان اى الوجود  
الذي كان كقولنا ان البياض وهو تعريفه المنجز بياض لتامح <sup>الاشياء</sup> التي هي  
العلاج وانما سمي مستكلا لان الزيادة مشتق له في اصل المعنى ومختلفة <sup>الاجزاء</sup>  
الاشياء فالناظر اليه اي ان نظر الى جهة الاشتراك خيلة انه متوافق  
الزاد فيه وان نظر الى جهة الاختلاف هو انه مشتق لانه لفظا <sup>معناه</sup>  
كالعين فالناظر اليه بشكل هل هو متوافق او بشرط فلهذا سمي <sup>الاشياء</sup>  
فان كان الثاني اي ان كان المعنى <sup>كان</sup> انما ان يتصل <sup>كان</sup>  
وصفه لتلك <sup>كان</sup> انما على السوية اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى <sup>كان</sup>  
لذلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول وهو المشترك لاشياء له <sup>كان</sup>  
المعاني كالعين فاطنا موضوعه البياض والذات هي المادة والكتابة  
على السوية فان تحلل بين تلك <sup>كان</sup> انما نقل فاما ان ترك استعماله  
المعنى الاول اولا فان ترك سمي لفظا منقولا لانه من المعنى الاول <sup>كان</sup>  
انما الشرح يكون متقدما <sup>كان</sup> اشياء كالصلاة والقوم فانها في <sup>كان</sup>

ولا ينفك لفظي الشكك  
لفظ لم يحصل به اية الوجود  
للمعنى كقولنا زيد في الوجود  
للمعنى كقولنا زيد في الوجود  
للمعنى كقولنا زيد في الوجود  
للمعنى كقولنا زيد في الوجود

الدعاء ومطلق الأسماء فلهذا الشرح إلى الأركان الخمسة والاسم  
 كالإدانة  
 المخصوص مع النية وأما في الشرح وهو ما عرف العام من المفهوم العرف  
 فإضافي لأصل اللغة لكل ما يدب على الأرض ثم عقبه العرف العام الحاد  
 القوام الأربعة من الجواهر البقالات والحلوى والعرف الخاص ويتبعه منفرد اصطلاح  
 اصطلاحات والنظائر اصطلاحات الحجة وكذا الفعل فإنه كان في الأصل  
 اسما لا مصدر عن الفاعل كالمركب والشرب فترفعه نحو إلى كلمة ذلك  
 نفسه مفتوحا بحداد منه الثلاثه وأما الاصطلاح المضاف وكذا الدلالة  
 فإنه للحركة في السلك ثم نقل النظم التي تليها عما له صلوح العلية أما  
 وأما عدمها وأما معان لم يتولد معناه الأول بل يتعمل من غير اصطلاح  
 حقيقة  
 ان استعمال في الأول وهو المفهوم عندها فإن استعمال في الثاني هو المفهوم  
 اليد كالإسداء فإنه وضع أولا لحيث هو المفهوم ثم نقل إلى العمل المضاف  
 بينهما وهي النتيجة فاستعمل في الأول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق  
 المجاز أما الحقيقة فلا تباين حتى تالان إلى أي شيء أحققته أدلت  
 عليها وإذا كان اللفظ مستعمل في موضوعه الأصلي وهو شيء مثبت ويقا  
 مطلق الدلالة وأما المجاز فإذ من جاز الشيء يجوز إذا اعتراه وإذا

الخطه م

(Handwritten marginal notes in Arabic script, partially illegible)

اللفظ

اللفظ في المعنى المجازي فقد جازمك أنه الأول وموصوفه الأصلي **ما دل**  
 لفظ هو بالنسبة إلى اللفظ أي ما دل له أنه قواض في المعنى ومباين له **أما**  
**فيه** أي ما من قسم اللفظ بالمعنى لخصه وباللفظ لخصه معناه **وهنا**  
 التقسيم للفظ بالقياس إلى معنى من اللفظ إذ اللفظ إذا استبان إلى المعنى أي  
 فالجمل أو أما أن يكونا متوافقا في المعنى أي يكون معناهما واحدا أو  
 في المعنى أي يكون لهما معنى واحد ومعنى واحد معنى آخر فإن كانا متوافقين  
 فهو مؤد في له واللفظان مركبان إذا كانا من القواف التي هي مؤد  
 ظرف أي كان المعنى مركوب واللفظان كالكياض عليه فيكونان من أفعال  
 كاللثي والاسد وإن كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان مباينان  
 المباينة المقابلة ومعنى إضافي للمعنى كالمركب والحد فيخصم  
 بين اللفظين للفرقة بين المركب وبين كالكياض والفرق من التماسك  
 ان مثل الناطق والصبوح ومثل السيف والحداد من الألفاظ المتباد  
 لصدرتها على ذات واحدة وهو ناسد لأن القواف هو الاتحاد في المعنى  
 للاتحاد في الذات فغير الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المقنوم  
 القسطن **قال** وأما المركب فهو ما تأم **قوله** يتوافق عن المعنى فاستعمل

الخطه م

(Handwritten marginal notes in Arabic script, partially illegible)

في الوجب وهو تام او غير تام لانه اما ان يصح الكسوف عليه اي صيد  
 فان تامه ولا يكون مستحيما للفظه اخرى بشرطه لها كذا في الاماير فيجب  
 منظر لان يتقدم تام او غير تام فلا خلاف ما اذا قيل زيد فامر واما ان  
 الكسوف عليه فان صح الكسوف عليه فهو المكي التام والامر المكي التام  
 التام والمكي التام اما ان يحتمل الصدق والكذب وهو لطيف ولا يحتمل الصدق  
 والكذب وهو الاشياء فان قيل الجواب ان يكون مطابقا للواقع ولا  
 كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا لم يحتمل الصدق  
 فلا يخفى داخل في الحد فندرجا بعبارة ان المراد بالواد الواصلة او الواصلة  
 بمعنى ان الجواب هو الذي يحتمل الصدق او الكذب وكل جزي صادق  
 الصدق وكل جزي كاذب يحتمل الكذب بجميع الاجزاء داخله والحد  
 وهذا امر صفي لان الاحتمال لا معنى له حينئذ بل يجب ان يكون صادقا  
 او ما كذب لمعنى والجواب ان المراد احتمال الصدق والكذب  
 الى معنى من الاشياء ان قولنا المتاه فوفنا اذ جرى نال النظر من  
 ثم سئل الخايج احتل عند العقل الكذب وقولنا اجتماع التفتيش  
 موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر من غير اصل التفتيش ان  
 التفتيش

هذا هو الجواب  
 على ما سبق

لا يخفى

الجواب

الحزم

انعام

انعام ان احتل الصدق والكذب بجميع صوره هو لطيف ولا الاشياء وهو اما  
 ان يدل على طلب الفعل كلاله وصنفته او لا يدل فان دل على طلب الفعل كلاله  
 فانما ان يقارن الاستعلاء او يقارن المساوي او يقارن المصنوع فانما ان  
 الاستعلاء هو امر ان قارن المساوي هو التام وان قارن المصنوع هو  
 سؤال ورعاو وانما يدلنا الدلالة بالوضع حتى اذ عن الاجزاء والدلالة على  
 الفعل فان قولنا كتب عليكم الصيام الصلوة او اطلب هذا الفعل دل على طلب  
 الفعل كنه ليس بمصنوع لطلب الفعل بل الاضمار عن طلب الفعل وان لم يدل  
 على طلب الفعل هو تنبيهه لانه منبه على ما في صيغ المصنوع ويندرج من المصنوع  
 والضمير والنداء ولا حد ان يقولوا الاستفهام وانتهى خارج عن المصنوع  
 اما الاستفهام فلا يفتي جله من التبيه لانه استعماله ما في صيغ  
 لا تنبيه على ما في صيغ المصنوع واما انتهى فاعلم دونه تحت لانه دل  
 على طلب الشيء لا على طلب الفعل لكن المصنوع ادراج الاستفهام تحت التبيه  
 يعتبر المناسبة للقوية وانتهى تحت الامر بناء على ان التوك هو كلف النفس  
 لا عدم الفعل كما من شانه ان يكون فاعلا ولما ردنا الى ذمها في التبيه  
 فلما استأنى اما ان لا يدل على طلب الشيء بالوضع وهو التبيه او لا يدل على طلب

هو تام

هذا هو الجواب  
 على ما سبق  
 كذا في الاماير فيجب  
 منظر لان يتقدم  
 تام او غير تام  
 فلا خلاف ما اذا  
 قيل زيد فامر واما  
 ان الكسوف عليه  
 فان صح الكسوف  
 عليه فهو المكي  
 التام والامر المكي  
 التام

اما ان يكون المطلوب لهم وهو الاستمرار او عجز واما ان يكون  
الاستغناء وهو الاسرار فان المتعلق بالعمل ومعنى ان كافة المقام التي لا يركب  
العقل او يكون مع الشاوي وهو التماس او مع المصنوع وهو السؤال  
واما المركب العقلي التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قد الود وهو التقيد  
بالمجوان الناطق او لا يكون وهو عين التقيد كما مركب من اسم  
او فعل واداة **الفصل الثاني في اشياء المعرفة علمها للعلم**  
الصور الذهنية من حيث وضعها بالاشياء الفاظ فان عجزها  
بالاشياء معرفة هي اشياء المعرفة والاشياء مكتوبة العلم ههنا انما  
في اشياء المعرفة كما عرفت وكل مفهوم وهو الحاصل في العقل اما  
يخفى او كلي لانه اما ان يكون ضمن صفة اي من حيث انه متضمن  
مانا من وقوع الشئ او من اشياء له بين كثيرين وصدقه عليها  
او لا يكون فان منع ضمن صفة عن وقوع الشئ او هو الجزئي لهذا  
فان الهداية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بحدوثه  
عن صدقه عن امور متعده وان لم يمنع الشئ او من حيث انه متضمن  
هو الفعلي كالاشياء فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدقه

كل مفهوم هو عين صفة  
ان منع ضمن صفة  
الاشياء مكتوبة العلم ههنا انما  
الاشياء مكتوبة العلم ههنا انما

عائدين

عائدين فان مجرد تصور لو كان مانعا من الشئ لم يقتصر في اشياء العقل  
او دليل وكما ان كليات العرفية كالاشياء والاشياء والاشياء  
ان تصديق على شئ من الاشياء لكن بالنظر في الخارج لا بالصدق  
ومن ههنا تعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل من  
ما يمنع ان تصدق عليه في الخارج اذ الم يمنع العقل عن صدقه على  
مضوره فلو لم يمنع نفس التصديق على الكلي الجزئي لخل ذلك الكلي  
في تعريف الجزئي فلو كان مانعا خرج عن تعريف الجزئي انما  
بالكلي والجزئي ان الكلي الجزئي غالباً كالاشياء فانه من زائد وهو  
فانه جزئي للاشياء وكما الجسم فانه جزئي للحيوان فيكون الجزئي محله  
جزء او كلية الشئ انما يكون بالاشياء الجزئي يتكون ذلك الشئ  
للكلي والمنسوب للتعليق وكذلك جزئية الشئ انما هي بالاشياء  
تجسرو فيكون منسوبا للجزء والمنسوب للجزء جزئي واعلم ان الجملة  
انما يعتبران بالذات في التعاليق واما في الاشياء فصدقتها كلية جزئية  
سُمية القالب باسم المذلول فالاشياء انما يكون له **ان** انما  
الجزء من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اتصال الجزئيات المتعدية

معنى ٣  
والكل ان يكون تاما  
الاشياء المكتوبة العلم ههنا انما  
الاشياء المكتوبة العلم ههنا انما  
الاشياء المكتوبة العلم ههنا انما  
الاشياء المكتوبة العلم ههنا انما

وهنا في الساب

تسمى الخواص بالاشياء بل لا يتجس في بعضها بل هو في بعضها  
لا يتجس في بعضها بل لا يتجس في بعضها بل هو في بعضها  
فلهذا صار شرط المنطق مقصورا على بيان التميز ونبهنا انما هي في الاشياء  
الخاصة من جلييات فاما ان يكون نفس ما هيها او اذلا منها او  
خارجا عنها والداخل تسمى ذواتا والخاص خارجا وتمايزا لانه على ان ليس  
الخاص والاول اى الكل الذي يكون نفس ما هيها ما تحت من جلييات هو  
التيج كالا لاشياء فانه نفس ما هيها زيد وبكبره ووجهها من جلييات  
وهي لا تميز على الاشياء بواضع مشغولة خارجة عنه بما يميز شخص عن شخص  
فلا يخرج اما ان يكون متعددا لا خطه في الخارج اذ لا يكون فان ما متعدد  
الخاص هو المقتضى في جوابها هو جلي التميز والمقتضى مع الاشياء  
بما هو عن الشيء انما يطلب تمام ما هيها وحقته فان كان هو الاخر في  
اواشا في النوازل كان طالبا لتمام ما هيها فيها وتمام ما هيها الاشياء  
انما يكون تمام ما هيها المشتركة بينهما ولما كان النوع المتعدد في الاشياء  
هو تمام ما هيها على واحد من افراده فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو  
المقتضى في جوابها لاشياء انه تمام ما هيها لخصه به وان سئل عن ذلك  
بما هو الاخر لاشياء ايضا فانه تمام ما هيها لشيء به والارجم يكون

من جوابها

من جوابها هو جلي الخصوصية المختصة لان السائل بما هو عن ذلك الشخص  
لا يطلب التمام ما هيها المختصة به اذ لا يرد آخى له في الخارج مجمع عليه وان  
الشخص في النوازل يكون الجواب التمام اما هيها المشتركة واذ تدعى ان  
النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثير من جوابها هو  
لم يتورد كان مقولا على واحد في جوابها هو وان كان مقولا على واحد  
كثير من متعين بالخاص في جوابها هو في الخارج حينئذ قولها مقول على  
يبدل في الحد النوع الذي المقدر الا اشخاصه قولنا متعين بالخاص  
ليخرج المميز فانه مقول على كثير من مختلفين بالخاص وقولنا في جوابها هو  
مخرج الميزة الباقية اعنى العوض والخاصة والعرض العام لا يملكها في  
في جوابها هو وهذا نظير وهو ان احد الاشياء لا يملكها اما استعمال التميز  
على امر مستردك واما ان لا يكون التعريف جامع لان المراد بالكيان  
كان مطلقا سواء كانا موجودين في الخارج مقول على كثير من موجودين  
في الذهن وان كان المراد بالكيان الموجود في الخارج مخرج من  
التعريف في انواع التميز لا يوجد في الخارج اصلا كالتعريف فلا يكون  
جامعا فالقول في تحديد التعريف قوله على واحد لفظا لفظا

فان المتكدر على الترتيب متفقان في الحقيقة في جواب ما هو وحيث يكون كل واحد منهما مقول  
 في جواب ما هو غير المتكدر والخصوصية معا والمضام باعتبار الترتيب في قوله في جواب  
 محلي الخارج قسمها ما يقع عليه النسبة والخصوصية والمباقي غير الخصوصية  
 المختصة وهو يخرج عن هذا الفن من جهتين اما الاول فالان نظر الفن علم  
 المواد كلها فان تخصيصه بالحق الخارج ينافي ذلك واما الثاني فالان المقول  
 في جواب ما هو غير الخصوصية المختصة عندهم هو الحد بالاشبه او الحد  
 في وجده من اقسام الترتيب وهو فاسد **قال** وان كان الثاني فان كان عام  
 المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو غير النسبة المختصة وهي  
 حينا وسهيا بانه كل مقول على الترتيب محلي في الحقيقة في جواب ما هو  
 لفظ الذي هو كمال الماهية في حيز الماهية وفضلها لانها  
 يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر ولا يكون والى  
 تمام الجزء المشترك الذي لا يكون ورواه في مشترك بينهما اي مشترك  
 لا يكون في مشترك خارجا عن كليهما في مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك  
 الجواب في مشترك فانه تمام المشترك بين الاشياء والفرس في مشترك  
 بينهما الا وهو اما نفس كليهما الذي من كليهما هو الجنس الثاني والخاصة

بالارادة

بالارادة ونظر منها وان كان مشتركين كايها الاشياء والفرس في مشترك بينهما  
 بل بعضها وانما يكون تمام المشترك بينهما هو الجوانب الشتمل على الكل وبما يقع  
 المراد تمام المشترك صحيح الاجزاء المشتركة بينهما كما جاز فانه صحيح الجواهر  
 والحجم الثاني والحساس والتخصيص بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الاشياء  
 والفرس وهو متفق بالاجزاء البسيطة بل هو مما يردنا ان هذا  
 الكلام وتعيين الدين فكأن جميع اجزاء التسمية ونقول في الماهية وهي  
 اخرى هو الحقيق الالهي الفعلي اما الاول فالان في الماهية اذا كان عام  
 المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو غير النسبة المختصة  
 المختصة لانه اذا اسئل عن الماهية وذلك النوع كالمطلق تمام الماهية  
 بينهما وهو ذلك الجواب واذا اسئل عن الماهية بالاشياء المصطلح ذلك لا يكون  
 مقولا في الجواب لان المطلق تمام الماهية المختصة والجواب لا يكون تمام  
 ماهية المختصة اذ هو ما يتكلم الشيء عنه وعن غيره فاذ كان الجواب  
 انما يكون مقولا في جواب ما هو غير النسبة فقط ولا معنى بالخص  
 هذه كالجوانب فانه كمال تمام في المشترك بين الماهية والاشياء  
 في جميع اجزاء الفرس مثلا حتى اذا اسئل عن الاشياء والفرس ما هما الجوانب

على ما هو عليه

ان كان تمام المشترك بين الماهية

سواء كان مشتركين او لا  
 ان كان مشتركين او لا  
 ان كان مشتركين او لا  
 ان كان مشتركين او لا

الحيوان وان نرد الالف بالموال يطرح على لان تمام ماهية الحيوان التناظر  
 لا الحيوان فقط رسمي بان على مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جوارها هو  
 تلفظ التي مستردك ولقول على كثيرين جنب المحسنة وخرج بالكثر  
 لان مقول على واحد يبق هذا زيد وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج المقول  
 لان مقول على كثيرين متفقين بالحقائق وجواب ما هو هكذا التوا  
 وهو ترتيب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في  
 عنها وعن بعض ما يشاركها في جوارها وعن بعض ما يشاركها  
 فيه عن الجواب عنها وعن البعض الاخرى يكون هناك جوابان ان كان  
 بعيدا بمرتبة كالجسم الثاني بالنسبة الى الانسان ثلث اجزائه ان كان  
 يمتد من كالجسم واحد بجزء اجزائه ان كان بعيدا بثلاث من كل واحد  
 وعلى هذا القياس الجمل **ان** لا تقم تدبروا التماثل حتى يتهايم التماثل  
 بها يتهايم على المقدم المتبدي وضمير الانسان في الجوارح كالجسم  
 الثاني في الجسم المطلق فهو هو نفس الانسان في كل وقت **الحيوان**  
 جنب لان تمام الماهية المشتركة بين الانسان والحيوان في الجسم الثاني  
 جنب لان تمام الماهية المشتركة بينه وبين النبات والاشجار **الاشجار**

كالجميع النسبة  
 وبعيد ان كان

عاجل

باها كان الجواب بالجسم الثاني وكذلك الجسم المطلق جنب له لان تمام  
 الماهية المشتركة بينه وبين العقل فقد ظهر انه جوارح يكون ماهية  
 واحدة اجناس مختلفة بعضها فوق بعض اذا تمقتض هذا على صاحب  
 مقول الجوارح اقرب او بعيدا لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن  
 مشاركتها في ذلك الجنب عن الجواب عنها وعن جميع مشاركتها في  
 الترتيب كالحيوان فان الجواب عن السواد عن الانسان والفرس **الفرس**  
 عنه وعن جميع الانواع المشاركة لا لان في الحيوان وان كان الجواب  
 عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنب عن الجواب عنها وعن البعض  
 الاخرى هو البعيد كالجسم الثاني فان النبات والحيوان انما تشارك الانسان  
 وهو الجواب عنه وعن جميع المشاركة النباتية لا المشاركة الحيوانية  
 بل الجواب عنه وعن جميع المشاركة الحيوانية والحيوان ويكون هناك  
 ان كان الجنب بعيدا بمرتبة كالجسم الثاني بالنسبة الى الانسان **الحيوان**  
 جوارح الجسم وجوارح ثلثه اجزائه ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم  
 النسبة بالفاصل المر فان الحيوان والحيوان في الجوارح **جوابان** وهو  
 ثالث واربعة اجزائه ان كان بعيدا بثلاث مرات **الجوارح**

من الشرح في  
 الجوارح من

عاجل

واحدة

والجسم الثاني جوابا وهو جواب ثالث وادعية اجوبه ان كان عبدا بترك  
 كالجوهر فان الجواهر والجسم الثاني والجسم اجوبه ثلثه وجواب رابع  
 وعلى هذا القياس فكما يبدى العبد عدله الاجوبه ويكون عدة الاجوبه ثانيا بانه  
 من حيث العبد واحد لان الجنبه القريب جواب ولا من حيث من العبد جواب  
 قال وان لم يكن تمام المشرك بينهما وبين نوع اخرى فلا بد ان لا يكون شيئا  
 اصلا ونقصا من تمام المشرك مساويا له والامكان مشترك بين الماهيتين  
 نوع اخرى ولا يكون تمام المشرك بالنسبة الى كل النوع لان المقدور  
 بل مضى ولا تسلسل بل يقى الى ما يارويه فيكون تضامضين  
 وكيف ما كان بين الماهيتين عن مشابهة في حسن وجوده  
 فضلا هذا بيان للشق الثاني من الترتيب وهو ان جميع الماهية  
 يكن تمام المشرك بينهما وبين نوع ما يكون فضلا وادعية  
 احد الامرين لازم على ذلك التقدي وهو ان ذلك الجنب اما ان لا يكون  
 شئيا كما اصلا بين الماهية وبين نوع او يكون بعضا من تمام المشرك  
 مساويا له واما ما كان يكون فضلا اما ان لم احد الامرين فان الجنب  
 ان لا يكون تمام المشرك فانما ان يكون شئيا كما اصلا وهو الثاني

او يكون شئيا كما لا يكون تمام المشرك بل مضى له للمعنى اما ان يكون شئيا  
 تمام المشرك او احض من اولهم من مساويا له كما ياتي ان يكون مساويا  
 الكلام في الاجوبه المحموله ومن الحج ان يكون المحمول على الشق مساويا له ولا  
 لوجوده بل بدون الاحض فيلزم وجود الكل بدون الجنب وانصح ولا عقم  
 لان بعض تمام المشرك بين الماهية ونوع اخرى كما انهم من تمام المشرك  
 لكان موجودا في نوع اخرى بدون تمام المشرك حقيقة المعنى العموم يكون  
 منقضى كما بين الماهية وذلك النوع الذي هو باذاه تمام المشرك  
 لوجوده بينهما فانما ان يكون تمام المشرك بينهما وهو حج لان المقدور  
 ان الجنب ليس تمام المشرك بين الماهية ونوع مامن الاضاح واما ان  
 يكون تمام المشرك بل مضى منه فيكون للماهية تماما المشرك احدها  
 تمام المشرك بين الماهية و النوع الذي هو باذاه تمام المشرك  
 الورد وح لو كان بعض تمام المشرك بين الماهية و النوع الثاني  
 من تمام المشرك موجودا في نوع اخرى بدون تمام المشرك الثاني فيكون  
 مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي هو باذاه تمام المشرك  
 الثالث وليس تمام المشرك بينهما بل بعضه يحصل تمام شئيا كما الثالث

تمام المشرك او احض من اولهم من مساويا له كما ياتي ان يكون مساويا  
 الكلام في الاجوبه المحموله ومن الحج ان يكون المحمول على الشق مساويا له ولا  
 لوجوده بل بدون الاحض فيلزم وجود الكل بدون الجنب وانصح ولا عقم  
 لان بعض تمام المشرك بين الماهية ونوع اخرى كما انهم من تمام المشرك  
 لكان موجودا في نوع اخرى بدون تمام المشرك حقيقة المعنى العموم يكون  
 منقضى كما بين الماهية وذلك النوع الذي هو باذاه تمام المشرك  
 لوجوده بينهما فانما ان يكون تمام المشرك بينهما وهو حج لان المقدور  
 ان الجنب ليس تمام المشرك بين الماهية ونوع مامن الاضاح واما ان  
 يكون تمام المشرك بل مضى منه فيكون للماهية تماما المشرك احدها  
 تمام المشرك بين الماهية و النوع الذي هو باذاه تمام المشرك  
 الورد وح لو كان بعض تمام المشرك بين الماهية و النوع الثاني  
 من تمام المشرك موجودا في نوع اخرى بدون تمام المشرك الثاني فيكون  
 مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي هو باذاه تمام المشرك  
 الثالث وليس تمام المشرك بينهما بل بعضه يحصل تمام شئيا كما الثالث

اد

جزءا فاما انما يوجد تمام المشترك الى هذين النهايتين او يمتد الى بعضهما تمام المشترك  
 مساوية والاولى والى الثاني للماهية من اجزاء متشابهة بقوله ولا  
 ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو تباين من متشابهة وله ان يكون  
 المتبادر من تمام المشترك في الماهية وانما يميز ذلك لو كان تمام المشترك الازدواج وهو غير لازم  
 ولعله اراد بالتسلسل وجود امور عين متشابهة في الماهية لكنه خلاف  
 المتعارف واذ اخطت الاقسام المثلثة عين ان يكون بعض تمام المشترك  
 مساويا له وهو كما انك اذا انما انما يكون في بعضه على تقدير كل واحد من الاقسام  
 ان لم يكن متشقا كالاصلا يكون مخصصا يكون عين الماهية عن عينها  
 كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون فضل تمام المشترك لا اختصاصه  
 به وتام المشترك حين يكون فضل عين يكون فضلا لا لانه  
 عين الماهية من سائر اقسامه يصح اعيان الطرفين بعض عن بعض عبادها  
 ولا يفتى بالفضل الامتياز الماهية في الجزئية ولي هذا اشارة بقوله  
 وكيف كان اي سواء لم يكن لطبي متشقا اصلا او يكون بعضهما تمام  
 المشترك مساويا له هو عين الماهية عن متشابهة عين المتشابهة  
 وجوده يكون فضلا لا لانه تمام المشترك ليس جلي وجوده لان الازدواج

المتبادر والمهمية فيكون  
 مزية الماهية مع

الدليل

الدليل ليس الا ان الطرفين اذا لم يكن تمام المشترك يكون في الجزئية وهذا الفصل  
 واتا انه يكون عين عن المتبادرات الحسنة حتى اذا كان لها الماهية فضل  
 وفيه يكون لها عين فلا فان الماهية اذا كان لها عين كان فضلا من اجزاء  
 المتبادرات لطبيته وان لم يكن لها عين الا ان يكون لها متبادر كما في الازدواج  
 والشيء وحده يكون فضلا من الماهية وان كان اختصاصا للدليل لخصف النسب  
 يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن متشقا كما بين تمام المشترك وفيه نوع آخر  
 مخصصا بتمام المشترك فيكون فضلا له فيكون فضلا للاهية وان كان متشقا  
 يكون متشقا كما بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ان يكون تمام المشترك  
 مضمنا تمام المشترك في الماهية والنوع المتشابه وهكذا الاية لا تخصي للماهية  
 في الطرفين والفضل لا يظن انما يكون في الطرفين او يكون في الحساس مثلا في الماهية  
 مع انه ليس بغير فضل لاننا نقولنا الكلام في الاية او الملقحة في الاية مطلق الازدواج  
 وهذا ما وعدناه في صمدنا بجملة رسمه بانته كل الازدواج الفصل  
 في جعل على الشيء جو اية شئ هو في جوهره كالحساس المناطق فانه اذا  
 على عن الانسان او عن زيد اية شئ هو في جوهره فالجواب انه انما  
 على لان السؤال اية شئ هو في جوهره كالحساس المناطق فانه اذا

وهنا لم يكن تمام المشترك  
 وذلك النوع 229

مما على الشيء جو اية شئ هو في جوهره  
 كالحساس المناطق فانه اذا  
 على عن الانسان او عن زيد اية شئ هو في جوهره فالجواب انه انما  
 على لان السؤال اية شئ هو في جوهره كالحساس المناطق فانه اذا

يصلح جواب ثم ان طلب الخلق الجوهرى يكون الجواب بالفضل وان طلب الخلق  
 العرفى يكون الجواب بالخاصة فالجواب يشمل سائر الخلق وتكون الجواب  
 المتعلق بجوابى شتى هو خروج النوع والطلب العرفى الصار لان النوع يخلص  
 بقا لانى جواب ما هو لا قى جواب اى شتى هو العرفى العام لا يفرق بين  
 اصلا ويقول انى جوهرى يخرج لخاصة لانه وان كانت مميزة للشيء لكن  
 لاى جوهرى وانه فان قلت السائل اى شتى هو الجواب متعلق بالفضل  
 المميز ولا يكون مثل تلك السائل لان السائل لا يفرق بين جميع الاعيان وان كان  
 المميز فى الجوهر سواء عن جميع الاعيان او عن بعضها فالجواب متعلق ببعضها  
 فبما ان يكون صلحا للجواب لا يخرج عن الحد فنقول لا يكون جواب شتى  
 هو جوهرى التميز بل لا بد معه ان لا يكون تام التميز بل  
 ويخرج اى فالجواب خارج عن التميز بل لا بد معه ان لا يكون تام التميز بل  
 لا يكون مقولاى جواب واحد ويكون معنى الشئ في الجملة فلو فرضنا ما هية  
 من امور متساوية او امور متساوية كما هية الخلق العا او  
 لا يفرق لكان كل منهما فضلا لان تميزا هية تسمى جوهرى او  
 ان الوجود قدام التمييز وهو ان على ما هية لما فضل وجواب

لما حقه حتى الشئ بسمه من الشفاء وقد فصل بانه كقولى على شئ  
 جواب اى شتى هو جوهرى من جنسه واد الرضا عاد اليها على ذلك  
 المهم على ضعفه بالمشاركة فى الوجود او لا وبما يرد هذا الاحتجاج بان  
 المميز للنوع عن مشاركة المميز **والفضل** اما مجرى عن المشاركة للجنس وعن  
 للمشاركة الوجودى فان كان معنى عن المشاركة للجنس هو المشاركة  
 ان يفرق عن مشاركته فى الجنس القريب هو فضل قريب لتماثل ذلك فانه  
 يفرق عن مشاركته فى الحيوان وان يفرق عن مشاركته فى الجنس البعيد  
 هو فضل بعيد كما حكى فلا نشا فانه يفرق عن مشاركته فى الجسم النابتى  
 واما اعتبر قرب الفضل ببعده فى الفضل المميز فى الجنس لان الفضل المميز  
 فى الجنس لان الفضل المميز فى الوجود ليس محقق الوجود بل هو متبني على  
 احتمال يذكر وبعدها على عطلاته بان يقال لو لم يكن له  
 حقيقة من امور متساوية او امور متساوية فاما ان الاحتجاج احداهما **الوجود**  
 المميز وهو ضرورة وجوب الاحتجاج بجنس اى الماهية الحقيقية لا  
 الاحتجاج فانه احتجاج على من لم يلاحظ الماهية المتعددة والمميز  
 بل هو محتمل ان يتساوى فان احتجاج احداهما لا يثبت

ان يفرق عن مشاركته فى الجنس البعيد  
 هو فضل بعيد كما حكى فلا نشا فانه يفرق عن مشاركته فى الجسم النابتى  
 واما اعتبر قرب الفضل ببعده فى الفضل المميز فى الجنس لان الفضل المميز  
 فى الجنس لان الفضل المميز فى الوجود ليس محقق الوجود بل هو متبني على  
 احتمال يذكر وبعدها على عطلاته بان يقال لو لم يكن له

الوجود







والثالثة

بأنه لا يتصور أن يكون الشيء في ذاته متغيرا بل هو ثابت في ذاته  
لأنه من مقتضى أحدهما نفي الآخر وليس كذلك فإن مفهوم الشيء لا يتغير  
تصور عن وقوع التركة فيه ومفهوم الحيوان الجسم الثاني لا يتغير  
بالإضافة من الذين جاز نقل أحدهما مع الآخر من الثاني فالأول يمتنع  
طبيعا لأن طبيعة من الطابع أو لا توجد في الطبيعة أي في الخارج وإنما  
كلها متطابقة لأن المنطق يوجب عنه وما كان الشيء المنطوق كتركيبا له  
له الطبيعة أما هي بدها والثالث كلها عطفيا لعدم حقيقة الألف والعقل  
كل الحيوان مثلا لأن اعتبار هذه الأوجه الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بغيره  
الشيء بل يتبادر سائر الشاهاة منها ما عطفيا حتى إذا قلنا أن الشاهاة  
من قبلي وضع منطقي وبنوع عقلي وكذلك الخبيث المفضل وغيرهما التي  
الطبيعي موجود في الخارج لأن هذا الحيوان موجود والحيوان في نفس الحيوان  
الموجود وغيره موجود فالحيوان موجود وهذا الشيء الطبيعي وإنما العطفيا  
الاشارة إلى الشيء المنطوق والشيء العقل في وجوده في الخارج مطلقا  
والنظرية ذلك خارج عن الضاعفة لأنه من مسائل تلك المنة الكاشفة  
وهذا متفق بينهما أي الشيء الطبيعي فلا وجه لأي وجه واماها على علم أي

أي العطفية هو أو لا يتصور  
فان قيل فيقول في الكيفية  
تفصيل في شرحه في شرحه  
مفهوم في شرحه في شرحه  
مفهوم في شرحه في شرحه

فانظر

في شرحه في شرحه  
في شرحه في شرحه  
في شرحه في شرحه

الثالثة العطفيا شاق في الراجح السبب بين الحقيقيين متضمن في إيجاب الثاني والعموم  
والخصوص من وجهه والتباين وذلك لأن الكل إذا ثبت على شيء فاما أن يصدق  
على شيء أو لم يصدق فإما أن يصدق على شيء أصلا منها متباينا كما لا يشاء والآخرين فإما  
لا يصدق شيء من الأقسام على شيء من أفراد الفرع من الجنس وإن صدقنا على شيء  
فلا يلزم أن صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر أو لا يصدق فإما صدقنا على  
بها متساويا كما لا يشاء الناطقة فإن كلما يصدق عليه لا يشاء يصدق عليه  
وبالعكس إن لم يصدق فاما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر  
من غير العكس ولا يصدق فإما أن يصدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والعكس  
أعترضا والآخرى أحسن مطلقا كما لا يشاء والحيوان فإن كل أشاهاة  
ليس على حيوان أشاهاة إن لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه  
كل واحد منهما أعترضا من الآخر من وجه واحد من وجه فإما ما يصدق على  
شيء ولم يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر كان هناك تلك  
أحدية ما هي متباينة بينها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا  
ذاك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا على شيء من الأقسام  
معا على الحيوان الأبيض وصدق الحيوان بدون ذلك على الحيوان الأسود

الثالثة العطفيا شاق في الراجح السبب بين الحقيقيين متضمن في إيجاب الثاني والعموم  
والخصوص من وجهه والتباين وذلك لأن الكل إذا ثبت على شيء فاما أن يصدق  
على شيء أو لم يصدق فإما أن يصدق على شيء أصلا منها متباينا كما لا يشاء والآخرين فإما  
لا يصدق شيء من الأقسام على شيء من أفراد الفرع من الجنس وإن صدقنا على شيء  
فلا يلزم أن صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر أو لا يصدق فإما صدقنا على  
بها متساويا كما لا يشاء الناطقة فإن كلما يصدق عليه لا يشاء يصدق عليه  
وبالعكس إن لم يصدق فاما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر  
من غير العكس ولا يصدق فإما أن يصدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والعكس  
أعترضا والآخرى أحسن مطلقا كما لا يشاء والحيوان فإن كل أشاهاة  
ليس على حيوان أشاهاة إن لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه  
كل واحد منهما أعترضا من الآخر من وجه واحد من وجه فإما ما يصدق على  
شيء ولم يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر كان هناك تلك  
أحدية ما هي متباينة بينها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا  
ذاك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا على شيء من الأقسام  
معا على الحيوان الأبيض وصدق الحيوان بدون ذلك على الحيوان الأسود

أي العطفية هو أو لا يتصور  
فان قيل فيقول في الكيفية  
تفصيل في شرحه في شرحه  
مفهوم في شرحه في شرحه  
مفهوم في شرحه في شرحه



لمعنى العموم نفس نقيض الاخص نقيض الاحتمال عنده وفي قوله صدق  
نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض العموم من غير ان يتحقق حصول الصدق  
في من الدليل وهو مصادق على المطر والامى ان اللذان بينهما عموم من وجه  
ليس بين نقيضهما عموم اصلا اى مطلقا ولا من وجه لانه هذا العموم  
اى العموم من وجه متحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص ليس  
بين نقيضهما عموم اصلا مطلقا وصادق من وجه اما تحقيق العموم من  
بينهما فالارتماء تصادق اى اخص اعمى وصدق الاعم بدو نقيض الاخص  
ذلك الاخص وبالاعتناء نقيض الاعم كالجو والاشياء فالاشياء اعم من الجو  
والجوى ان تصدق بدنى الاشياء والاشياء تصدق بدنى الجو  
من جهة اما ان لا يكون بين نقيضهما عموم اصلا فللبتائين الكليتين  
الاعمدة عين الاخص لا متناع صدقهما على شئ واحد اى يكون بينهما عموم اصلا  
و اما بتد البتائين الكلي لانه البتائين قد يكون جنسيا وهو صدق كالتى  
من المشهورين بدون الاضطرار لطولها فمن جعلها للبتائين جنسيتين كما ان البتائين  
الكلي سائبا كليا للبتائين الجزئى اما عموم من وجه او بتائين كلى لانه المشهور من  
نقيضه فان نقيضه ان نقيضه فان صدق اصلا هو البتائين الكلي والاشياء اعم

صدق

لما صدق البتائين الجزئى على العموم من وجه وعلى البتائين الكلي لا يكون  
البتائين الجزئى ان لا يكون بينهما عموم اصلا فان قلت الحكم بان الاخص  
من وجه وبين نقيضهما عموم من وجه فنقول المراد انه ليس بعموم اى  
بين نقيضهما عموم من وجه الاشياء او تقول لو كان بين نقيضهما عموم  
لانفاذ العموم في جميع الصور ان عموم لا فاد الاحكام الموردة في  
انها هي كليا فاذا كان ليس بين نقيضهما عموم كما قد يرد في الالجب الكلي  
العموم في بعض الصور لا بناء على عدمه بل على تمامه كذا في النسبة بين نقيض  
امر بين نقيضهما عموم من وجه بافتقار عدم النسبة بالعموم وهو صدق  
فان علم انه النسبة بينهما البتائية الجزئية لان العيني ان كان كل واحد منهما  
حيث تصدق بدون الاى كان المقضيان ايضا كذلك ولا يعنى بالبتائية  
الجزئية الا صدق العدد ونقيضا البتائين متباينين متباينين متباينين  
اما ان تصدق على شئ كالاشياء والاشياء الصادقتين على شئ  
او لا تصدق كالاشياء والاشياء فلا شئ مما تصدق عليه الا ان  
صدق عليه الا عدمه وبالعلم اى ما كان يتحقق البتائين بينهما اما  
اذ لم تصدق على شئ اصلا كان بينهما بتائين كلى يتحقق البتائين الجزئى

نظير ما اذا اصدقنا كقولنا اننا نصدق بالانسان  
 يصدق مع كل واحد من نقيضها بدون الاخر فالنباي الجري لانهم  
 قد يكون ذكرى المن هنا ما احتياج اليه وتي لا ما احتياج الى ذلك  
 اما الاول فلان قد يفتقد احد من صدق احد المتباينين مع نقيض  
 الاخر وابدلا جمل الحقة واما الثاني فالانته وجبان بقولنا ان  
 كل واحد من المتباينين مع نقيض الاخر لان التباين الجري بين النقيضين  
 صدق كل واحد منهما بدون الاخر لاصدق واحد منهما بدون الاخر  
 ليس بل من صدق احد المتباينين مع نقيض الاخر صدق كل واحد  
 من النقيضين بدون الاخر في لفظه كل واحد من المتباينين صدق  
 الاخر في نقيضه المقابلة بان كل واحد من المتباينين صدق  
 مع نقيض الاخر لا تصدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر  
 لان تصديق كل واحد من المتباينين هو ما يصدق به الاخر  
 الرابع جري كل من آه اول الجري مفقود بل لا شئ له على المعنى  
 ويصير في نقيضه بل ان شئ به بالظلال حقيقة المانعة من التباين  
 وادائه على الحقيقة ومعنى اصح من اننا نصدق بالانسان اننا نصدق

على معنى المذكور الذي يقتضي ذلك يقال  
 على كل اخص من اخصه وصدق لغيره الاضداد  
 اخص من اخصه لان كل واحد من النقيضين هو نقيض  
 الاخر وصدق القاسم اما الاول فلا بد من  
 اخص من اخصه من النقيضين وانما يكون  
 كقولنا اننا نصدق بالانسان اننا نصدق  
 كقولنا اننا نصدق بالانسان اننا نصدق

دبني

وصدق بالانسان لاننا نصدق بالانسان  
 وهو الاخر من شئ وفي تعريف الجري الاضداد لاننا نصدق  
 لان معنى الجري الاضداد لخاص ومعنى الاضداد العام فمات لخاص  
 بالنسبة لخاص العام كذلك العام عام بالنسبة لخاص واحد والمتضاد  
 ان يدرك في تعريف المتضاد الاخر والخاص لا معه وايضا للمضاد  
 انما هي للواد والتعريف بالانفراد لا يجوز والاول ان يقال هو الاضداد  
 وهو الجري الاضداد اعم من الجري الحقيقي يعني كل جري حقيقي  
 حتى ان اضداده من الكسوف الاول فانه كل جري حقيقي هو  
 تحت الماهية المعرأة عن المشخصات كما اذا جردنا بداهة المشخصات  
 التي بها صادفنا معنى الماهية الانسانية وهي عمره بل كل  
 جري حقيقي يدع تحت اعمه يكون جريا اضايا هذا منقول  
 فانه شخص يتبع ان يكون له ماهية كلية والاهوول كان مجموع تلك  
 الكلية فقط يلزم ان يكون ام واحد كلياً جرياً وهو وان كان تلك  
 مع شئ آخر لم ير ان يكون واجبا لوجوده مع رضا للشخص وهو مع ما تقتضي  
 ذلك لان اخص الواجب وانما انما يكون الجري الاضدادا

بيل نقله

على معنى المذكور الذي يقتضي ذلك يقال  
 على كل اخص من اخصه وصدق لغيره الاضداد  
 اخص من اخصه لان كل واحد من النقيضين هو نقيض  
 الاخر وصدق القاسم اما الاول فلا بد من  
 اخص من اخصه من النقيضين وانما يكون  
 كقولنا اننا نصدق بالانسان اننا نصدق  
 كقولنا اننا نصدق بالانسان اننا نصدق



صالحه ابتداءً بعلها لانه ان يكون امر النوع الواحد هو النوع  
 بعضه او ميانا لكل والاو هو النوع العا كالحب في النوع  
 الجسم الثاني والجو والاشا وانما النوع المتافل كالاشا فانه  
 اع من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالجو فانه اخف  
 من الجسم الثاني واع من الاشا والجسم الثاني فانه اخف من الجسم  
 من الجوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثالا في الوجود وقد  
 فوجده في العقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحت العقل  
 المشق وهو في حقيقة العقل متفقه وهو لا يكون اشق من نوع  
 اذ ليس تحت نوع بل استخاص ولا اخف اذ ليس في نوع بل الجنس  
 وهو الجوهر في ذلك المقدر هو نوع مفرد وما يقرب التقسيم على  
 وهو النوع اما ان يكون فوفه نوع او لا يكون فوفه نوع ولا  
 نوع او يكون فوفه نوع ولا يكون حتمه نوع او يكون حتمه نوع **فان**  
 ولا يكون فوفه نوع وذلك **ان** مراتب الاجناس في العقل  
 كما ان الانواع الاصنافه تسمى متنازلة كذا كذا اجناس تسمى  
 متنازلة حتى يكون جنس فوفه حتمه ان مراتب الانواع اربع كذا

من العالي للجو من مراتب الاجناس  
 اجناس لا تتافل للجو ان وشار الذي سطوينا  
 جسم الثاني الجسم وشار العود كالعقل ان لنا  
 هو في الجوان من مرتبة

مراتب اجناس في تلك النوع لانه ان كان امر الاجناس هو النوع العا  
 كالجو وانما ان احدهما هو الجنس الشافل كالجوان الاخر وهو  
 والجنس المتوسط كالجسم الثاني والجسم او ميانا لكل هو الجنس  
 الا ان العالي في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السائل  
 والمتافل في مراتب الانواع تسمى نوع الانواع لا العالي كذا كذا  
 جنسه الشيء انما هو القياس ما ملخصه هو انما يكون جنس الاجناس  
 نوع جميع الاجناس نوعه الشيء بالقياس ما ملخصه هو انما  
 الانواع اذ كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد مثل بالعقل على تقدير  
 ان لا يكون الجوهر جنس له فانه ليس هو من جنس اذ ليس في العقل  
 العشرة وهي انواع الاجناس ولا اخف ليشي في الاجوهر وتلك من  
 انه ليس جنس له لا بقاد احد التماثلين فاسد اما تماثل النوع المفرد  
 على تقدير جنس الجوهر واما تماثل الجنس المفرد بالعقل على تقدير  
 الجوهر لان العقل ان كان جنس يكون تحت انواعه فلو كان في  
 مفردا بل كان عالما فالايضاح التماثل الا ان كان له في جنس  
 يصح التماثل الثاني من ان لا يكون جنس الاجناس

من العالي للجو من مراتب الاجناس  
 اجناس لا تتافل للجو ان وشار الذي سطوينا  
 جسم الثاني الجسم وشار العود كالعقل ان لنا  
 هو في الجوان من مرتبة

لأنه قول التمثيل الصحيح الأول على تقدير أن العقول المتضمنة  
 كالتبع والثاني على تقدير أنها مختلفة والتمثيل حصل لمحجود المرزوق  
 بل يطابق الواقع ولم يطابقه **قال** في النوع الآخر **قال** لما  
 سئل على أن التبع معين اراد ان يبين السبب بينهما وقد ذهب  
 المتبعين حتى الشيخ في كتاب الشفاء لما ان التبع الاضلاع مطلقا  
 من الحقيقة بذكر ذلك في صوت وعو عقر وهي ان السبب بينهما هو  
 وحضور مطلقا فانه كل منهما موجود بدون الاخر اما في حق  
 الاضلاع بدون الحقيقة فكما في الانواع المتوسطة فانها انواع افتراضية  
 وليست انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود التبع الحقيقي بذكر  
 الاضلاع فكما في الحقايق البسيطة كالعقل والفتن والوحدة والنقطة  
 فانها انواع حقيقية وليست انواعا افتراضية والاعتبار في كونه  
 لوجه اندراج التبع الاضلاع تحت جنس يكون من كليات الجنس  
 والعقل ثم يترك ما هو لفظ عنده وهو ان بينهما معنى ما هو  
 من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الاخر وهما متساوية  
 على التبع السائل لانه هو حقيقي من حيث انه مقول على ان مقتضى

هذا هو الذي هو في  
 السبب تسمى من اعين  
 بل لا بد من ان يكون  
 على التبع السائل

و نوع اضالي من انه مقول عليه وعلى غير الحقيقة جواب ما **قال**  
 عن المقول في جواب ما هو **القول** في جواب ما هو هو ذلك الذي لا  
 المثل لها عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بما هو  
 فانه يدل على اعينه الانسان مطابقة واما غيره فان كان مذكورا في  
 جواب ما هو بالمطابقة اي بلفظ يدل عليه بالمطابقة فيسمى انما  
 في طريق ما هو كالجوان والناطق فان معنى الجوان في مجموع  
 الجوان والناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان  
 وهو مذكور بلفظ الجوان الدال عليه مطابقة وانما معنى انما  
 في طريق ما هو ان المقول في جواب ما هو هو طريق ما هو هو  
 فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو بلفظ يدل عليه بالضم  
 في جواب ما هو كقولهم الحسب النامي والحاسن المتميز بالارادة  
 فانه من معنى الجوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور  
 في بلفظ الجوان الدال عليه بالضم وانما الحسب من المقول في  
 ما هو من القسمين لان دلالة الاثنان من معنى في جواب ما هو هو  
 في جواب ما هو لفظ يدل على الماهية المشتركة بينهما على ان ذلك الذي

هذا هو الذي هو في  
 السبب تسمى من اعين  
 بل لا بد من ان يكون  
 على التبع السائل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين اجمعين

اصطلاحاً ما كان له فضل على غيره ان يكون له فضل على غيره  
له سبب للتمييز والنبه لا يحصل الا بالفرق والماثية الى الغير  
فما هو مقوم له اي داخل في قوامه وبعده له وانما سببه من الملحق به  
مقسم له اي يحصل قسم له فانه اذا انقسم الى الجنس والجنس  
فيكون للجنس نوعاً له مثلاً الناطق اذا سبب الى الانسان  
نوعه اقل في قوامه وماهية له وانما سبب الى الحيوان ما وجوباً  
وهو قسم من الحيوان اذا تصور هذا فنقول للجنس انما جاز ان يكون  
له فضل على غيره ان يكون من امره يتبادر بينه وبين غيره من جنس  
في الوجود وقد اتسع الفهم عن ذلك بما عرفت ان كان ما هيته لها فضل  
ان يكون طاهر في نفسه فلذلك يجب ان يكون له اي للجنس على اقل  
نقسمه لوجوبه فيكون جهة انواعه وصوله الى النوع بالقياس الى ما  
والنوع التالي عليه ان يكون له فضل مقوم وينبغي ان يكون له فضل  
مقسم اما الاول فلو وجب ان يكون نوعه منسباً وماله فضل على غيره  
له فضل مقوم عن مشاركون ذلك الجنس له وانما الثاني لا يمنع ان  
يكون جهة النوع والاركان سائراً والجنس هو ما كانت انواعه اقل

بسم الله الرحمن الرحيم

حيث يكون لها قسم مقومات لانه فيما اجناسه وبما قسمها  
لان قسمها انواعا وكل فضل يقوم النوع اما ويلحق بها بقومها  
لان العالي مقوم للتافل ومقوم للمقوم مقوم من غير علمه الى  
كل مقوم للتافل وهو مقوم العلية لانه قد ثبت ان جميع مقومات  
العالي مقومات للتافل فلوكنا جميع مقومات السافل مقومات السافل  
لكن بين العالي والسافل فرق وانما قلنا من غير علمه على انه مقوم  
التافل مقوم العالي وهو مقوم العالي وكل فضل قسم للتافل  
هو مقوم في نوع العالي لانه معنى تقسيم التافل تخصه في نوع  
وكل ما يحصل السافل يحصل العالي فيكون العلية حاصلها فيسبب  
النوع وهو معنى مقومه للعلو ولا ينعكس على اي سبب كل مقوم  
مقسم للسافل لان فضل السافل قسم العلية وهو لا يقسم للتافل  
بل يقوم به ولكن يقسم في ثبوت بعض مقوماتها مقوم السافل وهو  
مقسم السافل في الفصل الرابع في التعريفات المعرفية لهذا النوع  
بصحة تصور ذلك الشيء او امتنان عن كل ما عداه ولا يجوز ان يكون  
فضل ما هيته لا يعرف مقوم بقدر التعريف والشيء لا يعلم قبل نفسه

عليه السلام  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين اجمعين  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين اجمعين

لصوره عن افادة التعريف ولا احض كونه اخفى هو موافقا  
 في العموم والخصوص **في** قد سلم لك نظري المنطقي اما في القول الثاني  
 لا يلحقه وكل منهما مقدما **مع** ثمت عليها ولما وقع الفتح من بين مقدمتا  
 القول الثاني فقد بان ان منبرج منه فالقول الثاني هو المعروف وهو  
 كما سئل من مصون مصون **من** الشئ او شياؤه عن كل ما عداه وليس  
 يتصور ان الشئ مصون بوجه الا انما لا يعجز عن الشئ او الاحتمال معنى  
 بل ان قد سئل من مصون مصون ذلك الشئ بوجهه وانما قيل له انما  
 عن كل ما عداه مستدكا لانه على معنى لا يمتد للشئ بل بوجهه  
 المراد التصديق بكنه الحقيقة وهذا التام كما في الناطق فان  
 صدقوا سئل من لصود حقيقة الانسان وانما لا امتياز عن كل ما عداه  
 لثباته للمذات وعن الوجود فان صدقوا لا يتصور مصون تصونه  
 الشئ بل امتياز عن جميع اعيان **تم** المعرفة اما ان يكون تعريف  
 او غير الجاني ان يكون معنى المعرفة لوجوب ان يكون **المعروف**  
 قبل المعرفة والشئ المعلوم قبل نفسه ففعل ان يكون **مع** المعرفة لا يجوز  
 اما ان يكون للمعروف ساديا له او عرفته او احض منه او ساديا له

قال ابن النفيس عليك السلام  
 لا يمتد تعريفه الى كل ما عداه  
 لان تعريفه على ما ذكره هو  
 لا يمتد تعريفه الى كل ما عداه  
 لان تعريفه على ما ذكره هو

الى انه يتم من المعرفة لانه فاحص من افادة التعريف فان المقصود من التعريف  
 انما تصوره حصة المعرفة واما امتياز من جميع ما عداه ذلك من الشئ  
 شياؤه ولما لا الى انهم احض كونه اخفى لانه اقل وجود ان العقل فاق  
 لما صنع العقل سئل من لوجه العام وربما يوجد العام في العقل بل هو  
 وادخله وطحقق لطا عن ومعارفاته اكثر من كل شرط ومعارفاته  
 هو شرط ومعارفاته ولا يتكلم ما يكون شرطه ومعارفاته اكثر  
 وقد عرف العقل اقل وما هو اقل وجود ان العقل هو اخفى عند العقل  
 لا بد ان يكون اجلي من المعرفة ولا الى انه سابق لان العلم والاحتمال  
 يصلح للتعريف مع تعريفه الشئ فابدا بين تعريفه لانه في غاية  
 عنه فوجوب ان يكون المعرفة مساويا للمعروف في العموم والخصوص  
 ما صنف عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وبالعكس وقد ما وقع في  
 المقدم من انه لا بد ان يكون جامعا مانعا او متطوعا او متعسبا لوجوب  
 لما ذلك فانه معنى للجميع انه يكون للمعروف متساويا لكل واحد من الوجود  
 المعرفة يجب لا يتقدمها في ذلك **من** المعنى المنطقي لا لازم لكله انما  
 القائل على ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة ومعنى المقدم انه لا يكون

صديقه معرفة قدرة  
 لا اذن للدول

هذا العلم  
 لا يمتد تعريفه الى كل ما عداه  
 لان تعريفه على ما ذكره هو

بالمعنى...  
الاصغر...  
الاصغر...  
الاصغر...

من احسن القرب والحاصه كعريف الجوانب الضاحك اما ان كان  
دسم الدان اي لها واما كان في الجوانب اللان الذي هو ان  
الذي يكون في الجوانب واما ان كان في الجوانب اللان الذي هو ان  
في الجوانب القرب وقد بان محقق في الرسم الناقص ما يكون بطا  
وحدتها انها وبالجانب المعيد كعريف بالضا حركه بالجوانب  
اما كونها دسا فلانها ما كونها ناقضا لظرف بعض اى الرسم  
عنه لا بقى هنا اقام اى وعى التعريف بالعرض العام مع العضل او  
مع الخاصه او بالفضل مع الخاصه لان نقود اقاله بعينه هذه الا  
لان العرض من التعريف اما العن او الاطلاع على الذات والعرض العام  
لا يفيد بناء منها فلا يابح في صفة مع العضل والخاصه ولما العن  
الفضل والخاصه فالفضل فيه يفيد العن والاطلاع على الذات والخاصه  
لما صم الخاصه اليه وان كانت صفة العن لانه الفضل اذاه مع معنى  
اى وطريق الحصى في الافاضه لانه ان كان التعريف ما يتجرى اذا  
وطا اما ان يكون بجمع الذاتيات هو الحد التام او بعضها هو الحد الناقص  
وان لم يكن مجرد الذاتيات فالما ان يكون بالجانب القرب الخاصه هو

الاصغر...  
الاصغر...  
الاصغر...

الاصغر...  
الاصغر...  
الاصغر...

من احسن القرب والحاصه كعريف الجوانب الضاحك اما ان كان  
دسم الدان اي لها واما كان في الجوانب اللان الذي هو ان  
الذي يكون في الجوانب واما ان كان في الجوانب اللان الذي هو ان  
في الجوانب القرب وقد بان محقق في الرسم الناقص ما يكون بطا  
وحدتها انها وبالجانب المعيد كعريف بالضا حركه بالجوانب  
اما كونها دسا فلانها ما كونها ناقضا لظرف بعض اى الرسم  
عنه لا بقى هنا اقام اى وعى التعريف بالعرض العام مع العضل او  
مع الخاصه او بالفضل مع الخاصه لان نقود اقاله بعينه هذه الا  
لان العرض من التعريف اما العن او الاطلاع على الذات والعرض العام  
لا يفيد بناء منها فلا يابح في صفة مع العضل والخاصه ولما العن  
الفضل والخاصه فالفضل فيه يفيد العن والاطلاع على الذات والخاصه  
لما صم الخاصه اليه وان كانت صفة العن لانه الفضل اذاه مع معنى  
اى وطريق الحصى في الافاضه لانه ان كان التعريف ما يتجرى اذا  
وطا اما ان يكون بجمع الذاتيات هو الحد التام او بعضها هو الحد الناقص  
وان لم يكن مجرد الذاتيات فالما ان يكون بالجانب القرب الخاصه هو

الاصغر...  
الاصغر...  
الاصغر...

٤٩  
٤٨  
٤٧  
٤٦  
٤٥  
٤٤  
٤٣  
٤٢  
٤١  
٤٠  
٣٩  
٣٨  
٣٧  
٣٦  
٣٥  
٣٤  
٣٣  
٣٢  
٣١  
٣٠  
٢٩  
٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١

التمام او يفي ذلك هو الرسم الناقص **قار** ووجهه ان كل تعريف  
الشيء بما هو في المعرفة والجزء الكافي للمسمى له في السائر والشيء  
بما ليس به ومن تعريف الشيء بالايضاح ان يكون له تعريفه  
بما الكيفية ما يقع المشابهة ففرق المشابهة انما في القيمة او غيرها  
في الاشياء في ذلك اذ من في الزوج هو المقسم مساويين ففرق المقسم  
هو اليقائن اللذان لا يفضل احدهما على الاخر في الشان هما الاثنان  
ويجب ان يفرق عن استعمال الالفاظ التعريفية وحده عن ظاهر الدلالة  
بالمعنى السائل لكونه معقولا للفرق **او** اخذ ان يبين وجه اختلاف  
التعريف لغيره عنها وهي تامعقوفه او لفظية اما المعقوفه فمنها تعريف  
المعنى بما يباين في المعرفة والهرالة اي يكون العلم باحد العلم  
بالاخر والجلل باحد العلم بالآخر كعريف الحكمة بالسبحون فانها  
المرتبة الاصح مع العلم بطول في علم احد على الاخر **او** جعل  
عمل الاخر والمعرف بجواب يكون اقدم معرفته لان معرفة العلم عليه  
المعرف والعلل مستندة على العلول ومنها تعريف الشئ بما هو معرفته  
بما هو عينه داخل بقى دورا مضى ما يوجب تعريفه ولا يستعمل

٤٤  
٤٣  
٤٢  
٤١  
٤٠  
٣٩  
٣٨  
٣٧  
٣٦  
٣٥  
٣٤  
٣٣  
٣٢  
٣١  
٣٠  
٢٩  
٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١

٤٤  
٤٣  
٤٢  
٤١  
٤٠  
٣٩  
٣٨  
٣٧  
٣٦  
٣٥  
٣٤  
٣٣  
٣٢  
٣١  
٣٠  
٢٩  
٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١

التمام او يفي ذلك هو الرسم الناقص **قار** ووجهه ان كل تعريف  
الشيء بما هو في المعرفة والجزء الكافي للمسمى له في السائر والشيء  
بما ليس به ومن تعريف الشيء بالايضاح ان يكون له تعريفه  
بما الكيفية ما يقع المشابهة ففرق المشابهة انما في القيمة او غيرها  
في الاشياء في ذلك اذ من في الزوج هو المقسم مساويين ففرق المقسم  
هو اليقائن اللذان لا يفضل احدهما على الاخر في الشان هما الاثنان  
ويجب ان يفرق عن استعمال الالفاظ التعريفية وحده عن ظاهر الدلالة  
بالمعنى السائل لكونه معقولا للفرق **او** اخذ ان يبين وجه اختلاف  
التعريف لغيره عنها وهي تامعقوفه او لفظية اما المعقوفه فمنها تعريف  
المعنى بما يباين في المعرفة والهرالة اي يكون العلم باحد العلم  
بالاخر والجلل باحد العلم بالآخر كعريف الحكمة بالسبحون فانها  
المرتبة الاصح مع العلم بطول في علم احد على الاخر **او** جعل  
عمل الاخر والمعرف بجواب يكون اقدم معرفته لان معرفة العلم عليه  
المعرف والعلل مستندة على العلول ومنها تعريف الشئ بما هو معرفته  
بما هو عينه داخل بقى دورا مضى ما يوجب تعريفه ولا يستعمل

٤٤  
٤٣  
٤٢  
٤١  
٤٠  
٣٩  
٣٨  
٣٧  
٣٦  
٣٥  
٣٤  
٣٣  
٣٢  
٣١  
٣٠  
٢٩  
٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١

هو لاجل التماسه  
الادب هو العقل  
القدر اذا كروى  
المسودة شغل فل  
٤٢

اذا كانت اما ما اوتى وقى هذا العدد من هذا الموضع وها  
ايضا ليس بمفردين فانك في المنطق المتناهي ينقل شغل قديمه وولتاريد  
نضا يدلين به بالذوقنا المنطقي المعينه ينز به التباديل مرجح جميعا ان هذا  
لست بمعهدات فانتفض التعريفات مره واحدنا فهو اولها بالمره اما التي  
بالفعل او امره بالنع وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بالمفرد والخلاف  
القضايا بالمدكور وان لم يكن معروضات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها  
مفردة وانها ان يقال صان ذلك وهو هو والموضوع نحو المفرد كقولنا  
الشروط فانها لا يمكن ان يعبر عن طرفيها بالقامه مره فالاخرى هي باهه  
تلك الفئته بل ان تحقق هذه الفئته تحقق تلك الفئته اما ان تحقق  
الفئته او تحقق تلك الفئته وهي ليست بالقامه مره فبها شئ وان  
كانت نصيره اذا حلقها لايكون طرفا المفردين ولا احاديه امكان  
عن طرفيها بعد التحليل بمفردين واقفا ان يقال هذا ملن وهذا  
او ذلك معا باندل ذلك فلو كان المراد بالمفرد اما الفئته بالفعل او  
بالفعل فخطت الشرطية تحت الحكمه فالاولى ان تجوز في هذا الحلاله  
عن التعريف وينبع الحكمه عليه وبهذه الفئته ان كانا مفردين  
من الفئته الثانيه من الفئته الاولى ليس هو الدالة على الية المتيه بعضه وبعده  
وهما مفردين وان كان طرفاها مفردين هي شرطية كقولنا ان تآ الشمس  
فانها موجوده واما ان يكون هذا لبعده زوفا او فردا فانته اذا صفت  
الاتصال وهي كماله ان والفارق بين الشرطية طاعه والتما موجوده وهما ليسا مفردين

ادخلنا  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين

فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين

ادخلنا  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين

عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين

عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين  
عندما تبتني شغل الكمين  
فقد تبتني شغل الكمين

حلية والاشراطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في التفرقة بين الصدقة والصدق  
في القضية ان الشراطيتين هي شرطية والاشطالية لما لا يرد عليه مثل قولنا  
ان الصدق في النعم في كماله مع انه لم يخل للمؤمنين لان الحكم في قضية  
وهي ليه نصيبا في جريان اما الاطوار ودفعه بقوله المذكور في قوله  
ثانيا فان الجزاء القضية الى مستحقها والشرطية لا يربط من تصديق فان ادعى  
الشروط والملاهي جبهه الاطراف ان يكون فضايا الا في انا اذا اطلب  
طالفة لانه قضية محتملة للصدق والكذب فمراذ ان اداة الشرطية عليه  
ان كانت التسع طالفة يخرج عن ان يكون قضية جليل الصدق والكذب  
وتمايز في الفن ان الشرطية مركبة من تصديق وجواز من حيث ان طالفا  
اذا اعتبر بهما الحكم فانما قضيتين والافضل ليا قضيتين لا عند التي كتب  
المحتمل قال الشرطية اما مقصود وهي التي حكم بها بصديق قضية او لا صدق  
على فدي صدق قضية افي كقولنا ان كان هذا انسانا هو حيوان وليس  
هذا انسانا هو جواد واما منفصلة وهي التي حكم بها بالثاني بين القضيتين  
من الصدق والكذب معا افي كقولنا فدا او بنصفه كقولنا اما ان يكون  
هذا العبد ذميا او حرة او لبيبا ان يكون هذا الانسانا حيوانا او سودا

الصدق في النعم في كماله  
الصدق في النعم في كماله  
الصدق في النعم في كماله  
الصدق في النعم في كماله

الصدق في النعم في كماله  
الصدق في النعم في كماله  
الصدق في النعم في كماله  
الصدق في النعم في كماله

عنه من عناق امره عشر بجد

هذا

تسما ان يتقاه ومنفصلة فالمسألة هي التي حكم بها بصديق قضية او لا صدق  
على فدي صدق قضية افي فان حكم بها بصديق قضية في فدي افي  
وجبه كقولنا ان كان هذا انسانا هو حيوان فان حكم بها بصديق قضية  
على فدي صدق الاسمانية وان حكم بها بصديق قضية على فدي افي  
هي منفصلة سائلة كقولنا ليس ان كان هذا انسانا هو جواد فان الحكم بها  
بالثاني بين القضيتين في الصدق والكذب كما سلب صدق الراجح على فدي افي

الانفاذية والمنفصلة هي التي حكم بها بالصدق ولا يكتفي بان  
لفظ افي بانها لا تصيد فان وكلمة لا يكتفي بان ان الكذب لفظ افي بانها لا تصيد  
وذا بصديق ان او بنصفه افي سلب ذلك الثاني فان حكم بها بالثاني  
موجبه اما اذا كان الحكم بها بالثاني فانه في الصدق والكذب كما سلب حقيقة  
اما ان يكون هذا العبد ذميا او حرة او لبيبا ان يكون معا واما اذا كان  
الحكم بها بالثاني فانه في الصدق فقط هي مائة كقولنا اما ان يكون هذا  
شيء الحيوان فان قولنا هذا الشيء هو هذا الشيء لا تصيد فان وقد كذا بان  
يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم بالثاني فانه في الكذب فقط هي  
المطلوب كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شيء الا في كقولنا هذا الشيء

والصدق في النعم في كماله  
والصدق في النعم في كماله  
والصدق في النعم في كماله  
والصدق في النعم في كماله

بالتصديق بين القضيتين  
فالتصديق والكذب معا افي

بمجرد النعم في كماله

في الاضرب

فان قولنا هذا العبد ذميا  
وهذا العبد حرة

الصدق في النعم في كماله

الصدق في النعم في كماله

الصدق في النعم في كماله

الصدق في النعم في كماله

وهذا الذي لا يخفى لا يبدى بان لا يمكن ان يكون الشيء واحدا وهو واحد في نفسه وان كان  
 وان ظهر منها بسبب اللطائف في مقصده سألته فان كان ظاهرا منها بسبب اللطائف  
 الصدق والصدق كانت سألته حقيقته كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان  
 كما بان فانه يجوز اجتماعها ويجوز ارتدادها وان كان للكل بسبب اللطائف  
 ففقدت سألته ما نفعه للجمع كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان جونا ان  
 فانه يجوز اجتماعها ولا يجوز انفاها وان كان الحكم بسبب اللطائف والصدق  
 سألته سألته ما نفعه الحلو كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان ريسا ان  
 فانه يجوز اجتماعها دون الاجتماع لا يقال السوا المحلية والمقصود بالمقصود  
 ما نبت منها الملاك الاضداد والاضداد فضلا فلا يكون لا ناصورا  
 هبة الاساس على السوا في موضع الفقه بل تجل اصطلاح ومفهوماتها  
 كما حيدق على الموجب صدق على السوا في المقام المحققه للنقل  
 معنى المحقق لخصا في الاضداد وانما السوا في المقام المحققه للنقل  
 للمقدمة كانت مقصود ذلك انما لخصه الاولية والنسبة والمقصود  
 الاصل الاولية بل من امساقتها على الشبهة لانا نورد لاسكنا المقصود  
 من وضع المقدمة ذلك انما الاولية وانما ذلك انما الشبهة في المقام المحقق

وهذا الذي لا يخفى لا يبدى بان لا يمكن ان يكون الشيء واحدا وهو واحد في نفسه وان كان  
 وان ظهر منها بسبب اللطائف في مقصده سألته فان كان ظاهرا منها بسبب اللطائف  
 الصدق والصدق كانت سألته حقيقته كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان  
 كما بان فانه يجوز اجتماعها ويجوز ارتدادها وان كان للكل بسبب اللطائف  
 ففقدت سألته ما نفعه للجمع كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان جونا ان  
 فانه يجوز اجتماعها ولا يجوز انفاها وان كان الحكم بسبب اللطائف والصدق  
 سألته سألته ما نفعه الحلو كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان ريسا ان  
 فانه يجوز اجتماعها دون الاجتماع لا يقال السوا المحلية والمقصود بالمقصود  
 ما نبت منها الملاك الاضداد والاضداد فضلا فلا يكون لا ناصورا  
 هبة الاساس على السوا في موضع الفقه بل تجل اصطلاح ومفهوماتها  
 كما حيدق على الموجب صدق على السوا في المقام المحققه للنقل  
 معنى المحقق لخصا في الاضداد وانما السوا في المقام المحققه للنقل  
 للمقدمة كانت مقصود ذلك انما لخصه الاولية والنسبة والمقصود  
 الاصل الاولية بل من امساقتها على الشبهة لانا نورد لاسكنا المقصود  
 من وضع المقدمة ذلك انما الاولية وانما ذلك انما الشبهة في المقام المحقق

**قوله الفصل الاول في الخلق والحياة** وفيها اربعة مسائل هي الاولى في اهلها وثانيها  
 في خلقها وثالثها في احوالها ورابعها في حكمها عليه وتسمى من ارضها وتسمى  
 كسوى قولنا زيد هو عالم وتسمى الفقيه ثلثة وقد تجوز في الارضه  
 تصور الذهن مجازا لها والقضية سميت ثلثه **قوله** فصل في القضية  
 والشبهة شرحه لان في الحقيقة وانما تدلها على الشبهة البسيطة والبيضة مقدم  
 طبعا فالجمله اما بلهيم من اجزاء ثلثة الحكم عليه وتسمى موصوفه لانه قد  
 وضع ليحكم عليه ثلثي والحكم ببر وتسمى محموله على ثلثي لانه يثبتها  
 المحكوم بالموضوع وتسمى ثبته حتميه وكان من حق الموضوع والحكم  
 بغيره عنها باعطين اذ كان من حق الثبته للحكميه ان يدل عليها بلفظ والقضية  
 الدال عليها مسمى بالعبارة لانهما على الثبته الرابطة سميته الدال باسم  
 كسوى قولنا زيد هو عالم فان قلت الما دال الثبته للحكميه اما الثبته المسمى  
 مودة الاجابات السكتا وتسمى الثبته اولادها التي هي الاجابات  
 فان كان الما دال اولاد يكون القضية هي احدى وهو في حق الثبته اولاد  
 فالرب ان يدل عليها بما في احدى واقعة الما الى اهل القائل كلف الثبته المسمى  
 مودة الاجابات السكتا احدى فيدل عليها باللفظ اخرج الخاص من ان احدى

وهذا الذي لا يخفى لا يبدى بان لا يمكن ان يكون الشيء واحدا وهو واحد في نفسه وان كان  
 وان ظهر منها بسبب اللطائف في مقصده سألته فان كان ظاهرا منها بسبب اللطائف  
 الصدق والصدق كانت سألته حقيقته كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان  
 كما بان فانه يجوز اجتماعها ويجوز ارتدادها وان كان للكل بسبب اللطائف  
 ففقدت سألته ما نفعه للجمع كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان جونا ان  
 فانه يجوز اجتماعها ولا يجوز انفاها وان كان الحكم بسبب اللطائف والصدق  
 سألته سألته ما نفعه الحلو كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان ريسا ان  
 فانه يجوز اجتماعها دون الاجتماع لا يقال السوا المحلية والمقصود بالمقصود  
 ما نبت منها الملاك الاضداد والاضداد فضلا فلا يكون لا ناصورا  
 هبة الاساس على السوا في موضع الفقه بل تجل اصطلاح ومفهوماتها  
 كما حيدق على الموجب صدق على السوا في المقام المحققه للنقل  
 معنى المحقق لخصا في الاضداد وانما السوا في المقام المحققه للنقل  
 للمقدمة كانت مقصود ذلك انما لخصه الاولية والنسبة والمقصود  
 الاصل الاولية بل من امساقتها على الشبهة لانا نورد لاسكنا المقصود  
 من وضع المقدمة ذلك انما الاولية وانما ذلك انما الشبهة في المقام المحقق

بطلان كونه محمولا  
 كونه محمولا  
 كونه محمولا

وهذا الذي لا يخفى لا يبدى بان لا يمكن ان يكون الشيء واحدا وهو واحد في نفسه وان كان  
 وان ظهر منها بسبب اللطائف في مقصده سألته فان كان ظاهرا منها بسبب اللطائف  
 الصدق والصدق كانت سألته حقيقته كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان  
 كما بان فانه يجوز اجتماعها ويجوز ارتدادها وان كان للكل بسبب اللطائف  
 ففقدت سألته ما نفعه للجمع كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان جونا ان  
 فانه يجوز اجتماعها ولا يجوز انفاها وان كان الحكم بسبب اللطائف والصدق  
 سألته سألته ما نفعه الحلو كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان ريسا ان  
 فانه يجوز اجتماعها دون الاجتماع لا يقال السوا المحلية والمقصود بالمقصود  
 ما نبت منها الملاك الاضداد والاضداد فضلا فلا يكون لا ناصورا  
 هبة الاساس على السوا في موضع الفقه بل تجل اصطلاح ومفهوماتها  
 كما حيدق على الموجب صدق على السوا في المقام المحققه للنقل  
 معنى المحقق لخصا في الاضداد وانما السوا في المقام المحققه للنقل  
 للمقدمة كانت مقصود ذلك انما لخصه الاولية والنسبة والمقصود  
 الاصل الاولية بل من امساقتها على الشبهة لانا نورد لاسكنا المقصود  
 من وضع المقدمة ذلك انما الاولية وانما ذلك انما الشبهة في المقام المحقق

از این من حرفها که بقوله ابرار مقبولة المشا و كان قوله بها  
المحمول بالموضع اعطاء الیه فانه السببه ما لم يقدرها الموضع او الموضع  
لا حاجة ولا حاجة الى الدلالة على السببه التي هي <sup>محل</sup> الاشارة الى المقطوع  
على نوع السببه اذ على السببه اعطاء الجزاء ان من الفقيه يتا ديك تعيينا  
واحد وقد اخبر اخبروا احد من تجميع الاحكام في المنة فمما لم يبع اذ  
بالمعنى السببه الواضحة وهي من متفلة لتوفيقها على الحكم عليه وانه  
تلك من قائل اسم هو المشاك المذكور وليتم في ديانته واندلون  
كله في قوله يد كان فاعضا وتسمى مائيه والفقيه طلبة باعتبارها  
اشارة في اول ثلثة لانه ان ذكرت فيها كانت ثلاثة لاشتمالها على ثلثة الفا  
الثاني مكان وان تحذف حدث اشغور الذين عنياها كانت ثمانية بعد  
اشتمالها الا على من بين بارز معنيين وقوله في بعض اللغات اللغات  
مختلفة في استعمال المرادفة فانه لغة العرب بما تفعل المرادفة التي  
دور في حاله على جملة التبع وانه الجوزة توجب المرادفة الجمل لا تفعل  
خالها معها اشارة كقولهم من وثق واما في لغة العرب في يذكر  
فانه وحده السببه ان كان السببه صحيحا في ذلك الموضع محول بالفقيه

هذا هو المقصود من قوله  
وهو السببه الواضحة  
وهي من متفلة لتوفيقها على الحكم عليه وانه  
تلك من قائل اسم هو المشاك المذكور وليتم في ديانته واندلون  
اشارة في اول ثلثة لانه ان ذكرت فيها كانت ثلاثة لاشتمالها على ثلثة الفا  
الثاني مكان وان تحذف حدث اشغور الذين عنياها كانت ثمانية بعد  
اشتمالها الا على من بين بارز معنيين وقوله في بعض اللغات اللغات  
مختلفة في استعمال المرادفة فانه لغة العرب بما تفعل المرادفة التي  
دور في حاله على جملة التبع وانه الجوزة توجب المرادفة الجمل لا تفعل  
خالها معها اشارة كقولهم من وثق واما في لغة العرب في يذكر  
فانه وحده السببه ان كان السببه صحيحا في ذلك الموضع محول بالفقيه

كذلك

كثيرا لانه المشا وحيوان وان كانت سببه لها يصح ان يقال ان الموضع ليس محمول  
فالقبضه سالبه لكونها الاشارة الى المحل وهذا فليس بانه محمول باعتبار السببه الكلية  
القصر مدلول الرابطة فلذلك الیه ان كانت سببه لها يصح ان الموضع محمول  
كله في الفقيه موجبه كتبه لحيوان لان الاشارة فانها بنحو انه مصحح لان الاشارة  
حيوان وان كانت سببه لها يصح ان الموضع ليس محمول فالقبضه سالبه لكونها  
محمول لان الاشارة فانها بنحو انه مصحح ان يشار اليه ليس محمول وهذا لان  
المعذبه فانه اذا اشارة الى المحل كانت الفقيه موجبه واليه التي بينها  
ان بين الانسان وحده كذلك اذ اشارة الى الحيوان كانت الفقيه سالبه لكونها  
التي بينهما لانه ان اشارة الى الحيوان فالصواب ان الحكم في الفقيه  
ان ان بان الموضع محمول او بان الموضع ليس محمول او في الحكم على  
السببه او انما على ذلك ظاهره وهو موضع طلبه ان كان شخصا ايضا  
سميت مخصوصه وشمسية وان كان لفظا فان بين بعضها كونه ملوك  
فاحله الحكم وتسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت مخصوصه وهو الذي  
لانه ان بين في الفقه على ان اشارة الى المحل اما موجبه وسوردها على  
كقولنا في اشارة وانما ساله وسور هذا الاشارة والواحد كقولنا اشارة

حيث صرح

سميت مخصوصه وشمسية وان كان لفظا فان بين بعضها كونه ملوك

فاحله الحكم وتسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت مخصوصه وهو الذي

لانه ان بين في الفقه على ان اشارة الى المحل اما موجبه وسوردها على

كقولنا في اشارة وانما ساله وسور هذا الاشارة والواحد كقولنا اشارة

من الانسان بجواردها بينه وبين ان الحكم على بعض الافراد في الجزئية كما هو عليه  
 وسور هذا الشيء ولا لا احد من الناس ولا احد من الدواب ولا احد من  
 بهيمة على بعض الافراد في الجزئية وسور هذا بعض او واحد كقولنا بعض  
 او واحد من الخيل انسان اي بعضه او واحد من الدواب او واحد من الفرس او واحد من  
 وسور هذا ليس محتمل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وانما  
 بين الاسود الثلثة ان ليس كل ذلك على نوع الاجاب التي بالمطابقة وعلى السلب  
 بالانتماء وليس بعض وبعض ليس لعكس ذلك كما ان يكون ليس كل ذلك  
 الاجاب التي بالمطابقة فلا تا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه  
 الانسان كل واحد واحد من افراد الطيور وهو لا يجازي انما اذا قلنا  
 انسانا يكون معناه الصريح ان لا يكون ثيب الانسان كل واحد واحد من  
 الاجاب التي وانما انه ان على السلب الخيوط بالانتماء فانه اذا قلنا  
 التي فانا ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد واحد هو السلب الخيوط  
 مسلوبا عن البعض ثانيا البعض وعلى كلا التقديرات صديق السلب الخيوط  
 من ثانيا تسليبا من صديق كليات مفهوم ليس كل وهو نوع الاجاب التي  
 لو اذ من يكون دلالة بالانتماء لا يقيد مفهوم ليس كل وعود مع الاجاب التي  
 اعتمد من السلب عن التي اي السلب الخيوط والقياس عن البعض اي الخيوط والقياس

ان واحد من الانسان  
 مجموع ١٤  
 افراد ٣  
 نعت  
 انسان او ما يركبها

من الانسان بجواردها بينه وبين ان الحكم على بعض الافراد في الجزئية كما هو عليه  
 وسور هذا الشيء ولا لا احد من الناس ولا احد من الدواب ولا احد من  
 بهيمة على بعض الافراد في الجزئية وسور هذا بعض او واحد كقولنا بعض  
 او واحد من الخيل انسان اي بعضه او واحد من الدواب او واحد من الفرس او واحد من  
 وسور هذا ليس محتمل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وانما  
 بين الاسود الثلثة ان ليس كل ذلك على نوع الاجاب التي بالمطابقة وعلى السلب  
 بالانتماء وليس بعض وبعض ليس لعكس ذلك كما ان يكون ليس كل ذلك  
 الاجاب التي بالمطابقة فلا تا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه  
 الانسان كل واحد واحد من افراد الطيور وهو لا يجازي انما اذا قلنا  
 انسانا يكون معناه الصريح ان لا يكون ثيب الانسان كل واحد واحد من  
 الاجاب التي وانما انه ان على السلب الخيوط بالانتماء فانه اذا قلنا  
 التي فانا ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد واحد هو السلب الخيوط  
 مسلوبا عن البعض ثانيا البعض وعلى كلا التقديرات صديق السلب الخيوط  
 من ثانيا تسليبا من صديق كليات مفهوم ليس كل وهو نوع الاجاب التي  
 لو اذ من يكون دلالة بالانتماء لا يقيد مفهوم ليس كل وعود مع الاجاب التي  
 اعتمد من السلب عن التي اي السلب الخيوط والقياس عن البعض اي الخيوط والقياس

انسان  
 من افراد الحيوان  
 من افراد  
 من افراد

سور



والاشياء من الافراد بل على نفس طبيعتها وان سلمت ان يكون كية هي نية  
سميت كية لان تلكه منها على افراد موضوعي او قد اهلها ان كية بالقول  
الاشياء في حصره ولا نسان لشيء حشري ما صدق عليه الاشياء  
في حصره لشيء حشري اي للصدق عليه الامتنان من الافراد في حصره  
صحة بعد ان ان الحيزية باعتبار الموضوع مضمرة في ادعية اقسام ذلك  
ان يقول في التقيم موضع محطلة اما في اولى فان كان هي نية  
وان كان كية فاما ان يكون تلكه منها على طبيعيتها التي ان على احد  
عليه من الافراد فان كان تلكه منها على نفس الطبيعية هي الطبيعية  
فان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين كية الافراد هي الحصر  
هي الموهلة والشيء في الشفاء تلك القسمة وما في الموضوع في القسمة  
كان هي نية الشخصية وان كان كية فاما ان يبين كية الافراد هي  
ولا في الموهلة ونفع عليه المتاحي وان بعدم الاختصاص في الطبيعة  
والجواب ان الكلام في القسمة المعبرة في العلوم الطبيعية لا اعتبارها  
في العلوم لان تلكه في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الاشياء  
والطبيعية لبت منها في حصرها عن التقسام لا على اية خصا

الاشياء من الافراد بل على نفس طبيعتها وان سلمت ان يكون كية هي نية  
سميت كية لان تلكه منها على افراد موضوعي او قد اهلها ان كية بالقول  
الاشياء في حصره ولا نسان لشيء حشري ما صدق عليه الاشياء  
في حصره لشيء حشري اي للصدق عليه الامتنان من الافراد في حصره  
صحة بعد ان ان الحيزية باعتبار الموضوع مضمرة في ادعية اقسام ذلك  
ان يقول في التقيم موضع محطلة اما في اولى فان كان هي نية  
وان كان كية فاما ان يكون تلكه منها على طبيعيتها التي ان على احد  
عليه من الافراد فان كان تلكه منها على نفس الطبيعية هي الطبيعية  
فان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين كية الافراد هي الحصر  
هي الموهلة والشيء في الشفاء تلك القسمة وما في الموضوع في القسمة  
كان هي نية الشخصية وان كان كية فاما ان يبين كية الافراد هي  
ولا في الموهلة ونفع عليه المتاحي وان بعدم الاختصاص في الطبيعة  
والجواب ان الكلام في القسمة المعبرة في العلوم الطبيعية لا اعتبارها  
في العلوم لان تلكه في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الاشياء  
والطبيعية لبت منها في حصرها عن التقسام لا على اية خصا

مسألة في بيان ان الاشياء من الافراد هي كية

ان تلك التقسام بناء ولا بناء له الاقسام لان عدم الاختصاص بها  
الطبيعية فلا يجعل الاختصاص في حصرها وهي في نفس طبيعتها لا تسمى  
الاشياء في حصره لشيء حشري ما صدق عليه الاشياء في حصره لشيء حشري  
اي حصره لشيء حشري اي للصدق عليه الامتنان من الافراد في حصره  
صحة بعد ان ان الحيزية باعتبار الموضوع مضمرة في ادعية اقسام ذلك  
ان يقول في التقيم موضع محطلة اما في اولى فان كان هي نية  
وان كان كية فاما ان يكون تلكه منها على طبيعيتها التي ان على احد  
عليه من الافراد فان كان تلكه منها على نفس الطبيعية هي الطبيعية  
فان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين كية الافراد هي الحصر  
هي الموهلة والشيء في الشفاء تلك القسمة وما في الموضوع في القسمة  
كان هي نية الشخصية وان كان كية فاما ان يبين كية الافراد هي  
ولا في الموهلة ونفع عليه المتاحي وان بعدم الاختصاص في الطبيعة  
والجواب ان الكلام في القسمة المعبرة في العلوم الطبيعية لا اعتبارها  
في العلوم لان تلكه في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الاشياء  
والطبيعية لبت منها في حصرها عن التقسام لا على اية خصا

مسألة في بيان ان الاشياء من الافراد هي كية  
مسألة في بيان ان الاشياء من الافراد هي كية  
مسألة في بيان ان الاشياء من الافراد هي كية

فانما هو صانع ذلك فهو لا ما صدق عليه الموضع هو عينه لما في الموضع  
لو كان كما في الحيوان لما صدق عليه بل كان المحل في مورد النبوة للموضع  
فهو في شوق النفس لنفسه فخصص لقبنا بالانضام في له وصدق  
محلته خاصة اصلا فقد ظهر ان معنى لقبته كما صدق عليه من ان  
هو كماله صدق عليه بكونه اذا انما كل جيب اما ان يكون معنى  
المعنى بل عينه فان كان غير مفهوم بغيره لمادة كرم من ان نظر الكون  
مبنياد ان كان في موضع اشنع ان ين احد هاهنا في الاستحالة ان يكون  
فمن المسمى هو لانه يجاب عنه بان قولكم المحل محتمل على كل شي  
الشئ بنفسه وانتم والسائل ان يعود ويقول لا يمكن الاجاب اما  
ليس بمفيد وانته ليس يمكن وصدق التساوية لا يمكن كذا على كل شي  
في الجواب ناخذ ان مفهوم معنى في له الاستحالة حصوله على كل شي  
لان الامم وانما يكون صحابه عليه محال لان المراد به ان معنى كذا  
ما يتبين ان المراد ان ما صدق عليه بصدق صدق عليه بل هو  
المفارقة بالمعنى من ذاته واحده فاصدق عليه بصدق ان الموضع  
مع تسمية وصف الموضع ومعنا لا لا تتكرر ذات التي هي المحل عليه  
فان كان في مورد النبوة للموضع

فانما هو صانع ذلك فهو لا ما صدق عليه الموضع هو عينه لما في الموضع  
لو كان كما في الحيوان لما صدق عليه بل كان المحل في مورد النبوة للموضع  
فهو في شوق النفس لنفسه فخصص لقبنا بالانضام في له وصدق  
محلته خاصة اصلا فقد ظهر ان معنى لقبته كما صدق عليه من ان  
هو كماله صدق عليه بكونه اذا انما كل جيب اما ان يكون معنى  
المعنى بل عينه فان كان غير مفهوم بغيره لمادة كرم من ان نظر الكون  
مبنياد ان كان في موضع اشنع ان ين احد هاهنا في الاستحالة ان يكون  
فمن المسمى هو لانه يجاب عنه بان قولكم المحل محتمل على كل شي  
الشئ بنفسه وانتم والسائل ان يعود ويقول لا يمكن الاجاب اما  
ليس بمفيد وانته ليس يمكن وصدق التساوية لا يمكن كذا على كل شي  
في الجواب ناخذ ان مفهوم معنى في له الاستحالة حصوله على كل شي  
لان الامم وانما يكون صحابه عليه محال لان المراد به ان معنى كذا  
ما يتبين ان المراد ان ما صدق عليه بصدق صدق عليه بل هو  
المفارقة بالمعنى من ذاته واحده فاصدق عليه بصدق ان الموضع  
مع تسمية وصف الموضع ومعنا لا لا تتكرر ذات التي هي المحل عليه  
فان كان في مورد النبوة للموضع

ان الموضع

فانما هو صانع ذلك فهو لا ما صدق عليه الموضع هو عينه لما في الموضع  
لو كان كما في الحيوان لما صدق عليه بل كان المحل في مورد النبوة للموضع  
فهو في شوق النفس لنفسه فخصص لقبنا بالانضام في له وصدق  
محلته خاصة اصلا فقد ظهر ان معنى لقبته كما صدق عليه من ان  
هو كماله صدق عليه بكونه اذا انما كل جيب اما ان يكون معنى  
المعنى بل عينه فان كان غير مفهوم بغيره لمادة كرم من ان نظر الكون  
مبنياد ان كان في موضع اشنع ان ين احد هاهنا في الاستحالة ان يكون  
فمن المسمى هو لانه يجاب عنه بان قولكم المحل محتمل على كل شي  
الشئ بنفسه وانتم والسائل ان يعود ويقول لا يمكن الاجاب اما  
ليس بمفيد وانته ليس يمكن وصدق التساوية لا يمكن كذا على كل شي  
في الجواب ناخذ ان مفهوم معنى في له الاستحالة حصوله على كل شي  
لان الامم وانما يكون صحابه عليه محال لان المراد به ان معنى كذا  
ما يتبين ان المراد ان ما صدق عليه بصدق صدق عليه بل هو  
المفارقة بالمعنى من ذاته واحده فاصدق عليه بصدق ان الموضع  
مع تسمية وصف الموضع ومعنا لا لا تتكرر ذات التي هي المحل عليه  
فان كان في مورد النبوة للموضع

فانما هو صانع ذلك فهو لا ما صدق عليه الموضع هو عينه لما في الموضع  
لو كان كما في الحيوان لما صدق عليه بل كان المحل في مورد النبوة للموضع  
فهو في شوق النفس لنفسه فخصص لقبنا بالانضام في له وصدق  
محلته خاصة اصلا فقد ظهر ان معنى لقبته كما صدق عليه من ان  
هو كماله صدق عليه بكونه اذا انما كل جيب اما ان يكون معنى  
المعنى بل عينه فان كان غير مفهوم بغيره لمادة كرم من ان نظر الكون  
مبنياد ان كان في موضع اشنع ان ين احد هاهنا في الاستحالة ان يكون  
فمن المسمى هو لانه يجاب عنه بان قولكم المحل محتمل على كل شي  
الشئ بنفسه وانتم والسائل ان يعود ويقول لا يمكن الاجاب اما  
ليس بمفيد وانته ليس يمكن وصدق التساوية لا يمكن كذا على كل شي  
في الجواب ناخذ ان مفهوم معنى في له الاستحالة حصوله على كل شي  
لان الامم وانما يكون صحابه عليه محال لان المراد به ان معنى كذا  
ما يتبين ان المراد ان ما صدق عليه بصدق صدق عليه بل هو  
المفارقة بالمعنى من ذاته واحده فاصدق عليه بصدق ان الموضع  
مع تسمية وصف الموضع ومعنا لا لا تتكرر ذات التي هي المحل عليه  
فان كان في مورد النبوة للموضع

ان الموضع

حقيقة به كل شيء الكتابه بعد ان انما  
حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وهو ويكر ويحيى من افراد  
يكون من تلك القوة كل حيوان حساسا فان الحكم فيه ايضا زيد وهو يحيى  
وحقيقة الحيوانية اقلها في تلكا ويكون طبعها كونها على ما هي  
طالمة فيه ايضا على زيد وهي عينها من اوارده وهو من الماهية  
فخص مفهوم القضية ويجمع المعتقدين عند الوضع وهو انما ذات الموضوع  
بوجهه وعند الطرح هو انما ذات الموضوع بوصف الجوهري والذاتية  
فالذاتية تركيبية فمنها ثلثه اثناء ذات الموضوع تليق له اذ هو اذ هو مطلقا  
الذاتية الشخصية والتوجه ان كان في نوعا او ما يابو به من الفضل والخاصة  
والله اذ الشخصية الموضوعية ان كان في حقيقة احدا او ما يابو به من العجز العا  
فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق او كل صانع كذا فالحكم ليس الا على زيد  
غيرهما من الافراد الشخصية واذ قلنا كل حيوان او كل ماشية كذا فالحكم  
وعلى غيرهم وبعينها من اختصاص الطبع على الطبيعة الموضوعية من اقسام  
وعينها ومن هنا يستعمل قولون حمل بعض البكيا على بعض الوجودات  
ومن الافاضل من حكمه مطلقا على الافراد الشخصية وهو قول القائل انما

حقيقة به كل شيء الكتابه بعد ان انما  
حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وهو ويكر ويحيى من افراد  
يكون من تلك القوة كل حيوان حساسا فان الحكم فيه ايضا زيد وهو يحيى  
وحقيقة الحيوانية اقلها في تلكا ويكون طبعها كونها على ما هي  
طالمة فيه ايضا على زيد وهي عينها من اوارده وهو من الماهية  
فخص مفهوم القضية ويجمع المعتقدين عند الوضع وهو انما ذات الموضوع  
بوجهه وعند الطرح هو انما ذات الموضوع بوصف الجوهري والذاتية  
فالذاتية تركيبية فمنها ثلثه اثناء ذات الموضوع تليق له اذ هو اذ هو مطلقا  
الذاتية الشخصية والتوجه ان كان في نوعا او ما يابو به من الفضل والخاصة  
والله اذ الشخصية الموضوعية ان كان في حقيقة احدا او ما يابو به من العجز العا  
فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق او كل صانع كذا فالحكم ليس الا على زيد  
غيرهما من الافراد الشخصية واذ قلنا كل حيوان او كل ماشية كذا فالحكم  
وعلى غيرهم وبعينها من اختصاص الطبع على الطبيعة الموضوعية من اقسام  
وعينها ومن هنا يستعمل قولون حمل بعض البكيا على بعض الوجودات  
ومن الافاضل من حكمه مطلقا على الافراد الشخصية وهو قول القائل انما

الطبيعية

الطبيعة الموضوعية بالحقولتين بالاستقلال لا انما تخص من اختصاصها  
طالما انما تخص شخص ولما صدق وصفها الموضوع على ذاته فيلكا كما عند الطالما  
حتى ان المراد من ج ما يمكن ان صدق عليه سواء كان تابا له بالفعل  
عنده اذ انما بعد ان كان يمكن الثبوت له وبالصدق على الشخص ما يصدق  
عليه بالفعل من كان ذلك الصدق في الماضي او الحاضر والمستقبل حتى  
يحل فيه ما لا يكون ج دائما فاذا قلنا كل حيوان كذا الحكم على كل ما يمكن  
يكون اسود حتى الروميين مثلا على مذهب الفلاس لانما انما انما بالصدق  
مذهب الشيخ لا بناوله ام حكمه لعدم اختصاصه بالسواقة وقت ما واما صدق  
الوجود على ذات الموضوع فيكون بالصدق وبلا يمكن وبالصدق والادام على الجوهري  
بجملته واذ تدفرت فان اصوله فنقول قولنا كل ج يعتبر بان ج  
ويجى حقيقة كانه حصة حقيقة القضية المتعارة في العلوم والاشياء  
ويجى خاتمة والمراد بالماضي الحاضر عن الماضي فيجى كل الوجود كان  
من الافراد التامة من حيث الوجود كان بطالمة فيه ليس على جوهري  
بل على ما قلنا وجوده سواء كان موجودا في الخارج او معدوما في  
موجودا الحكم غير على افراد المقدرة الوجود كقولنا كل غنقا طائر فان كان

حقيقة به كل شيء الكتابه بعد ان انما  
حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وهو ويكر ويحيى من افراد  
يكون من تلك القوة كل حيوان حساسا فان الحكم فيه ايضا زيد وهو يحيى  
وحقيقة الحيوانية اقلها في تلكا ويكون طبعها كونها على ما هي  
طالمة فيه ايضا على زيد وهي عينها من اوارده وهو من الماهية  
فخص مفهوم القضية ويجمع المعتقدين عند الوضع وهو انما ذات الموضوع  
بوجهه وعند الطرح هو انما ذات الموضوع بوصف الجوهري والذاتية  
فالذاتية تركيبية فمنها ثلثه اثناء ذات الموضوع تليق له اذ هو اذ هو مطلقا  
الذاتية الشخصية والتوجه ان كان في نوعا او ما يابو به من الفضل والخاصة  
والله اذ الشخصية الموضوعية ان كان في حقيقة احدا او ما يابو به من العجز العا  
فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق او كل صانع كذا فالحكم ليس الا على زيد  
غيرهما من الافراد الشخصية واذ قلنا كل حيوان او كل ماشية كذا فالحكم  
وعلى غيرهم وبعينها من اختصاص الطبع على الطبيعة الموضوعية من اقسام  
وعينها ومن هنا يستعمل قولون حمل بعض البكيا على بعض الوجودات  
ومن الافاضل من حكمه مطلقا على الافراد الشخصية وهو قول القائل انما

الطبيعية





على الجواز انما وجهه صدق العبارة الخارجية دون العبارة الداخلية كما اذكري  
 في الخارج في الموضع يصدق كل متكلم في الخارج وهو لا يصدق  
 الا لصدق في ما لو وجد كان شكلا موهوبا لو وجد كان مع الصدق قولنا  
 ما لو وجد كان شكلا موهوبا لو وجد كان ليس معي وان كان ظاهره مساويا  
 لجميع الايراد المحقق والمفرد صدق العبارة قولنا كل اشياء فاذن يكون  
 بينهما عموم وخصوص من وجه **وهو** وعلى هذا نفس صيغة الباقية **او**  
 مفهوم الموجبة الكلية امكث ان نفقت مفهوم باي الخصوصيات بالقياس على فان  
 في الموجبة الكلية على معنى عليه الحكمة في الموجبة الكلية فالامور المفترضة في  
 معنى هذا الجانب المعنى السالبة الكلية في الخارج عن كل واحد وكذا كتابة  
 في الاجاب عن كل شيء بعض الاحاد وكلما اجتمعت الموجبة الكلية بالخصبة  
 والمفردية كذلك معية الخصوص والاشي بالاعتبار في تقدم الفرقين اليقين  
 واما الفرق بين اليقينين هو ان المبنى في الحقيقة اعم وعلما من الخارجية لا  
 الاجاب على بعض ايراد الحففة في الخارج اجاب على بعض ايراد المفردية  
 العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية  
 السالبة الحقيقية ما بينة في ثبوتها في كذا في **ك**

السالبة كان جزءا من الموضوع كقولنا الاشياء حمراء او من الخاص كقولنا  
 الجواد لا عالم او منها جميعا سميت القضية معدلة لا موجبة لانه حرف التثنية  
 سخط ان كانت سالبة **اما** القضية اما معدلة او معدلة لان حرف التثنية  
 ان يكون حرف الشيء من الموضوع والحول او لا يكون فان كان حرف التثنية  
 كقولنا الاشياء حمراء او من الخاص كقولنا الجواد لا عالم او منها جميعا كقولنا  
 الاشياء لا عالم سميت القضية معدلة او موجبة كانت او سالبة اما الاول فيكون  
 الموضوع واما الثانية معدولة الطرفين واما سميت معدولة لان حرف التثنية  
 كلية لا هي فاما وضعت في الاصل لسبب الرفع فاذا جعل مع حرفه كذا واحد  
 او لشيء او لشيء او عن كونه قد عدل عن الاصل الماخرج واما ان  
 لا يولد والثانية مثلا دون الثالثة لانه قد علم من المثال الاول للموضوع  
 المعدول ومن المثال الثاني للمعدول فقد علم مثال معدولة الطرفين  
 جميعها معا وان لم يكن حرف التثنية من الموضوع والحول  
 القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب والكتابان  
 ووجه التسمية ان حرف السالبة لم يكن حرفا من طرفها فكل واحد من الطرفين  
 ووجهي يحصل وربما خفض اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة لان  
 (Handwritten notes and marginalia in Arabic script are present on both pages, including a large blue marginal note on the right page and smaller notes on the left page.)

ما لا يخرج له وصف السلك ان كان موجودا فيها الا انه الذي من جهةها وانما لم  
 يتركها مثلا لان جميع ما يشبهه المذكور في الدنيا السابعة صلح ان يكون مثلا  
**قال** في الاضداد والاطرافية وسلبها بالنسبة البنوية والسلبية لا يفرق في  
 كان فمثلا لا يخرج هو كما هو موجه مع ان طرفها عدسيا وتوابعها لا يخرج  
 بآثار سلبية مع ان طرفها وجودي **اقول** وبما يذهب له هو سلبا ان  
 يتبع على السلك سلبية وما ذكر ان الفضة المددلة مستقيمة  
 السلب ومع ذلك قد تكون موجبة ذلك معنى لا يخرج السلب حتى يقع الاشياء  
 فذكره فان الايجاب هو ايجاب النسبة والسلك معها فالعقبة كون الفضة من  
 وسالبة ايجاب النسبة او سلبها لا يخرجها من كون النسبة واقعة كانت النسبة  
 وان كان طرفها عدسيا فقد لنا على ما ليس يخرج هو كما لم فان ظلم  
 فيها يتبع الاعمالية لكل ما صدق عليه انه ليس يخرج فيكون موجبا  
 اشغل طرفها على من السلك مع كانت البنوية من النسبة وان كان طرفها  
 كقولنا لا شيء من المهيكلين فان ظلمها بها ليس الساكن من كل ما صدق  
 سالبه وان لم يكن في شيء من طرفها سلبا ليس الاشارة الايجاب السلك  
 بطلان النسبة **قال** والسالبة البسطة اعرض من جهة العدول من الضد السلب

و  
 فيها

درة الجيا

اعرف بالله الذي جعل النجوم لي  
 الحمد لله الذي جعل النجوم لي

ودون الايمان انما لا يصح الا على موجود محقق كما في الحاجة الموصي التزوج فضلا  
 او قد يكون في الحقيقة الموصي واما اذا كان الموصي موجودا فانه متاثر  
 والفرق بينهما في النقص اما في الثلاثة فالقصة موجبة ان قدمت الاربعة  
 السلك سلبية ان اجتمعت معها وتلك الثانية مما لئنه او الاصطلاح في  
 لفظه عن الايجاب العدول والظالمين بالسلب الجواب والعكس **قال** لفاضل  
 ان يقول العدول كما يكون في جانب المحول كذلك يكون في جانب الموصي  
 على ما بينه وبين ما شرح في الاحكام لخصص كلامه بالعدول في المحول  
 والمدور المحمول كونه في الوجه في خصيص السالبة السالبة الموجبة المطبقة  
 بالذكر فنقول اما وجه التخصيص الاول هو ان المعتبر في الفقه من العدول  
 في جانب المحول وذلك لان حقتا مناطهما ذات الموصي ووصف المحول  
 والاخر ان ظلم على الظلم بالعدول والوجود في خلاف الظلم عليه بالانواع  
 فاضداد الفضة بالعدول والحاصل في المحول في نفسه من جهة العدول  
 في وصف الموصي فانه لا يوجد في مفهوم الفضة لان العدول والحاصل انما يكون  
 في مفهوم الموصي وهو في الظلم عليه لان الظلم عليه عبارة عن ذات  
 والظلم على الشيء لا يختلف باختلاف العارضة واما وجه التخصيص الثالث

الحمد لله الذي جعل النجوم لي  
 الحمد لله الذي جعل النجوم لي

من كل شيء  
 الحمد لله الذي جعل النجوم لي  
 الحمد لله الذي جعل النجوم لي



الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بإشكاله لا يصدق وجوده في موضوع على ذلك المنقيل فظهر الفرق وانفتح في المنطق مقارنته  
المعدول له والبالغة البيضة من الامتداد لان تطبيق الموجوده اسبقه الماهية  
له الماهية لا وبالكلية هذا هو الكلام في الفرق التصويقي وانما الصقلي هو ان  
اتحاده يكون ثلاثية او ثنائية فان كانت ثنائية فالرابطه اذا لم يكن مقتدر  
على صفة الوجود تأتي عنه فان قدمت الرابطة على صفة الوجود لتأتي به الوجود  
بما يتكون موجبه لانه من شأن الرابطة ان يربطها به وهذا هو المطلوب  
دع الربط بعينه السلب ليجاب وان تأتي عن صفة السلب ليقول لنا ان  
هو يجاب كانت سالبه لانه من شأن الصفة ان يرفع ما يربطها بها  
سلب الربط يكونه العفة سالبه وان كانت ثنائية فالفرق انما يكون  
اصدها بالثنية بان ينوي الماهية السلب الربط ما بينهما بالاصح  
على خصصه صفة الوجود بالثنية كلفظ عين ولا بعضها بالسلبين فاذا اقبل  
عين كانت ولا كانت موجبه واذا اقبل زيد ليس كانت سالبه  
الربط الماهية في العقبيا الموجبه لانه لثنية الماهيات للموضوع  
من كونه ايجابيه كانت اسلبيه كالصوت والادغام والادغام من الوجود  
والثنية

سواء الطريق وصحة التوفيق  
ميريق والمصلحة على  
الاسماء هي هو بالهتاء  
حقيق نورانية الوجود واليقين  
الهوامي بالذين يصدقون  
الصديق بالصديق ومعهم  
معهم الحق بالحق

وبعد فدا ما في تصديق  
الكلام في تفرقة النطق والكلام  
وقد يلزم تفرقة النطق والكلام  
جعلت تصديق النطق والتصديق  
الافرام وقد تكرر في  
الادب والافرام  
نوراني الوجود  
بالادب والافرام  
بالادب والافرام

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بإشكاله لا يصدق وجوده في موضوع على ذلك المنقيل فظهر الفرق وانفتح في المنطق مقارنته  
المعدول له والبالغة البيضة من الامتداد لان تطبيق الموجوده اسبقه الماهية  
له الماهية لا وبالكلية هذا هو الكلام في الفرق التصويقي وانما الصقلي هو ان  
اتحاده يكون ثلاثية او ثنائية فان كانت ثنائية فالرابطه اذا لم يكن مقتدر  
على صفة الوجود تأتي عنه فان قدمت الرابطة على صفة الوجود لتأتي به الوجود  
بما يتكون موجبه لانه من شأن الرابطة ان يربطها به وهذا هو المطلوب  
دع الربط بعينه السلب ليجاب وان تأتي عن صفة السلب ليقول لنا ان  
هو يجاب كانت سالبه لانه من شأن الصفة ان يرفع ما يربطها بها  
سلب الربط يكونه العفة سالبه وان كانت ثنائية فالفرق انما يكون  
اصدها بالثنية بان ينوي الماهية السلب الربط ما بينهما بالاصح  
على خصصه صفة الوجود بالثنية كلفظ عين ولا بعضها بالسلبين فاذا اقبل  
عين كانت ولا كانت موجبه واذا اقبل زيد ليس كانت سالبه  
الربط الماهية في العقبيا الموجبه لانه لثنية الماهيات للموضوع  
من كونه ايجابيه كانت اسلبيه كالصوت والادغام والادغام من الوجود  
والثنية

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بإشكاله لا يصدق وجوده في موضوع على ذلك المنقيل فظهر الفرق وانفتح في المنطق مقارنته  
المعدول له والبالغة البيضة من الامتداد لان تطبيق الموجوده اسبقه الماهية  
له الماهية لا وبالكلية هذا هو الكلام في الفرق التصويقي وانما الصقلي هو ان  
اتحاده يكون ثلاثية او ثنائية فان كانت ثنائية فالرابطه اذا لم يكن مقتدر  
على صفة الوجود تأتي عنه فان قدمت الرابطة على صفة الوجود لتأتي به الوجود  
بما يتكون موجبه لانه من شأن الرابطة ان يربطها به وهذا هو المطلوب  
دع الربط بعينه السلب ليجاب وان تأتي عن صفة السلب ليقول لنا ان  
هو يجاب كانت سالبه لانه من شأن الصفة ان يرفع ما يربطها بها  
سلب الربط يكونه العفة سالبه وان كانت ثنائية فالفرق انما يكون  
اصدها بالثنية بان ينوي الماهية السلب الربط ما بينهما بالاصح  
على خصصه صفة الوجود بالثنية كلفظ عين ولا بعضها بالسلبين فاذا اقبل  
عين كانت ولا كانت موجبه واذا اقبل زيد ليس كانت سالبه  
الربط الماهية في العقبيا الموجبه لانه لثنية الماهيات للموضوع  
من كونه ايجابيه كانت اسلبيه كالصوت والادغام والادغام من الوجود  
والثنية

دلالة المقطوعين منها وضع له  
مطابقة و غير ذلك تصح  
على التام ولا بد فيه

ونتهى تلك الكيفية مادة العينة واللقطة الدال عليها تسمى بجزء العينة التي تسمى  
المقصود للالموضوع سواء كانت بالاشياء او بالسلب لا بدطمان كيقينه في  
الشيء كالمعرفة واللاضرورية واللاضرورية والادام فان كل شيء فوضه اذا  
لم يقبله الذي اعلان يكون الكيفية كبقية الادام او الادام كذا فانها كانت  
حيوانا بالضرورية والقول في كيفية الحيوان للاشياء وانما قيل اشياء  
كاتب لا بالضرورية كانت الاضرورية هي كيفية الشيء لان الاشياء تلك الكيفية  
التي تسمى في نفس الامر بمعنى مادة العينة واللقطة الدال عليها العينة المقطوع  
او حكم العقل بآة الشيء يمكنه كيقينه كذات العينة المعقولة تسمى العينة  
دعى حالتها مادة العينة تسمى مادته لان اللقطة اذا دل على ان الكيفية  
تدعى الامر بيقينه اذا او حكم العقل به ذلك لم يكن تلك الكيفية المدعى عليها  
او حكم العقل بيقينه التسمية الثالثة منقول لم يكن المقطوع العينة مطابقا  
لواقع مثلا اذا التمس على اشياء حيوانا لا بالضرورية بل بالضرورية على كيقينه

على التام ولا بد فيه  
دلالة المقطوعين منها وضع له  
مطابقة و غير ذلك تصح  
على التام ولا بد فيه  
مطابقة و غير ذلك تصح  
على التام ولا بد فيه

لحيوان للاشياء في نفس الامر في الاضرورية والاشياء في نفس الامر فلا يجوز  
كذبت العينة وتحيط بالادام في هذا المقام فنقول تنب الجواز للموضوع انما  
كانت البينة او سلمت ببقية كيقينه وجوده في نفس الامر وجودها عند العينة واللقطة  
وغير ذلك من غير  
ان ساد افرويه  
ومشبه كيقينه  
بالضرورة

باووية او كويتية  
شبه لكل فمشرق  
والادام فنقول ينسب الانسان  
مطابقة و غير ذلك تصح  
على التام ولا بد فيه

كالصحة والحيوان وهو هما من الاشياء التي لا يوجد في نفس الامر ويوجد  
المقتضى في وجوده والمقتضى في نفسه فبانت في نفس الامر كحيوان  
ان الذي يكون كيقينه فمراه احصا عند العقل اعتبر طبي كيقينه في  
تلك الكيفية المنتمية فنفس الامر وفيها فمراه اذا وجد في اللقطة او في عين  
على تلك الكيفية المعبر عنها العقل اذ الالفاظ اما في باء الصيغة العقلية في اللفظ  
والشيء السببي وجوده في نفس الامر وعند العقل وهذا الاعتبار صواب في العينة

فصل  
المفهوم  
مطابق كيقينه  
مطابق كيقينه  
مطابق كيقينه

منه اللقطة وحده في العينة المقطوعة كذا كيقينه السببية لظهوره في  
فان كيقينه في سببية في مفهوم  
بمعناه العينة والثابت في العقل عبرة العينة المعقولة والعلل الاولية  
هي الصفة الظاهرة والاشياء العقلية والاشياء الدالة عليها لا يمكن ان يكون مطابقا  
القائبة في نفس الامر لمعنى مطابقا لهنه كذا اذا وجد ما يخالفها سببا  
واعتبارها من بعيد فربما يحصل منه في نفس الامر ما هو سببها  
ويعتبر حصوله من بعيد فربما يحصل منه في نفس الامر ما هو سببها  
لقد العقل اولا مطابقا او غير مطابقا وجوده في العينة او في  
او كذا في كذا كيقينه تنب الجواز للاشياء طابقت في نفس الامر وهي  
دعى العقل واللقطة فان طابقتها الكيفية المقطوعة او المقطوعة كالعينة صادرة  
هذا كذا كذا  
فقط في كذا كيقينه  
كيا من كذا كيقينه  
مطابق كيقينه

انما  
مطابق كيقينه  
مطابق كيقينه  
مطابق كيقينه  
مطابق كيقينه

مطابق كيقينه  
مطابق كيقينه  
مطابق كيقينه  
مطابق كيقينه

وأيضا هما بالعكس  
الذي هو في راحة فاعلموا حتم مطلقا

والاخر في راحة  
فيضها يتبين  
وقالوا لا بد  
والاخر في راحة  
وهو في راحة  
وهو في راحة

الاجابة في راحة  
والنفس في الموجهة التي حوت العقل بالبحر عنها وعن احكامها المقتضية  
منها بسيطة وهي التي حوتها الجاهل بغيرها كونه في التي يكون الجاهل بالها  
ليست الا في الضرورية المطلقة وهي التي حكمها منها في راحة في راحة المصنوع  
عند ما اذات المصنوع موجودا كقولنا بالضرورية في انسان حيوان وبالضرورية في  
من الانسان في الثانية العامة المطلقة وهي التي حكمها منها في راحة في راحة المصنوع  
اوسله عند ما اذات المصنوع موجودا ومناطها الجاهل باوسله ما من في الثالثة  
العامة وهي التي حكمها منها في راحة في راحة المصنوع اوسله عند ما اذات المصنوع  
كقولنا بالضرورية في راحة في راحة المصنوع ما اذات بالضرورية في راحة في راحة  
الاصابع ما اذات راحة في راحة المصنوع ما اذات راحة في راحة المصنوع  
للمصنوع اوسله عند ما اذات المصنوع ومناطها الجاهل باوسله ما من في الثالثة  
العامة وهي التي حكمها منها في راحة في راحة المصنوع اوسله عند ما اذات المصنوع  
العام كل انسان منفتح اطلاقا العام لان في راحة في راحة المصنوع السادة في راحة  
وهي التي حكمها منها في راحة في راحة المصنوع المطلقة من راحة في راحة المصنوع  
نارحان وبلا راحة العام لان في راحة في راحة المصنوع اما بسيطة او مركبة لانها ان  
تختلف في راحة في راحة المصنوع فالرابعة فالرابعة المصنوع في راحة في راحة المصنوع

فان كان في راحة  
وهو في راحة  
وهو في راحة  
وهو في راحة  
وهو في راحة

باب في راحة

ان التوقف  
ووالقول على الكثرة  
التوقف الحقيقي

انما الجواب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورية فان معناه كقولنا كل انسان حيوان بالضرورية  
فقط كقولنا لان في راحة في راحة المصنوع بالضرورية فان معناه كقولنا لان في راحة في راحة المصنوع  
في راحة في راحة المصنوع بالضرورية فان معناه كقولنا لان في راحة في راحة المصنوع  
الاجاب بالضرورية اوسله عند ما اذات المصنوع ومناطها الجاهل باوسله ما من في الثالثة  
العامة وهي التي حكمها منها في راحة في راحة المصنوع اوسله عند ما اذات المصنوع  
كقولنا بالضرورية في راحة في راحة المصنوع ما اذات بالضرورية في راحة في راحة  
الاصابع ما اذات راحة في راحة المصنوع ما اذات راحة في راحة المصنوع  
للمصنوع اوسله عند ما اذات المصنوع ومناطها الجاهل باوسله ما من في الثالثة  
العامة وهي التي حكمها منها في راحة في راحة المصنوع اوسله عند ما اذات المصنوع  
العام كل انسان منفتح اطلاقا العام لان في راحة في راحة المصنوع السادة في راحة  
وهي التي حكمها منها في راحة في راحة المصنوع المطلقة من راحة في راحة المصنوع  
نارحان وبلا راحة العام لان في راحة في راحة المصنوع اما بسيطة او مركبة لانها ان  
تختلف في راحة في راحة المصنوع فالرابعة فالرابعة المصنوع في راحة في راحة المصنوع

باب في راحة

ما هو في راحة  
ما هو في راحة  
ما هو في راحة  
ما هو في راحة  
ما هو في راحة

باب في راحة

**اشارة الفصل**  
 هو المقول على اليمين جواب  
 ان شيئا يوفى  
 ذاته فان يتصور عن  
 المشاركة في اليمين  
 فليس باليمين  
 انما يمتنع من اذا  
 مديرة تتصرف في  
 المقوم

ان الاشياء بالضرورة فانها تكون لها سلبه بل من الاشياء جميعا او بعضها  
 وانما سلب ضرورية لا شاطا على الضرور ومطلقة لعدم تبعية الضرور منها وقت  
 وصف اليمين العامة المطلقة وهي التي حكمه فيها بدوام ضرور للموضوع او  
 سلبه عن مادام ذاته موجودة ووجوب تبعية اعمه ومطلقة على اعتبار الضرور  
 المطلقة وشاطا الجاي اياها من قولنا دام اكل اشياء حيوان فقد حكمنا به بدوام  
 الحيوانية لا انشا مادام ذاته موجودة وسلبا انما هي من قولنا اذ انما اليمين  
 لا انشا في غير فان الحكمه فيها بدوام سلبا في غير اليمين مادام ذاته موجودة في  
 شيئا وبين الضرور ان الضروريه احض منها مطلقا لا مفروض  
 اشتراط انفكاك السببه عن الموضوع ومفهوم الدوام فهو السببه على جميع الاوقات  
 والآتيا ومع كانت السببه متمسكة بالانفكاك عن الموضوع كان محققه في جميع  
 وجوده بالضرور وليس متمسكة كانت السببه محققه في جميع الاوقات اتمع انفكاك  
 ودموم ووقوعه لان العلم ليس يجب ان يكون واقعا بالضرور **قال** المشهولة العامة  
 وهي التي حكمه فيها ضرورية بثبوت للموضوع الموضوع او سلبه عنده شرط ان يبقى  
 ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع اي يكون الوصف للموضوع وحده  
 الضرور انما للموجبه ولنا انما كانت ستم لا الاصابع بالضرور مادام كانت ذات

لما تقوم السببه  
 والاشياء العكس  
 ولا يشترط  
 ان يكون الموضوع  
 متصفا بوصف الموضوع  
 حقيقة واحدة فقط  
 التي هي مستلزمة  
 الخي العام وهو الخارج  
 الاصلح

**المقول** على ما علم من ان  
 الضرور ليس ضروري الثبوت لذاتها بل هي في اليمين  
 بثبوتها في اليمين انما هي في اليمين  
 لا شيء من اليمين الاصلح مادام كانت ذات سلبه  
 ذاتها بل هي في اليمين وفي اليمين انما هي بالكتابة  
 فلا شاطا على غيرها الوصف واما بالعامه فلا تخاف من المنزلة  
 في اليمين واليمين العامة على الفقيه للضرور هو  
 او مفروض السلب جميع اوقات بثبوت الوصف اعم من ان يكون  
 مدخل في تحقق الضرور ام لا والفرق بين اليمين اذ انما هي في اليمين  
 الاصلح بالضرور مادام كانت ذاتها الفقيه الاول صحت كالتين وانما  
 الفقيه الثاني كذبت لان حكمة الاصابع ليس بضرورية الثبوت لذاتها  
 من اليمين فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرور في ضرورية لذات  
 عند زمان اصلح اطلبت بالمشهولة بطلت المشهولة العامة باليمين  
 اعتر من الضروريه والدينية من وجه لانها سميت ذات الموضوع  
 ان يكون عين وصفه وان يكون عين فاذا اخذ او كان المادة صادفه  
 الضرور صدقت لقضايا مادة المثلث كقولنا على انشا جوبا بالضرور

بالتنظر المادي  
 او الوجوه المادية  
 تصور من تصور الضرور  
 ان تصورهما والاشياء  
 في اليمين الزم الضرور  
 في اليمين بخلاف  
 والاشياء في جميع اوقات  
 في اليمين او بطلت  
 مفهوم الكمال  
 من اليمين  
 مطلقا  
 حقيقتا والاشياء  
 حقيقتا والاشياء





الوجودية الملائكية المعتبرة  
بالضرورة والبنسب الموافق  
القائسة الملائكية المعتبرة  
وهذه هي مرتبة

وإذ الحق الثابت  
جميع الأوقات ١٣٣

إذ لا دوام اشتراطاً مطلقاً  
عامة والاشتراط الملائكية  
عامة في الوجودية الملائكية  
المرتبة الملائكية المعتبرة

فصل في  
الاشتراط الملائكية المعتبرة  
في الوجودية الملائكية المعتبرة

عقبة عامة

الوجودية الملائكية المعتبرة  
بالضرورة والبنسب الموافق  
القائسة الملائكية المعتبرة  
وهذه هي مرتبة

وإذ الحق الثابت  
جميع الأوقات ١٣٣

إذ لا دوام اشتراطاً مطلقاً  
عامة والاشتراط الملائكية  
عامة في الوجودية الملائكية  
المرتبة الملائكية المعتبرة

فصل في  
الاشتراط الملائكية المعتبرة  
في الوجودية الملائكية المعتبرة

عقبة عامة

الاشتراط الملائكية المعتبرة  
في الوجودية الملائكية المعتبرة

الاشتراط الملائكية المعتبرة  
في الوجودية الملائكية المعتبرة

لذات الموضوع وقد كان لادائها بالذات **ع** **ك** الثالثة الوجودية  
 اللاهوتية وفي المطلقة العامة مع مبدأ الاضطرارية في العبادات وفي  
 موجبة كقولنا كل انسان ضابط بالفضل لا بالضرورية في كبرها من موجبة  
 مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من  
 مضاحك بالفضل لا بالضرورية في كبرها من سالبة مطلقة عامة وموجبة  
 الوجودية في الاضطرارية في المطلقة العامة مع مبدأ الاضطرارية في الذات  
 وانما مبدأ الاضطرارية بالذات وان امكن تفيد المطلقة العامة بالاضطرارية **ج**  
 كقولنا لم يعتبر لهذا التركيب لم يتم في احكامهم منى ان كانت موجبة كقولنا  
 كل انسان ضابط بالفضل لا بالضرورية في كبرها من موجبة مطلقة عامة  
 وسالبة ممكنة عامة اما الموجبة المطلقة العامة فيجب الاول واما السالبة  
 اي قولنا لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية  
 التي يربطها التركيب ضرورية كما كان هناك سلب ضرورية بالاجبا على عام سلب  
 كانت سالبة كقولنا لا شيء من الاشياء مضاحك بالفضل لا بالضرورية في كبرها  
 من سالبة مطلقة عامة فيجب الاول وموجبة ممكنة عامة وفي بعض الاضطرارية  
 فان السلب العيني ضروري بالاجبا هناك سلب ضرورية السلب هو العيني العرفي

في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية  
 في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية  
 في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية

وهي

وهي اعم مطلقا من الخاصين لانه متى صدق الضرورية او الدوام على  
 لادائها صدق فعلية المنه لا بالضرورية من عين على جنبته للضرورية  
 بالاضطرارية وانما من الدائمة من وجه لخصا وهي مادة الدوام  
 من الضرورية بد وضدق الدائمة بد وضدق مادة الضرورية وبالكلية  
 الدوام وكذا من الضرورية والعرفية العامة من لخصا وهي مادة  
 الخاصة وصدقتها بد وضدق مادة الضرورية وصدقتها بد وضدق مادة  
 الدوام يجب الحذف واحسن من المطلقة العامة **د** **هـ** **و** **ز** **ح**  
 الدائمة وهي المطلقة العامة مع مبدأ الدوام يجب الحذف وهي  
 موجبة او سالبة في كبرها من مطلقين عاكسين احدهما موجبة او سالبة  
 في مثلها بالاجبا وسلبا من الوجودية الدائمة في المطلقة العامة  
 الدوام يجب الحذف وهي سواء كانت موجبة او سالبة يكون في كبرها من  
 احدهما موجبة والآخرى سالبة لان لهما مطلقا عامة في كبرها  
 هو الدوام وقد عرفت ان مفهومه مطلقه عامة وسلبا بالاجبا وسلبا من  
 ولذا على امتثال ضابط العقل كادائها ولا شيء من الاشياء مضاحك بالفضل  
 كادائها وهي احسن من الوجودية الاضطرارية لانه متى صدق المطلقة العامة

في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية  
 في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية  
 في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية

في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية  
 في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية  
 في قوله لا شيء من الاشياء مضاحك بالامكان العام في بعض الاضطرارية

وكله خلاف القلق لكونه المصنوع لانه من خلقه الصقرون او الدوام  
عجب القصف لانه اعم خلق نظيره الذي لا دائما من عين عكس بمسابقة الكائن  
على ما من عين تقع راحة من العامين من وجه لصددها مادة المشرق  
وصددها بدنها من مادة الصقرون دبا لخلق مادة اللادوام حجب  
الوصف واضح من المطلقة والكمية العامين وذلك لظهور الحاشية  
وهي التي يحكم بها خبره في بنوت الموضع او سلبه عند ذلك  
من اذ وجد الموضع مقيدا بالادوام في الغلات وهي ان ما موجه كقولنا  
بالارضون كل من منخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس  
لادائما نزيكها من موجهه رتبة مطلقة وسالبة مطلقة فاما ان  
سالبة كقولنا بالارضون لاشي من العنق بمنخسف وقت التبريع كما  
في كلبها من سالبة رتبة مطلقة وموجهه مطلقة فاما قوله الوقت  
التي يحكم بها خبره في بنوت الموضع او حضي وقت سلبه عند  
موت من اوقات وجود الموضع مقيدا بالادوام حجب الغلات فاما  
موجهه كقولنا بالارضون كل من منخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس  
لادائما نزيكها من موجهه رتبة مطلقة وهي التي الاربعة كقولنا كل من

الارضون كل من منخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لادائما نزيكها من موجهه رتبة مطلقة وهي التي الاربعة كقولنا كل من

وقت الحيولة

وقت الحيولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لاشي من  
منخسف الاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالارضون لاشي من  
وقت التبريع لادائما نزيكها من سالبة رتبة مطلقة ولاشي من منخسف  
وقت التبريع وموجهه مطلقة عامة وهي كل من منخسف الاطلاق العام  
احض مطلقا من الوجودتين لانه اذا صدق الصقرون حجب الوقت لادائما  
الاطلاق لادائما او لا بالضرورة ولا ينحصر من المصنوعين من وجه لانه اذ صدق  
الصقرون حجب الوقت فان كان الوصف موقفا بالاداء الموضع في شئ  
الاول فاصدق الحقا يا، الذلت كقولنا بالارضون كل منخسف فظلمه اذ  
منخسف لادائما او بالموقت لادائما فان الاحتيا كان موقفا بالاداء الموضع  
في بعض الاوقات ولا الطائفة ضروري الاحتيا كان الاطلاق ضروري بالذات  
في ذلك الوقت وان لم يكن الوصف موقفا بالذات الموضع موقفا  
ولم يصدق الوقتية كقولنا بالارضون كل منخسف الا صاع مادام كما  
كودا با فان الكتابة ما لم يكن ضروريا للذات شئ من الاربعة كقولنا  
اصابع الصقرون حجبها موقفا بالذات وقت ما فلا يصدق الوقتية  
فاما المصداق الوصف حجب الوصف والادوام لم يصدق الحاشية

في قولنا ٢٢

حاشية

نفي خصم زيد بن  
كذلك  
الارضون كل من منخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لادائما نزيكها من موجهه رتبة مطلقة وهي التي الاربعة كقولنا كل من

الارضون كل من منخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لادائما نزيكها من موجهه رتبة مطلقة وهي التي الاربعة كقولنا كل من

بازمة الزمان

والله اعلم



ملطف واللغاتان  
تفكر الاثنان دائمة  
الطلق والمطلق فاه المطلق انه لوقية في الوجود فيها بالشيء  
في وقت معين والمطلق المطلق في الوجود فيها بالشيء بالشيء  
تفكر فيها بالهم والحضور مطلقا وهو واضح لا شيء  
لخاصة وهي حكمها بالارتفاع المطلق عن جاي الوجه والقد  
في سواها كانت موجبة كقولنا بالمكان الخاص كالتساؤل  
بالمكان الخاص لا شيء من الاثنان كانت سائلة  
موجبه والامر سائلة واذا بطبقتها الا ان المطلق عام  
والاخر في المصلحة عامة في الحق الكيفية متوافقا للقيمة للقد  
المصلحة العامة هي التي حكمها سلبا المطلق عن جاي  
والسبب فانه لتناقض انسان كاتب بالمكان الخاص ولا شيء من الاثنان  
بالتساؤل كان معناه ان لا يحتاج كتابة الانسان وسلبا عنه  
مضربين في سلب صروف الاجبا ان كان عام سلب صروف السبب  
عام موجبا لمكانه الخاصة سوا كانت موجبه او سلبا يكون في  
عائنين احدهما موجبه والاخرى سلبا فلا فرق بين موجبه وسلبا  
في المعنى بل في النطق هو ان عرفت ببيان ان لا يحتاج كانت موجبه  
وكيف وكلمة موجبات هي  
حكم التساؤل في الاستوى

فصل في مفسر التقيض  
تجيب تقيض الطرفين متقابلة  
لصداق والكيف او جعل  
تقيض الشاؤوا مع مائة  
الكيف وكلمة موجبات هي

والعكس  
والبيان هو البين  
والتقيض هو التقيض  
وقد بين انعكاس  
التي تبين من الموجبة  
سلبية كانت سائلة في آخر من سائر الكميات لان كل منها اجبا وسلبا  
احد صفا ان يكون محليين بالمكان العام ولا يلزم من امكان الاجبا  
ان يكون احدهما بالفعل او بالضرورة او بالتمام وبسبب  
واحد من التقيضين والعائنين والمطلقة الهاتين من وجه  
الوجود به الا لا يصدق به وصدق المكنة الخاصة به وبها حيث لا شيء  
على الضلع بالعلمش مادة الصروف واحض من المكنة العامة  
ان المكنة العامة اعم من الضعفا بالنسبة والمكنة الخاصة اعم من  
كلها ودرية احض البساطة والمترتبة الخاصة احض الوجود في  
الوجود الا ان المطلق عامة والاصرف في المكنة عامة  
بما هي القضية المفيدة بها حتى ان كانت موجبه كانت سلبا  
كاشا موجبة في الاكثر فان كانت كلية كانت محليين وان كانت  
جزئيا ان هذا هو الضابط في معرفة تركيب لفظيا او كليا  
اشارة للمطلقة عامة ولديها في الوجود معناه المطلقة العامة  
لان شيئا من المعلوم المطابق وليس مفهوم الوجود المطلقة  
ان الوجود عام الاجبا شيئا مفهوم القيد في الوجود عام الاجبا  
وهو هو المطلق

فصل في مفسر التقيض  
تجيب تقيض الطرفين متقابلة  
لصداق والكيف او جعل  
تقيض الشاؤوا مع مائة  
الكيف وكلمة موجبات هي  
حكم التساؤل في الاستوى

فصل في مفسر التقيض  
تجيب تقيض الطرفين متقابلة  
لصداق والكيف او جعل  
تقيض الشاؤوا مع مائة  
الكيف وكلمة موجبات هي  
حكم التساؤل في الاستوى

وهو موضوع المطالب

والمشترك أو مطرد وما فيه  
 الكبرى والأوسط  
 الموضوع في القضي  
 الموضوع في الكبرى  
 وهو الشكل الأول وهو  
 فان موضوعها فانها  
 او كس الاول فالاول  
 في الاول باب الصفات  
 مع كبرى الكبرى  
 مع الموضوع الكلية  
 ومع السالبة الكلية  
 السالبتين  
 بالاضافة  
 ان لم يتخلل  
 في الكيفية  
 الكبرى

الكبرى مع دوام  
 القضي او انعكاس السالبة  
 الكبرى ويكون الكبرى  
 في القضية الثانية  
 اما الدونية  
 فوجوب ذلك  
 اما العلية  
 موجودا  
 معلولي  
 واصاره العالم  
 كقولنا ان كان  
 لعدم اعتماد  
 مصدق قضية  
 العادة لا  
 انها متخفة  
 فحين علة  
 صدق المقدم  
 العنصري

موضوع المطالب  
 الموضوع في القضي  
 الموضوع في الكبرى  
 وهو الشكل الأول وهو  
 فان موضوعها فانها  
 او كس الاول فالاول  
 في الاول باب الصفات  
 مع كبرى الكبرى  
 مع الموضوع الكلية  
 ومع السالبة الكلية  
 السالبتين  
 بالاضافة  
 ان لم يتخلل  
 في الكيفية  
 الكبرى



من الاقتران اما ان يكون فصل الشرط  
 وتركيب من مقبلتين او منفصلتين او حمله  
 صريح كذبحها على شيء من الالف والواو مع من المقدم الى الذي المقاداة  
 في جميع الاعمال الاصحاح في الوجود واما التبع اذ ثبت بين الواحد والجمع  
 تبع الجمع هو المتيقن مفهوم الواحد والجمع بل بين هذا واحد وهذا كقوله  
 فان الخبثه الفاعله اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كقوله  
 ما نفع الجميع لا يمنع اجتماع جزئها على الصدق فذبان ان الاستسلا  
 اما انشاء من سوا العزم وقلة المدى وكل واحد من هذه المثلث ما هي  
 وهي التي يكون الثاني منها محي للآخر كقولنا لا سود الا كالكاتب  
 ان يكون اسودا كاتبا حقيقة او لا سودا كاتبا ما نفع الجميع اذ  
 اول كاتبا ما نفع لطلو كل واحد من المنفصل المثلث اما ضاوية  
 انفاية كما ان المنفصل اما ان يمينه او اخاوية فبينه الفاعل والفاعل  
 للمنفصل كسنة الذوم والافاق للمنفصل اما الفاعل في حق  
 يكون الحكم فيها بالمتعلق الذي يتبع اي حكمه بان مفهوم  
 احدها مناف للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الذوم والآخر  
 وهو كونه رديته الصحيح والآخر واما الاخاوية فهي التي يحل فيها المتعلق  
 كذات الجزئين بل يجوز الافاق اي يجزى ان انفوق في الواقع ان يكون  
 الخلو وقد يحسن بمس الخلف وهو ما يقصد به اثبات الحكم

ومفصلة او حمله  
 ومفصلة او حمله  
 وفيه الاشكال الاربعة  
 وفي تفصيلها طول فصل  
 الاستنتاج يتبع المنفصل  
 وضع المقدم وفتح التابع  
 وضع المقدم وفتح التابع  
 التيقينية وضع كل  
 الجمع وضعه كما نفعه

ببطلان تقيضه ومجموعه الى اقتراحه  
 ببطلان تقيضه ومجموعه الى اقتراحه

منافاة فان لم يقض مفهوم احدها ان يكون مينا لا لا  
 في سواد الاكاتب اما ان يكون هذا السواد او كاتبا كانت حقيقة فاف  
 منافاة بين مفهومى الاسود والكتاب ولكن افق السواد واستطالها  
 فلا صدق ان لا ينفا الكتابه ولا يكذب ان لوجود السواد ولو كانت  
 يكون هذا الاسودا كاتبا كانت ما نفع الجميع لانها لا تصيد فاف  
 كذبان لا ينفا الاسودا والكتابيه معاني الواقع ولو كانت اما ان  
 هذا الوجود او لا كاتبا كانت ما نفع لطلو لانها لا يكذب ولكن تصدقا  
 تحقق السواد والكتابيه مجال الواقع وسالبة كل واحد من  
 القضاء الثاني في حق ما حكم في موجبها فسالبة الذوم  
 سالبة الذوميه وسالبة الفاعل في سالبة عناده وسالبة الافاق  
 يفي سالبة اخاوية تدخرت ثاى قضايها اشارة متصلا  
 لذوميه واخاوية ومنفصلة من عناده باولئك انها ما حكم  
 انها موجبات فان تعاقبا المذكور لا يطبق الا على الموجبه ولا يمكن  
 تعريف سواها سالبة كل واحد منهما على التي في ما حكمه  
 فلما كان الموجبه الذوميه ما حكمه بينها بالذوم الثاني المقدم كانت

منافاة  
 منافاة  
 منافاة

السالبة الزمنية سلب الزوم اي ما حكمه فيها سلب التزم لان حكمه فيها  
 بل زوم السلب فان التزم حكمه فيها بل زوم السلب وجبه لزوميه لاسالته مثلا  
 اذا قلنا السلب في كانت الشمس طلعت فالليل موجود كانت سالبة لان  
 منها جليد زوم وجود الليل لطاوع الشمس اذا قلنا اذا طلعت الشمس  
 فليس الليل موجود امات موجبه لان الحكمه فيها بل زوم سلب وجود  
 الليل لطاوع الشمس لما كانت الموجبه المنصه الاتفاقيه ما حكمه فيها  
 عن طريقه التالي المقدم في الصدق كانت السالبة الاتفاقيه سلب  
 اي ما حكمه فيها سلبا وافقه التزم المقدم لا ما حكمه فيها اي حكمه  
 فانها اتفاقيه موجبه فادقنا المسامحة ان كان الانسان ناطقا لفظا  
 فانها كانت سالبة اتفاقيه لانه الحكمه فيها سلبا وافقه ناهيه  
 لظما ولنا طقيه الامسا الحكمه فيها عواقبه سلبا هيقه لظما ولنا  
 لانسان وعلى هذا يكون السالبة العناديه سلب العناد وهي الحكمه  
 فيها في العناد اما في العناد الذي هو في الصدق والكذب  
 وهي السالبة العناديه للحقيقه واما في العناد الذي هو في الصدق  
 وهي ما عرفت لظم واما في العناد الذي هو في الكذب هي ما عرفت

واذ قلنا اذا كان الالف  
 ناهيا فليس في ناهيا كانه  
 موجبه اتفاقيه لان

لا مطلقا

الصدق

لا ما حكمه فيها بنهاد السلب والسالبة الاتفاقيه ما حكمه فيها سلبا  
 اتفاق المنافاة فيها على حد الاخر ولا ما حكمه فيها بانفاق السلب  
 والمنصه الموجبه تصدق عن صادق وعن كاذب وعن  
 مجرول الصدق والكذب عن مقدم كاذب تالي صادق دون غيره  
 لا منافع استلزام الصادق العناديه وكذب عن سبب كاذب  
 وعن مقدم كاذب تالي صادق وبالعكس عن صادق تالي كاذب  
 واما اذا كانت اتفاقيه فكذلكها عن صادق تالي ح صدق المنصه  
 وكذبها انما هو عطاقيه الحكمه بالاضداد والافضل للنفس  
 وعدمها لا بصديق جزئيا وانظما فان طبق الحكمه فيها لنفسه  
 صادقه والا هي كاذبه كيف كان جزئيا انما اذا نسب جزئيا للحكمه  
 فصل الام حصلت اذ فيه انما لانها اما ان يكونا صادقين او كاذبين  
 او يكون المقدم صاه فالتالي كاذب او بالعكس فليبين ان كل واحد  
 من المنطيات من اي هذه الاقسام تتركب المنصه الموجبه الصادق  
 فوايه عن صادق تالي كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعين

كقولنا ان كان الكذب في الجملة في الانسان هذا اذا كانت الصفة في  
 انما اذا كانت انسانية فكذلك يصدق عن الصادق لا يتراد صدق  
 الطرفين واقف احدهما الاخر بالصبر في كقولنا ان كان الانسان  
 ناطقا فالطهارة ناطقة هي تصديق عن صادقين والكذب عن الاثنا  
 العلة الباقية لا نظر فيها ان كانا صادقين او كانا كاذبين او كانا  
 صادقاً فالكذب يلاحظ لان الكاذب لا يوافق صادقاً وان كان المقدم كاذباً والعا  
 صادقاً فالكذب لا يلاحظ اعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا الكذب يصدق  
 الدليل يكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب لا يلاحظ  
 عن التمييز الباقين وعن مقدم وهما جزئ وهما الاثنا  
 يصدق الطرفين او صدق الثاني لا يصدق ذلك من عدم العلم  
 يصدق كذبا عن الصادقين اذا كان بينهما خلافة فيصدق الما  
 بينهما والمفصلة الموجبة الحقيقية يصدق عن صادقين  
 والكذب عن صادقين وكاذبين والمفصلة السالبة يصدق عن  
 صادقين صادقين وكاذبين يصدق عن صادقين والمفصلة السالبة يصدق  
 صادقين وعن صادقين وكاذبين يصدق عن صادقين والكذب عن صادقين  
 ان كان المقدم صادقاً والثاني كاذباً فالصدق في الجملة موجود وان كان المقدم كاذباً والثاني صادقاً  
 او العكس

كذلك

كقولنا ان كان الكذب في الجملة في الانسان هذا اذا كانت الصفة في  
 انما اذا كانت انسانية فكذلك يصدق عن الصادق لا يتراد صدق  
 الطرفين واقف احدهما الاخر بالصبر في كقولنا ان كان الانسان  
 ناطقا فالطهارة ناطقة هي تصديق عن صادقين والكذب عن الاثنا  
 العلة الباقية لا نظر فيها ان كانا صادقين او كانا كاذبين او كانا  
 صادقاً فالكذب يلاحظ لان الكاذب لا يوافق صادقاً وان كان المقدم كاذباً والعا  
 صادقاً فالكذب لا يلاحظ اعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا الكذب يصدق  
 الدليل يكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب لا يلاحظ  
 عن التمييز الباقين وعن مقدم وهما جزئ وهما الاثنا  
 يصدق الطرفين او صدق الثاني لا يصدق ذلك من عدم العلم  
 يصدق كذبا عن الصادقين اذا كان بينهما خلافة فيصدق الما  
 بينهما والمفصلة الموجبة الحقيقية يصدق عن صادقين  
 والكذب عن صادقين وكاذبين والمفصلة السالبة يصدق عن  
 صادقين صادقين وكاذبين يصدق عن صادقين والمفصلة السالبة يصدق  
 صادقين وعن صادقين وكاذبين يصدق عن صادقين والكذب عن صادقين  
 ان كان المقدم صادقاً والثاني كاذباً فالصدق في الجملة موجود وان كان المقدم كاذباً والثاني صادقاً  
 او العكس

ط

ط

ط

ط

ان كان المقدم صادقاً والثاني كاذباً فالصدق في الجملة موجود وان كان المقدم كاذباً والثاني صادقاً او العكس

الموجبة ويكذب صدق الاقسام في الحقيقة ثلثة ما تعرف  
 لثمة منها لا يمتنع التام على الطبع فترى انها اما ان يكون صادقاً  
 او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فالوجه الحقيقي صدق  
 وكاذب لثمة التي حكمه فيها لعدم اجتماع حقيقتها وعدم ارتفاعها فلا بد  
 احدهما صادقا والاخر كاذبا لثمة اما ان يكون هذا الوجه ذوجا  
 ويكذب عن صادق لا اجتماع صريح في الصدق لثمة اما ان يكون  
 ذوجا او منقسمه متساويين وعن كاذبين لا يعرفوا لثمة اما  
 ان يكون الثلاث ذوجا او منقسمه متساويين وما نفع الخ صدق  
 عن كاذبين وصادق وكاذب لثمة التي حكمه فيها لعدم اجتماع  
 لثمة ان يكون طرفاها متفقين فيكون كاذبا عن كاذبين  
 اما ان يكون ذبيل ارجح وجاهل ان يكون احدهما صادقا والاخر  
 غير متفق فيكون كاذبا عن صادق وكاذب لثمة اما ان يكون  
 ارجح ويكذب عن صادق لا اجتماع حقيقتها لثمة اما ان يكون  
 ذبيل انسانا او ناطقا وما نفع صدق عن صادق وعن صادق  
 كاذب لثمة التي حكمه فيها لعدم ارتفاع حقيقتها لثمة

يكون

يكون كاذبا عن صادق لثمة اما ان يكون ذبيل ارجح او ارجح  
 ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذب لثمة اما ان يكون صادقاً  
 اما ان يكون ذبيل ارجح او انسانا ويكذب عن كاذبين لا ارتفاع حقيقتها  
 اما ان يكون ذبيل انسانا او ناطقا هذا حكم الموجبات المنفصلة والمنفصلة  
 سواء لثمة صدق عن الاقسام التي يكذب عنها الموجبات ذوجا وكذب  
 الاجاب تيقض صدق السلب يكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الاجاب  
 لان صدق الاجاب يستلزم كذب السلب لثمة اما ان يكون ذبيل  
 التايه لا ذبيل او معاندا للقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها  
 وهي الاوضاع التي تحصل بسبق ان الامور التي يمكن اجتماعها  
 ان يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان يكون كذلك  
 بعض وضع ميقن وسود الموجبة الكلية في المنفصلة تامة ومتى المنفصلة  
 د انما وسود المسألة الكلية فيها اليقينية والموجهة لثمة ان يكون  
 لثمة فيها فذلك يكون وبداخل حيز السلب سود الاجاب التام الكلية  
 داخل لثمة وان دا في المنفصلة تامة المنفصلة كان اليقينية  
 المحسوس ومهولة ومحدودة كذلك المنفصلة منقسمه التام وان كان كلية المنفصلة

فيكون كاذبا عن صادق لثمة اما ان يكون ذبيل ارجح او ارجح  
 ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذب لثمة اما ان يكون صادقاً  
 اما ان يكون ذبيل ارجح او انسانا ويكذب عن كاذبين لا ارتفاع حقيقتها  
 اما ان يكون ذبيل انسانا او ناطقا هذا حكم الموجبات المنفصلة والمنفصلة  
 سواء لثمة صدق عن الاقسام التي يكذب عنها الموجبات ذوجا وكذب  
 الاجاب تيقض صدق السلب يكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الاجاب  
 لان صدق الاجاب يستلزم كذب السلب لثمة اما ان يكون ذبيل  
 التايه لا ذبيل او معاندا للقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها  
 وهي الاوضاع التي تحصل بسبق ان الامور التي يمكن اجتماعها  
 ان يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان يكون كذلك  
 بعض وضع ميقن وسود الموجبة الكلية في المنفصلة تامة ومتى المنفصلة  
 د انما وسود المسألة الكلية فيها اليقينية والموجهة لثمة ان يكون  
 لثمة فيها فذلك يكون وبداخل حيز السلب سود الاجاب التام الكلية  
 داخل لثمة وان دا في المنفصلة تامة المنفصلة كان اليقينية  
 المحسوس ومهولة ومحدودة كذلك المنفصلة منقسمه التام وان كان كلية المنفصلة

على كطية الموضوع والحصول بل باعتبار كية تلك كية الترتيبية لكي  
 ان مقدهما واما لما على فان قولنا كذا كان زيد بليك هو مركب من كذا  
 مقدمها واما لما تخصبا بل كية تلك بالاضلال والافضالا فالترتيبية  
 تكون كية اذ كان التالى لازما للمقدم اى في المسئلة الترتيبية او معاذلة  
 في المسئلة العنادية في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة للاجتماع مع  
 في الموضوع القوي للمقدم بل ببقائه بالامور الممكنة للاجتماع مع فان  
 فلهذا كان زيد امانا كان جونا اذ نادى به ان لزوم الحيوانية للاشياء  
 ثابت في جميع الازمان ولنا فقصر على ذلك القدر بل يرد مع ذلك ان  
 الازم متحقق على جميع الاحوال الممكنة اجتماعا مع وضع اشياء  
 زيد مثل كونه قائما او قاعدا او كون الشئ طاعة او كون طاعة هاتين  
 ذلك بالاشياء وانما اعترى في الاضاح لانه ان يكون ممكنة للاجتماع فان  
 اعترى جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة للاجتماع اذ لا يكون له بصيرت  
 كية امان الاضلال بل من الاوضاع بالكلية مع التا اعدم التا وعدم  
 التا فلا يكون التا لازما له على هذا الوضع والا كان المقدم على هذا الوضع  
 مثلا ما للقسامين اذ في بعض الاوضاع يكون التا كان على المقدم

في القدر الذي هو على مرتبة الترتيبية  
 اسفل من عدم الترتيبية

ان التا

ان التا لادم المقدم على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكية على الترتيبية  
 واما في الاضلال فلان من الاوضاع تالفاذا التا بالمقدم مع الصدق  
 فان التا على هذا الوضع لادم المقدم يكون فبعض التا بل معاذلة المقدم  
 المقدم معاذلة التا على هذا الوضع لرم معاذلة الشئ للقسامين وانزع على التا  
 لا يعاد التا المقدم فلا يصدق ان التا بل معاذلة المقدم على سائر الاوضاع  
 حتى هذا القيس بالمسئلة الترتيبية والمسئلة العنادية لان الاوضاع  
 في الافاقية ليست هي طرفها من الاوضاع الممكنة للاجتماع مطلقا بل الاوضاع  
 في بعض الامور لا تدل اذ كية تصيدت الافاقية الكية اذ لا يكون طرفها  
 فيجب صدق التا في قضيتي صدق المقدم فبعض اجتماع عدم التا مع المقدم  
 والا كان بينهما اذمة والتا ليس متحقفا على غير المقدم على هذا الوضع فبعض  
 الاوضاع الممكنة للاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التا صادقا على قضيتي  
 فبعض التا صادقا على تقدير صدق المقدم  
 على جميع الاوضاع الممكنة للاجتماع مع المقدم فلا يصدق  
 الافاقية واذ عرفت مفهوم الكية فلذلك جرت في المسئلة والمسئلة  
 ليست جرت في المقدم والتا بل جرت في التا لان مان للاحوال هو كية التا  
 والافضالا في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكور قولنا فبعض

في القدر الذي هو على مرتبة الترتيبية  
 اسفل من عدم الترتيبية

هذا الشيء صوابا كان انما كان فان ظهر بغير الاستجابة لمصداقه انما هو  
 وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون هناك ناطقا او محال  
 فيها اما كونه على وضع كونه من الفرضيات واما حصول الشرطيات في  
 والاحوال كقولنا ان جنس اليوم اكرمك واما انها بناها لانها  
 وبالطبيعة او وضعه ولازمنة الشرطية غير له الافراد في الطبيعة وكان  
 ان كان على غير معنى في خصوصية وان لم يكن فان بين كمية للشرطية  
 او على غيرها في حصوله والاضطرار كذا الشرطية ان كان له في الاضطرار  
 فيها على وضع معين في خصوصية والا فان بين كمية للشرطية على جميع  
 او غيرها في حصوله والاضطرار كذا الشرطية ان كان له في الاضطرار  
 ان يكون الشرطية الاكبر انما موجوده اذ هو السالبة الكلية هو ما  
 انما في المنفصلة فكقولنا بالبلية اذا كان الشرطية فالليل موجوده والمنفصلة  
 فكقولنا البلية انما ان يكون الشرطية واما ان يكون انما موجوده او الشرطية  
 انما ان يكون الشرطية واما ان يكون الشرطية واما ان يكون الشرطية  
 ان يكون الشرطية واما ان يكون الشرطية واما ان يكون الشرطية

كقولنا

كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشرطية فيكون اليبيل موجوده او اذ كان في  
 السلب في سود الاجاب اليبيل كل ولين مما رين في المنفصلة وليد انما  
 في المنفصلة لانه اذا لم يكن كما كان كذا كان مفهوم الاجاب التي اذا لم يكن  
 كما يكون مفاده ومع الاجاب التي لا محالة واذ وقع الاجاب التي حقيقة  
 السلب في على حقيقة في السابق ولهذا في البرية واطلاق لفظ لولا  
 واذ في الاضطرار واما في الاضطرار للاهال كقولنا ان كانت الشرطية  
 فالتا موجوده واما ان يكون الشرطية واما ان يكون اليبيل موجوده  
 والشرطية قد تكب عن حملتي لما كان الشرطية وكذا في موضعين  
 والمنفصلة اما كلية او منفصلة او منفصلة كان في كنهها اما من حملتي  
 متصلتي او منفصلتي او من كلية او منفصلة او كلية والمنفصلة او  
 ومنفصلة لا يدي على هذه الاسماء كل واحد من الاسماء المنفصلة  
 الاضطرار ينقسم في المنفصلة والمنفصلة متيقين لانه مقدم المنفصلة متيقين  
 باليهما يجب الطبع اي يجب المصنوع فان مفهوم المقدم فيها الملتزم وهو  
 الملبس الاضطرار وتجمل ان يكون الشيء ما وقع الاضطرار لانه لا يكون الاضطرار  
 في المنفصلة متيقين ان يكون الشيء ملتبس الاضطرار وما في السابق ان كان

واما الشرطية فيكون الشرطية فيكون  
 واما الشرطية فيكون الشرطية فيكون  
 واما الشرطية فيكون الشرطية فيكون

تايا مخلوفا منفصلة فان مفهوم السلب فيها الموافق لمفهوم المقدم المعاكس  
 لا يتدان يكونه معانها افعالها احوالها لا يخرج عن معناها الا في احد احوالها  
 كل واحد من شيئين عند لا يخرج واحد وانما عرض لآخرهما ان يكون مقديما  
 ولا يخرج ان يكون تايا بجود الوضع لا يطبع نفوذ بين المنفصلة المركبة من الخلية  
 والمنفصلة والمقدم فيها الخلية وبها والمقدم منها المنفصلة بخلاف المنفصلة  
 المركبة منها فالمرتبين ما اذا كان المقدم منها الخلية والمنفصلة وكذا المركبة  
 من الخلية والمنفصلة ومن المنفصلة والمنفصلة فالمرتبين انفسهما لا تستلزم الثانية  
 سنة المنفصلة من اثنين دون المنفصلة فانها المنفصلة سنة وانما  
 تستلزم مثل المنفصلة من حليتين كقولنا كل ما كان الله انما هو حيوان  
 من مفصلتين كقولنا كل طائر على ما كان الله انما هو حيوان فكل طائر  
 ليس الشئ حيوانا لم يكن انسانا من مفصلتين كقولنا كل ما كان تايا  
 اما ان يكون العدد زوجا او فردا انما ان يكون مقديما ان يكون مقديما  
 او يعني مقسم من حليتين ومنفصلة كقولنا ان كان الشئ على وجودها  
 كما كانت الشئ طرفة فانها موجودة <sup>انها</sup> عكسه كقولنا كل ما كانت الشئ  
 طرفة فانها موجودة وجودها انما ان يكون الطول الشئ من حليتين ومنفصلة

كقولنا

كقولنا ان كان هذا عدد فهو تازوج اما فردا كقولنا ان كان هذا  
 اما زوجا او فردا فان عدد من من منفصلة كقولنا ان كان الشئ  
 طرفة فانها موجودة نديا اما ان يكون الشئ طرفة ولما ان يكون  
 انها موجودة طرفة كذلك كقولنا ان كان داما اما ان يكون الشئ  
 داما ان يكون انها موجودة انما كانت الشئ طرفة فانها موجودة  
 فان من حليتين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا من مفصلتين  
 كقولنا اما ان يكون كانت الشئ طرفة فانها موجودة واما ان يكون  
 ان كانت الشئ طرفة لم يكن انها موجودة من مفصلتين كقولنا  
 ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا  
 من حليتين ومنفصلة كقولنا اما ان يكون الشئ طرفة لوجودها  
 ان يكون كما كانت الشئ طرفة كان النهار موجودا من حليتين منفصلة  
 كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لبيد عدد او اما ان يكون اما زوجا او  
 او من منفصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كما كانت الشئ طرفة  
 موجودة واما ان يكون اما ان يكون الشئ طرفة ولما ان يكون انها موجودة  
 الفصل الثاني في احكام القضايا <sup>التي</sup> ملائمة من تعريف القضية ولما

وفيه من جزاء الوجود وهو قوله  
 في ان يكون الشئ طرفة لوجودها  
 اصلها ان يكون الشئ طرفة

شرح في لواحقها واحكامها وابتداءها بالافتراض منها انما  
 لتوقف معرفة عين من الاحكام عليه وهو احتمال تصنيف  
 بالاجابات للبحث يقتضى انما صدق احد منهما وتذب الخ  
 كقولنا زيد انسان زيد ليس انساني بانها فانما خلقا بالاجاب  
 والسلب خلا يقتضى انما ان يكون اجيبا صادقة ولا اخرى كاذبه  
 فاحتمال حصوله لانه قد يكون في تصنيفين وقد يكون في معنى  
 كالتام والارض وقد يكون في قضية ومعه فتواه تصنيفين يخرج في  
 واحتمال تصنيفين اما بالاجاب والسلب اما بغيرهما احتمالها  
 بان يكون اجيبا حلياه والاشي هي صفة او متصلة ومنفصلة او معدلة  
 او معدولة ومعدلة فتواه بالاجاب والسلب في الاحتمال بغير الاجاب  
 والسلب الاحتمال بالاجاب والسلب يكون حيث يقتضى ان يكون اجيبا  
 صادقة والاخرى كاذبه وقد يكون بحيث لا يقتضى ذلك كقولنا زيد  
 سائر زيد ليس بجحر فانها فتوان مختلفا اجابا وسلبا لكان  
 لا يقتضى صدق احد منهما وتذب اخرى بل هماان قد يتصوره في تصنيفين  
 الاحتمال العين المقتضى والاحتمال المقتضى انما ان يكون مقتضا لذا

وصورة واما ان لا يكون بل بواسطة او مخصوص المادة اما بواسطة  
 كما في الجاهل بقبته وسبب لانه لا يراى كقولنا زيد انسان زيد ليس انساني  
 فان الاحتمال بينهما انما يقتضى صدق احديهما وكذلك الاجاب اما لان قولنا  
 زيد ليس ينطبق في قولنا زيد ليس انساني واملان قولنا زيد انسان  
 قولنا زيد انساني واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا انساني  
 حيوان وقولنا بعض الاطفال جيران وبعض الاطفال ليس جيران فان احتمالها  
 بالاجابات السلب يقتضى صدق احديهما وكذلك اخرى لا تصور في  
 كلمتين او جزئين بل بخصوص المادة واللازم ذلك كلمتين او جزئين  
 بالاجابات السلب ليس كذلك لان قولنا كل حيوان انسان ولا انساني الحيوان  
 كيانا مختلفان اجابا وسلبا واحتمالها لا يقتضى صدق احديهما وكذلك  
 اخرى بل هماكذبان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان  
 ليس باسنان في بيان مختلفان بالاجابات السلب ليس صدقها صادقة  
 ولا اخرى كاذبه بل هما صادقان مختلفان قولنا بعض الحيوان انسان  
 شئ من الحيوان باسنان فان احتمالها يقتضى الصدق وصورة شئ  
 يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاحتمال بالاجابات والسلب

كلمة وهي بنية تفنيد ك ولا يتحقق التناقض بخصوصين القضاة  
 المتعلقا بالاجابات السالبة بخصوصيات او خصوصيات الامور كقولنا  
 قبح كل انسان من المخصوصات والحققة فاذ كانتا مخصصتين فالناقض  
 لا يتحقق منهما الا بعد تحقق تلك وحدت الاوحد وحدت الموضوع اذ كل  
 الموضوع منها لم يتناقض بل هو واحد تمامها ما كذبحها كقولنا زيد قائم وعمر  
 قائم الثاني وحدت المحمول فانه لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا  
 زيد قائم ليسوا حاك التالف وحدت الشرح لعدم التناقض عند اختلاف  
 الشرح كقولنا الجسم مفروق السويدي بشرط كونه ابيض الجسم ليس مفروق السويدي  
 بشرط كونه اسودا اذ اربع وحدت الكلمة كقولنا زيد قائم اذا اختلف الشرح والشرح  
 يتناقض كقولنا الزنجي اسود اى هذه الزنجي ليس باسويدي كقولنا اسود  
 الزمان لا تناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم اى زيد قائم في الزمان  
 السابق وحدت المكان لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد قائم  
 اى في الدار زيد ليسوا حاك في السوق السابع وحدت الاضافة فاقه  
 اذا اختلف الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد قائم اى زيد قائم في الدار  
 اى بكر الثامن وحدت الفاعل والفاعل فانه لا تناقض عند اختلاف الفاعل

الا ان هذا الموضوع قد يرد عليه  
 وحدت الشرح والشرح والكل والكل  
 المعاد في غير ذلك من حيث الكمال  
 والاشارة الى ان هذا الموضوع قد  
 مع ذلك لا ينافي التناقض  
 الزنجي زيد السويدي كقولنا  
 جميعا في قوله هو السويدي  
 في قوله السويدي زيد  
 في ان السويدي

بالفعل في المسمى في الفقه لغيره ايضا كقولنا الحرف في الدين مسكراي  
 اى مسكراي بالفعل وهذه غايته شرط ذكرها المتقدم القداما المتحقق  
 التناقض ووجهها المتأخر كونها وحدتين وحدت الموضوع وحدت  
 فان وحدت الموضوع يندرج فيها وحدت الشرح وحدت الكل والشرح  
 اذ اربع وحدت الشرح فالات الموضوع في قولنا الجسم مفروق السويدي الجسم  
 بل بشرط كونه ابيض والموضوع في قولنا الجسم ليس مفروق السويدي  
 كونه اسودا خلافا لشرطه يستبعد اتصال الموضوع في قوله الحرف المسويدي  
 الحرف الشرح واما اندراج وحدت الكل والشرح في قولنا الموضوع في قولنا  
 زيد الزنجي اسود بعض الزنجي ليس في قولنا الزنجي ليس اسويدي  
 الزنجي واما اختلاف وحدت المحمول يندرج فيها الواحدة الباقية  
 اندراج وحدت الزمان فالات المحمول في قولنا زيد قائم الزمان  
 ليدرو في قولنا زيد ليسوا حاك الزمان فاما خلافا الزمان  
 المحمول واما اندراج وحدت المكان والاضافة والرفع والفضل فكل ذلك  
 القياس ووجهها انها داخلية وحدت واحد وهي وحدت البنية الكلية  
 حتى يكون السليق ردا على البنية التي ورد عليها الايجاب وعند ذلك يتحقق

الفصل

انما تصح ما وانما كانت من ودقلا تلك الحق لانه اذا اختلف شي من  
 الثانية اختلفا النسبة صرحت ان نسبة المحمول الى الحد الامم هي النسبة  
 ونسبة احد الامم الى الثاني مقام النسبة الاخر اليه ونسبة احد الامم الى الآخر  
 بشرط مقام النسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا اتفق لحد النسبة احد الامم  
 كانت النسبة محصورة بين فلا بد مع ذلك اي مع اتحاد هذام الامم الثانية  
 من احاط بها في الكمية في الكمية وبغيره فانهما يتكلم في امرين  
 يتناصرا لوان كدب الكليين وصدق الطرفين في مادة يكون الموضوع فيها  
 كقولنا كل انسان لا شيء من طيور انسان فانها لا تشارك لكونها نفس  
 انسانة وبعض الطيور ليس انسان فانها صادرة عن ان تلتطيقان انما  
 لا تشارك الموضوع للاتحاد الكلية فان البعض المحكوم عليه بالاشياء بعض  
 عليه سبب الانسانة نقول المغنية جميع الاحكام انما هو لا مفهوم  
 وطنا لوظف مفهوم طيورين وهو الجواب لبعض الخراف والمبني لدينا  
 وانما عين الموضوع فام خارج عن المفهوم فان قلت اليس عتبر واحد الكون  
 في الحاجة الى اعتبار شرط اخر في المحصولات لانه الموضوع للموضوع اذا اختلف  
 ذلك العنصر بين الطرفين في شانه فان ذات الموضوع في العنصر جميع الامم

بعضها

بعضها مما اختلفا هذ العنصر الفضايا هو جاز انما كانت موضوعين  
 فلا بد مع ذلك التهاد شرط في العقل اي في المحصولات والخصوص  
 كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كذلك انما كاتبا بالضرورة فانها  
 تدلان لانه ايجاب الكاتبة لشي من افراد لان ليس بصوري ولا سلبا  
 عنه وصدق الكليين فيهما لكوننا كل انسان كاتب بالامكان وليس  
 كاتب بالامكان فذ بان ان اختلاف الطرفين لا بد منه في المعجب  
 الضرورية المطلقة للكلية العامة اعلم ولا ان نقض كاتبة  
 وهذا القيد كاف في اخذ التقييد قضية حتى انه كان قضية بكون  
 دفع تلك القضية فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فبقية  
 كذلك ذلك سائر القضايا كما اذا دفع القضية فبما يكون فيها  
 قضية لما مفهوم محصل ميقن عند العقل من القضايا المعين وتجا  
 قضية لما مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل يكون له من الافراد  
 ساوله مفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك الالزام واطلق اسم المقييد  
 عليه حتى يحصل لهما بعض القضايا معنومات محصلة عند العقل وانما  
 حصلت تلك المعنومات ولم تكيف لعد والاصح في اخذ القضية

من الامم انما كانت من ودقلا تلك الحق لانه اذا اختلف شي من الثانية اختلفا النسبة صرحت ان نسبة المحمول الى الحد الامم هي النسبة ونسبة احد الامم الى الثاني مقام النسبة الاخر اليه ونسبة احد الامم الى الآخر بشرط مقام النسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا اتفق لحد النسبة احد الامم كانت النسبة محصورة بين فلا بد مع ذلك اي مع اتحاد هذام الامم الثانية من احاط بها في الكمية في الكمية وبغيره فانهما يتكلم في امرين يتناصرا لوان كدب الكليين وصدق الطرفين في مادة يكون الموضوع فيها كقولنا كل انسان لا شيء من طيور انسان فانها لا تشارك لكونها نفس انسانة وبعض الطيور ليس انسان فانها صادرة عن ان تلتطيقان انما لا تشارك الموضوع للاتحاد الكلية فان البعض المحكوم عليه بالاشياء بعض عليه سبب الانسانة نقول المغنية جميع الاحكام انما هو لا مفهوم وطنا لوظف مفهوم طيورين وهو الجواب لبعض الخراف والمبني لدينا وانما عين الموضوع فام خارج عن المفهوم فان قلت اليس عتبر واحد الكون في الحاجة الى اعتبار شرط اخر في المحصولات لانه الموضوع للموضوع اذا اختلف ذلك العنصر بين الطرفين في شانه فان ذات الموضوع في العنصر جميع الامم

في الحكم فالمراد باليقين في هذا الفصل احد الامور المتضمنة لليقين  
 او لا ومن المساوي اذا عرفت ذلك فقولنا يقين الضرورية المطلقة  
 العامة لا الامكان العام هو سلب الضرور من ثبات الخالف <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 والاختلاف ان ثبات الضرور في الجواب الخالف وبتبناه كالجواب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 ضرور في الاجاب يقينها سلب ضرور الاجاب وسلب ضرور الاجاب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 عام سلب ضرور السلب يقينها سلب ضرور السلب يقينها <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 وكذلك يمكن الاجاب يقينه سلب يمكن الاجاب اي سلب ضرور  
 السلب هو عينه ضرور السلب الذي عينه وامكان السلب يقينه سلب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 امكان السلب اي سلب ضرور الاجاب الذي هو عينه ضرور الاجاب  
 ويقين العامة المطلقة العامة لا السلب في كل الاوقات يمانية الاجاب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 وبالقياس الاجاب في كل الاوقات يمانية السلب يقينه وانما قال يمانية <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 ما في الضرور في الاطلاق الاجاب يقينه دوام السلب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 يقينه فان دوام السلب يقينه دفع دوام السلب بل هو اطلاق الاجاب  
 كما ان المراد بالضرورة اما دائمة الاجاب او ثابتة <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 دون بعض اياما في تحقق اطلاق الاجاب وكذلك دوام الاجاب يقينه

دوام الاجاب اذا ارتفع دوام الاجاب فاما ان يدوم السلب فيحقق  
 في بعض الاوقات دون بعض وعلى كل القيقين فاطلاق السلب لا يتم  
 وهذه اليقيني ان يقين المطلقة العامة الدائمة ثابته اذا لم يكن الاجاب  
 في الجملة بل هو السلب ثابته اذا لم يكن السلب في الجملة بل هو <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 المتوسطة العامة لمعية الممكنة وهي التي حكمها بنهاية الضرور <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 الجواب الخالف لثبوت لنا كل من به ذات الجيب يمكن ان يجعل في <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 كونه محبونا وذلك لان بينهما المتوسطة العامة لمعية الممكنة <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 الضرور في المطلقة فلك ان الضرور في الجواب يقينه سلب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 الجواب كذلك هو في الجواب يقينه سلب ضرور في الجواب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 العمومية العامة لمعية المطلقة وهي التي حكمها بالثبوت السلب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 بعض اوقات وصف لموضع ومثاطا لما من قولنا في من <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 ان يجعل بالفضل في بعض اوقات كونه محبونا وبينها <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 بينه المطلقة الدائمة فكما ان الدوام الجواب يقينه سلب <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 كذلك الدوام الجواب يقينه في الاطلاق يقينه <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>  
 كلية يقينه احد يقينه <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>

في بعض اوقات وصف لموضع ومثاطا لما من قولنا في من  
 ان يجعل بالفضل في بعض اوقات كونه محبونا وبينها  
 بينه المطلقة الدائمة فكما ان الدوام الجواب يقينه سلب  
 كذلك الدوام الجواب يقينه في الاطلاق يقينه

دوام



لانه انما ان معناه ان يعبر عن بحيث ثبت له في وقت ولا ثبت له في وقت  
 اخرى فحققت انه ليس كذلك اذ العريين هين الزاد بحيث يكون ثابتا في وقت  
 ب في وقت اخرى يكون كواحد واحد من الزاد اما ب دائما وليس ب دائما  
 وهو القود بد بين نقض الجزئين كواحد واحد وواحد واحد لا يخرج  
 فخصتها بقوله في تلك المادة كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان  
 على ثلاثة معنومات لان كل واحد واحد من احوال الموضوع اما ان ثبت  
 له المصمود دائما او لا ثبت عن المعنى اما ثابتا المعنى دائما فليس كذلك  
 معنويتين ولا يخرج اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد اما او مسلوبا  
 دائما فلو ركب مفصلة ما نعت للو من عن المعنومات الثلث كانت لازمة  
 ساوية ايضا لخصها مخرجات في احد النقص فان قلت كان كذلك  
 الكلية عبارة عن مجموع قضيتين فاذا كانت الكلية الجزئية ودرج المجموع اما  
 هو في احد الجزئين اي احد حقيقتين الجزئين الذي هو المفهوم المراد فكذلك  
 في نقص الكلية فليكن في نقص الجزئية والافعال هي مفقود مفهوم الكلية  
 بعينه مفهوم الكليتين الجزئيتين بالاجزاء والافعال اما ان نقصها لم يكون  
 فخصها مساويا لخصها واما مفهوم الجزئية فهو ليس مفهوم الجزئيتين

المبطل

ايجابا وسلبا لان موضوع الايجاب في الحركة الجزئية بعينه موضوع السلب  
 وموضوع الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون موضوع الجزئية السالبة على ان  
 في مفهوم الجزئيتين احد من مفهوم الجزئية لانه متى صدق الجزئيات  
 بالاجزاء السلب مع اتحاد الموضوع صدق الجزئيات بالاجزاء  
 يكون احد نقصها احص من نقص الجزئية لان نقص احد احص  
 نقص الاحصان فان يكون مساويا لنقصه وهذا الاجاز اجماع الكلية  
 الجزئية مع الكليتين على الكذب فان احدي الكليتين لما كانت احص  
 نقص الكلية الجزئية والاحص يوجد ان يكون الاعتراف بما يصيد  
 نقص الكلية الجزئية ولا يصيد احد الكليتين في مجتمعات على الكذب  
 في المثال المذكور فان قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما كما يصيد  
 مع كذب احد الكليتين الاحص من نقصه واما الشرطية  
 الكلية منها الجزئية اما الشرطيات فتبين الكلية من الجزئية بالاجزاء  
 في كسيف الموافقة لان الجزئيات في الاتصال والافصال والفرق التي  
 الزوم والعدا والافاق وبالكلية فنقص الزوميه للوجبه الكلية  
 السالبة للزوميه الجزئية والعدا دية الكلية العنادية الجزئية والافاق

الواضحة الجزئية والافعال الكلية  
 بين

جزئية وهكذا في جزئى النظريات فاذ قلنا ان اب وجد لزومه كما  
يقضه ليس كلما ان اب جسد لزومه اذ قلنا ان انا انما ان يكون  
الصدق انما هو جعل المحل  
الصدق انما هو جعل المحل  
الصدق انما هو جعل المحل  
الصدق انما هو جعل المحل  
الصدق انما هو جعل المحل

والصدق انما هو جعل المحل  
الصدق انما هو جعل المحل  
الصدق انما هو جعل المحل

لا شيء من الانشأ  
تلاءم

لما

لها لا يقول لانهم ان المنفصلة لا عكس فان المعنوم من قولنا انما ان يكون  
العدد زوجا واما ان يكون فردا الحكم على زوجية العدد بمجانبة زوجية قولنا  
انما ان يكون العدد فردا واذ وجب الحكم على فردية العدد بمجانبة الزوجية و  
شك ان المعنوم من معان ذلك هذا الدالك على المعنوم من معان ذلك انما  
يتكون المنفصلة عكس سابقا لما في المعنوم الا انه لما لم يكن في زمانه  
له يتبين وكما تم ما عتقوا بقولهم لا عكس للمنفصلة الا ذلك انما قلنا  
جعل الجزاء الاول للفضية ثابتا لا يتبدل الموضوع بالمحمول كما ذكرنا  
ليشمل عكس الحليات والنزطية وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس الاصل  
يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون محققا لو فرض  
صدقه لزوم صدق العكس انما عتقوا والنزوم في الصدق لان العكس  
لازم من لوازم القضية وسجل صدق الملازم بدون صدق  
اللازم ولم يتبرقا الكذب بل لم يلزم من كذب المعنوم كذب الكائن  
فان قولنا ان كل حيوان انسان كما ذبح مع صدق عكسه وهو قولنا  
بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكلف ان الاصل لو كان محققا  
كان العكس ايضا موجبا وان كان سابقا لما ثبتا وتوافق الاصطلاح

ان احوالنا بين منعة على الاضرب  
منه

تتبعوا القضاة بالعلم والحق والعدل والعدل في كل ما  
موافقا لما في الكيف وإنما السوال بان كانت كلية فبمع  
قد برزت العادة بتقديم عكس السوال بان منها ما ينطبق عليه الكل وان كان  
سألبا الشرف من الجزئ وان كان ايجابا بالآلة ابيد في العلوم وان  
قالوا بالماكية او جزئية فان كانت كلية فبمع منها على الوقفات  
والمطلقة التي لا تنطبق عليها  
العكس في اخصها وهو التبع  
صلة من بالضرر لا يتبع  
من العكس في كل ما  
لا ان كان سالك ان بعض التبع  
ليس في اخصها لان التبع  
هو ان التبع في كل ما  
تبع الضرر في كل ما  
لن ينطبق الا على الاخص  
الاخص لان الامم لا يعكس  
الاخص لان الامم لا يعكس  
الاخص لان الامم لا يعكس

نفاذ

من مادة واحده فانها لو لم يفرقها لفرقت في شئ من المواد وانما  
اكفي في بيان عدم انعكاس مادة واحده دون انعكاس  
على من السوال الكلية الضرورية المطلقة والادائية المطلقة منفلا  
سالمية دائية كلية لانه اذا صدق بالضرر او ادائيا لا شئ من م  
وجبان صدق لا شئ من مبيع ولا يصدق بغيره وهو بعض  
ج بالاطلاق وضمم للاصل هكذا بعض مبيع بالاطلاق ولا يصدق  
من ج ب بالضرر او ادائيا مبيع بعض ب ليس بالضرر  
في الضرر وبه والوام في الدائية وهو م وهذا الحال ليس بالادائية  
في كلبا لمعد متين لصدقه ولا من الاصل لانه معروض الصدق  
ان يكون لان ما من يفتقر العكس فيكون محال فيكون العكس في كلبا  
لا سلفه كذب قولنا بعض ب ليس ب محال ان يكون الموضوع صدق  
يصدق في سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة اما بعدم الموضوع او  
مع عدم الموضوع لكن الاول ههنا مستلحق لبعض ج حيث ورض صدق  
فتبين العكس فلو صدق ذلك السالبي لكان الاعم للحق وهو من الناس  
من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية كغيرها وهذا سادس محال انعكاس

2

ولذلك من غير العبارة العائنه  
عونه على كونه لا يتبعه  
او قد لا يكون في بيانه  
لا يشي بغيره بل لا يقضي  
بغيره ويوجب به غيره  
بشيء منه بل لا يقضي  
بغيره ولا يشي به غيره  
فانما يشي به غير ذلك  
تنتهي كالفهم على ذلك  
لما لم يكن في الالزام فلا يكون  
ان يصدق لا يشي بغيره  
لان في ذلك لا يكون له  
بها دخل في الفروض  
فهمهم وصف الموضوع  
وصف المحمول وذا انه ومن البين  
ان قوله لا يشي بها  
لما كان متعلقا بغيره  
فانه اذا صدق  
او اذا ما لا يشي  
منه في ج ب ما هو  
لادام اصدق دائما  
بالفعل فان اللاد  
فانها هي الكمية  
مطلقة

عانه كطية على معروف دادا ما  
ما يقيد بالعبارة يكون  
مطلقة عامة كتيبة اما  
العرفية العامة وهي لا يشي  
منه في ج ب مادام ج ب  
لا انها لازمة للعاينين  
العام لانهم لا يصدقون  
بالفعل لصدق لا يشي  
منه في ج ب اما اذا صدق  
لادام الاصل كل ج ب  
بالفعل هذا خلف واما  
لا يشي للعارفة اذ  
العبارة بالادام في الكل  
لا يشي لانه يصدق لاشي  
من العاينين لاشي من  
ساكنين لاشي من ساكنين  
لادام ساكنين لاشي من  
ساكنين لاشي من ساكنين  
وان كانت بيانه في  
الاشي التي لا يشي بها  
منها لاشي من ساكنين  
لا يشي بها من ساكنين  
لانها متعلقة بغيره  
اذا صدق بالاشي  
او دائما لاشي من ج ب  
ما هو لادام اصدق  
دائما لاشي من ج ب ما  
هو لادام اصدق دائما  
بالفعل وهو لادام اصدق  
دائما لاشي من ج ب ما هو  
لادام اصدق دائما  
بالفعل فان اللاد  
فانها هي الكمية  
مطلقة

وذلك من غير العبارة العائنه  
عونه على كونه لا يتبعه  
او قد لا يكون في بيانه  
لا يشي بغيره بل لا يقضي  
بغيره ويوجب به غيره  
بشيء منه بل لا يقضي  
بغيره ولا يشي به غيره  
فانما يشي به غير ذلك  
تنتهي كالفهم على ذلك  
لما لم يكن في الالزام فلا يكون  
ان يصدق لا يشي بغيره  
لان في ذلك لا يكون له  
بها دخل في الفروض  
فهمهم وصف الموضوع  
وصف المحمول وذا انه ومن البين  
ان قوله لا يشي بها  
لما كان متعلقا بغيره  
فانه اذا صدق  
او اذا ما لا يشي  
منه في ج ب ما هو  
لادام اصدق دائما  
بالفعل فان اللاد  
فانها هي الكمية  
مطلقة

عانه كطية على معروف دادا ما  
ما يقيد بالعبارة يكون  
مطلقة عامة كتيبة اما  
العرفية العامة وهي لا يشي  
منه في ج ب مادام ج ب  
لا انها لازمة للعاينين  
العام لانهم لا يصدقون  
بالفعل لصدق لا يشي  
منه في ج ب اما اذا صدق  
لادام الاصل كل ج ب  
بالفعل هذا خلف واما  
لا يشي للعارفة اذ  
العبارة بالادام في الكل  
لا يشي لانه يصدق لاشي  
من العاينين لاشي من  
ساكنين لاشي من ساكنين  
لادام ساكنين لاشي من  
ساكنين لاشي من ساكنين  
وان كانت بيانه في  
الاشي التي لا يشي بها  
منها لاشي من ساكنين  
لا يشي بها من ساكنين  
لانها متعلقة بغيره  
اذا صدق بالاشي  
او دائما لاشي من ج ب  
ما هو لادام اصدق  
دائما لاشي من ج ب ما  
هو لادام اصدق دائما  
بالفعل وهو لادام اصدق  
دائما لاشي من ج ب ما هو  
لادام اصدق دائما  
بالفعل فان اللاد  
فانها هي الكمية  
مطلقة

اذا افادنا على ذات واحد منها وقت الاخرى وقد كان دمج  
 ليس ب مادام مع هذا خلفه اذ اصدق وب على وتساوي اذ  
 متى كان دمج لم يكن دمجى كان ب لم يكن ج صدق بعض ب ليس مادام  
 ب لا دائما فانه لما صدق على د ب ليس مادام ب صدق بعض ب ليس  
 مع ماد ارب وهو على الاول من العكس لما صدق عليه اربع وصدق  
 بعض ب ج بالفضل وهو لا وار العكس صدق العكس على غير معاونا  
 السوال الجريئة الباقية فلا يعكس لانه اما السوال ب اربع والحق  
 المائتان والعامتان واما السوال السابع المذكورة واحصى الاربع  
 الصوابية واحصى اربع الوقية وشئ منها لا يعكس الصوابية فاصدق  
 بعض السوان ليس بانسان بالصدوق مع كذب بعض الانسان ليس جريا  
 بالامكان اذ كل انسان حيوان بالصدوق واما الوقية فلصفتها بعض  
 ليس بخفيف فتلقى مع لا دائما وكذب بعض المنخفض ليس بامكان  
 لان كل منخفض قبح بالصدوق واذ لم يعكس الاحصى لم ينعكس الصوابية  
 لان انعكاس الاعتر مستلزم لان انعكاس الاحصى لا يعكس بان ات  
 السوال السابع الكلية لا يعكس بل من ذلك عدم انعكاس جيا على الكلية

احصى

احصى من الجينية وعدم انعكاس الاحصى ملزم لعدم انعكاس الاعتراف  
 في ذلك كفاية وارجحية الى القول لانا نقول هذا اطرفي احيى لينا  
 عدم انعكاس لطرفيات وتبين اطرفي ليس من اذ لم يلاحظ  
 واما الوجبة لاج مامى كان حكم السوال فيها الموجب لا ينعكس  
 في اكثر كلية اذ هي نية وانما ينعكس جيا بيه جواد ان يكون  
 منها اعم من الموصوف وامتاع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا  
 كل انسان حيوان وعكس كذا كاذب واما في الجزية فالصدوق  
 والعامتان ينعكس جوية مطلقا بخلافه اذ اصدق كل ج ب بعضه  
 ب باحدى الجزيات لا اربع اى بالصدوق او دائما او مادام ج جيا  
 صدق بعض ب ج حين هوب ولا صدق حقيقة وهو لا شئ من  
 ج ب مادام ب وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج بالصدوق او  
 ان كان الاصل صدوقا او دائما او مادام ج ان كان احدى العامتين  
 مع وليس احد ان يمنع استحالة بناء على جواز سلب الشئ عن نفسه  
 لان الاصل موجب فيكون ج موجودا وطنا صفا ينعكس جوية مطلقا  
 فانه اذ اصدق بالصدوق او دائما او مادام ج او بعضه جيا مادام ج  
 جيا مادام ج جيا مادام ج جيا مادام ج جيا مادام ج جيا مادام ج جيا

احصى

بمعنى جن هو ب اما الحنية المطلقة وهي بمعنى جن هو ب في الاصل  
لما يتبادر واما الالام وهو بمعنى لين بالاطلاق فالوجه كذلك  
بمعنى دائما ونفسه للمعنى الاول من الاصل هكذا على ب في الاصل  
بمعنى لا يتبع الا الذي هو الالام ونقول كل ب ب دائما ولا يتبع  
ب الاطلاق لانه لا يتبع من ب بالاطلاق فهو صدق كل ب ب دائما  
لزم صدق كل ب ب دائما ولا يتبع من ب بالاطلاق وانه احتياج  
النقيضين وهو مع هذا ان الاصل طلبا واما اذا كانت ج مائتا  
بند هذا ايضا لان ج مائتا لا يتبع في كبرى الشكل الاول على  
سببها فالوجه من طريق آخر وهو الاقناع بان يفرض الذات  
التي صدق عليها ج وب مائة اذ لا يتبادر وهو شرط في ج بالاصل  
فالان كان ج دائما يكون ب دائما لانا حكمنا في الاصل انه مائة اذ  
وذلك ان لا دائما هذا خلف فانه صدق عليه انه ب وليس ج بالاصل  
صدق بعض ب ليس ج بالاصل وهو مفهوم لادوام العكس لا ج في الاصل  
في الاصل الكلي واقصى على البيان في الاصل الج ب لانه يعني على الاصل  
والوحدات والوجوه تباين المطلقة العامة تنعكس فامة لانه اذا

كل ب ج دائما والعكس ليس دائما  
كله ب دائما ج ب

صدق كل ج ب باحدى الجهات بمعنى ج بالاطلاق والافلاحي  
من ب ب دائما وهو مع الاصل يتبع لانه من ج دائما وهو مع  
وان شئت عكست تقوم في بيان عكس الضمان وانك طرف لطف  
وهو من يقين العكس مع الاصل في الاقناع وهو من ذات الموضوع  
شأنه مقبلا وحل فرضه وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس  
وهو لا يجري الا في الوجوه والسوابب الهامة لوجود الموضوع فيها خلاف  
لخلف فان بعلم الجميع والثبات طريق العكس وهو ان يعكس يقين  
ليحصل الاصل فلما ثبته يتماثل على وجهين لا الاين ح اول البنية  
على هذا الطريق ايضا فلما كان ما يعكس نقض العكس الموجبات  
ليصدق يقين الاصل والاحض منه فان الاصل اذا كان كليا يقين  
عكس سلب كليا العكس النقيض فمضى الكمية كليا وهذا حق من يقين  
الاصل وان كان ج مائتا فان كان مطلقة عامة انعكس نقض عليها دائما  
لانه يقين عكسها مائة اذ هي تنعكس نفسها للاضيقها وان  
احد الضمان البانية انعكس نقض علوه لانه هو احض من يقينها  
لما في المائتين والعامين والمصوتين ثلاث علوه مائة اذ هي

صدق كل ج ب باحدى الجهات بمعنى ج بالاطلاق والافلاحي  
من ب ب دائما وهو مع الاصل يتبع لانه من ج دائما وهو مع  
وان شئت عكست تقوم في بيان عكس الضمان وانك طرف لطف  
وهو من يقين العكس مع الاصل في الاقناع وهو من ذات الموضوع  
شأنه مقبلا وحل فرضه وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس  
وهو لا يجري الا في الوجوه والسوابب الهامة لوجود الموضوع فيها خلاف  
لخلف فان بعلم الجميع والثبات طريق العكس وهو ان يعكس يقين  
ليحصل الاصل فلما ثبته يتماثل على وجهين لا الاين ح اول البنية  
على هذا الطريق ايضا فلما كان ما يعكس نقض العكس الموجبات  
ليصدق يقين الاصل والاحض منه فان الاصل اذا كان كليا يقين  
عكس سلب كليا العكس النقيض فمضى الكمية كليا وهذا حق من يقين  
الاصل وان كان ج مائتا فان كان مطلقة عامة انعكس نقض عليها دائما  
لانه يقين عكسها مائة اذ هي تنعكس نفسها للاضيقها وان  
احد الضمان البانية انعكس نقض علوه لانه هو احض من يقينها  
لما في المائتين والعامين والمصوتين ثلاث علوه مائة اذ هي

كان

له العزيمة العامة التي هي خاضع من تقاضها في تالي الوقيين والحقوق  
 فلا ينقض كونهما لانهما قائمة عليها احسن من تقاضها من ان اصدق  
 بعض ب ب باطلا صدق بعض ب ب باطلا والاشي  
 ب ب باطلا انعكاس الاشئ من ب باطلا وهو يقين بعض ب باطلا  
 فليس اجتماع القيقين واذا صدق بعض ب بالصدق بعض ب بالصدق  
 حين هو ب باطلا الاشئ من ب باطلا وهو حق من غير بعض  
 ح بالصدق اعني قولنا الاشئ من ب بالامكان وعلى هذا القيا  
 وانما خص هذا القيق بالوجوب لانه بيان انعكاس السوال ب موقف  
 على كون الوجوب كاق تقربان انعكاسها على كون السوال قد انعكاسها  
 امكان يقين به عكس الموجبات بخلاف السوال واما المنع  
 تمامه المظنين ذموا لان انعكاس التمكن ممكنة عامة واستط  
 عليه بوجوه احدى الخلف لانه اذا صدق بعض ب بالامكان العام  
 صدق بعض ب بالامكان والاشئ من ب ب بالصدق  
 بالصدق ونضمه مع الاصل ونقد بعض ب بالامكان والاشئ  
 من ب ب بالصدق يخرج بعض البسج بالصدق والاشئ من ب ب بالصدق

في الامكان فاما السوال والاشئ  
 غير محتمل في الوجود والاشئ  
 فهو على الامكان في الوجود  
 وعلى ان السوال في الوجود  
 فهو على الوجود والاشئ في الوجود  
 من غير ان يصدق بالاشئ

وهو

وهو ان يقين ذات ب وبه تدب الامكان ب بالامكان بعض ب ب  
 بالامكان وهو لطلوقه بالاشئ والاشئ بالامكان بعض ب ب بالامكان  
 من ب ب بالصدق وبه انعكاس الاشئ من ب ب بالصدق وبه انعكاس  
 بعض ب ب بالامكان فيجتمع التيقينان وهذا الدليل لا يتم اما  
 بل اولان فلو قلنا على اشئ الصغرى الحقة في الشكل الاكبر والشك في  
 وسفوف انما عيقه واما الثالث فلو تفهه على انعكاس على السالبة الصغرى  
 كفسها وتدب ان انعكاس الامة قد لا تدب هذه الدلائل بل  
 يظن للم بدل يدل على انعكاس ولا على عدمه فو تفهه واظهرنا  
 اذا اعتبرنا الوصوع بالفعل على ما هو تدب السج عدم انعكاس  
 لان مفهوم الاصل اما هو ب بالفعل ب بالامكان لا يخج مع الحق  
 للم الفعل اصلا ولا صدق العكس واما صدق في المثال المذكور  
 السالبة الصغرى دية فانه بعدد كل حا كوي زيد ب بالامكان العالم  
 و زيد بعض ما هو كوي زيد بالفعل ح بالامكان كل ما هو  
 كوي زيد بالفعل فرس بالصدق والاشئ من فرس ح بالصدق  
 والاشئ مما هو كوي زيد بالفعل ح بالصدق واما ان اعتبرنا

والعكس في الوجود والاشئ  
 وهو ان يكون بالامكان

بل لا يمكن كما هو متعارف بل ان ينقلب العلم كقوله لان مقومها ان  
 هو بل الامكان فهو بالامكان فما هو بالامكان بل الامكان  
 ذلك من هذا المباحث ان انعكاس السالبة المخرجة كقوله استلزام  
 لانهما من العلة الموجبة كقوله بالعلم ذلك بطريق العكس  
 واما التوطيت فالمفصلة الموجبة يعكس موجبة بينه التطهيات  
 ان كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية  
 وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية وبالحالفة فلا لو صدق  
 قبح العكس نظير مع الاصل قبا سائجا لئلا اما اذا كانت موجبة  
 فلفته اذا صدق كقوله ان يكون اذا كان ج و فاجب عظيم  
 مع الاصل هكذا قد يكون اذا كما ايج في ثلثية اذا كان ج و فاجب  
 في نظير مع الاصل ينفع فلا يكون اذا كان اب فاجب و هو ج و  
 صدق قولنا كقوله ان اب فاجب واما اذا كانت سالبة فلا بد اذا  
 صدق لثالثة اذا كان ج و فاجب في ثلثية اذا كان ج و فاجب  
 يكون اذا كان ج و فاجب في الاصل ينفع فلا يكون اذا كان ج و فاجب  
 هذا خلافه و اما في العلة الموجبة الكلية كقوله لو ان يكون

حال الامكانية او غير ذلك من التوطيت  
 سالبة كلية ان يكون في غير ذلك  
 وانضم مع الاصل في الجزئيات  
 واما مال الاستيعاب فيكون  
 لعدة قولنا قد انما ان كان  
 بالصدق في كل ما في ذلك  
 فلا بد من العلة الموجبة  
 في العكس استلزام  
 والا فليس الية اذا كان ج و فاجب

كقوله اشئ في اوله استلزامه اقول بانه السالبة مع اكبر الامكان  
 واشئ في الاصل الثاني اذ علة اشئ الصغرى ان الموجبان مع اكبر الامكان  
 اذ ادعى اصله في اوله من موجبة يلقى بتوجه كلية لقولنا في كل  
 شيء وكل ب او كل ج الثاني من كلين والثوري سالبة كلية بتوجه كلية  
 كل ب ولا شئ من ب فالحق من ج الثالث من موجبة والصغرى في  
 بتوجه موجبة في ثلثية لقولنا في ج ب وكل ب بالضم الرابع من موجبة  
 ج في صغرى وسالبة كلية في ج بتوجه كلية بقولنا في ج ب ولا شئ من  
 ب بالضم في الضم ج او يتبادر هذا الضرب بنية يداها لا يحتاج الى  
 و اعلان هناك يقيضها بها با و سلبا واشئ منها لا يتبادر وجود والميل  
 و الرجوع اشرف من الهدم ويكتسب الكلية والجزئية واشئ منها الكلية لا ته اصبة  
 في العلم واخص من الجزئية والاحصا لشمالة على الشرفين واحصا السالبة في جزئية  
 لاحق اهما على الجزئين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة في جزئية لان شرف السالبة  
 في الخاصة الكلية وشرف الجزئيات الجزئيات في الجزئيات وشرف الجزئيات من جزئيات  
 وشرف الكلية من جزئيات تتوفاة ولها كان المقصود من الية تتابعها  
 في جزئياتها في تقدم العلم الا اشرف على غيره واما الشئ المتعالي

من  
 التوطيت في كل  
 من الموجبات  
 في كل ما في ذلك  
 في كل ما في ذلك  
 في كل ما في ذلك

لا يتحقق الشكل الثاني الاضداد الكيفية والكمية اما الكيفية فلهذا  
في الكيفية يكون احداهما موجبة والاخرى سالبة واما في الكمية الكبري فكيف  
لاننا لم يتحقق احد الطرفين تحصيل الاختلاف وهو صدق القياس مع الاحتمال  
والاشارة مع السلب الاضداد موجب للعدم اما ان عدم الاختلاف على تقدير شفا الزيادة  
فلا نراه لدخول المتعدي في الكيف فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين واما ما كان  
الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلا نراه صدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان  
ولحق الاجاب لو بد لنا الكبري تقولنا وكل فرس حيوان كان طلق الساري اذ انما  
سالتين فاصدق قولنا لا شيء من الانسان حيوان ولا شيء من الفرس طلق  
ولفقدنا لا شيء من الناطق طلق الاجاب واما لزم الاختلاف على تقدير  
النظر الثاني فلا نراه لو كانت الكبري محيية من امان ان يكون موجبا وسالبة وعلى كل  
يتحقق الاختلاف انا على تقدير انها فلا تصدق قولنا لا شيء من الاشياء  
الحيوان فمن الصادق الاجاب لو قلنا بد الكبري وايضا لصاهل ويكن الصادق  
السلب انا على تقدير انما لفظه قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس  
حيوان والصاحق كاجابك بعض الجسم ليس حيوان ولحق السلب انا ان الاختلاف  
موجب لعدم القياس فانه مما صدق مع الاجاب لم يكن متجا بسلب صدق السلب

يكن

يكن متحققا لاجل ان سطر الاشراج اشرف ايام الفلاس احد هم انفسنا وفي التخي  
لح الصواب المتحقق الشكل الثاني لجم قصص الشرايين ايضا اربعة لانه لا ي  
باختلاف الشرط الاول فانه ايضا اصل لسان البان والوجوبان المكينان على ان  
و باختلاف الشرط الثاني اربعة الكبري لونه الموجبه مع السالبيين والكبري لونه سالبة  
مع الموجبين فثبت الشرط الثالث اربعة الاول من كلين والكبري سالبة  
سالبة كلية لفق لسان كل ب ولا شيء من اب فلا شيء من ج ايامه بالخلف  
والعكس الخلف فهو هذا الشكل ان يوجد نقض النتيجة ويجعل صغري ان ما  
من الشكل سالبة نقيضها وهو لوجه فصيح للصغرية الشكل الاول لا يخل  
القياس كبري لانه لا يتصلح كبريته الشكل الاول فينظم صغري اربعة الشكل  
الاول لا يمنع ما يفتن الصغري فيقال له صدق لا شيء من الصغري  
ونقسه لسا الكبري هكذا بعض كل ب هذا خلف لحذف لا شيء من الصغري  
لافتا بدريشة الاشراج يكون من المادة وليس من الكبري لا فتا مع بعض  
نعين ان يكون من قضيض النتيجة تكون محال فانه حقه اما العكس فيقال  
بكل الكبري لانه ليس به الشكل الاول ونخرج النتيجة المذكورة فقولنا  
القرينة صدق الصغري مع كل الكبري ومحصلت مع كل الكبري صدق

الاشراج  
والتخي  
لا يخل  
القياس  
كبري  
الاول  
لا يمنع  
ما يفتن  
الصغري  
فيقال  
له صدق  
لا شيء  
من الصغري  
ونقسه  
لسا  
الكبري  
هكذا  
بعض  
كل ب  
هذا  
خلف  
لحذف  
لا شيء  
من  
الصغري  
لافتا  
بدريشة  
الاشراج  
يكون  
من  
المادة  
وليس  
من  
الكبري  
لافتا  
مع  
بعض  
نعين  
ان  
يكون  
من  
قضيض  
النتيجة  
تكون  
محال  
فانه  
حقه  
اما  
العكس  
فيقال  
بكل  
الكبري  
لانه  
ليس  
به  
الشكل  
الاول  
ونخرج  
النتيجة  
المذكورة  
فقولنا  
القرينة  
صدق  
الصغري  
مع  
كل  
الكبري  
ومحصلت  
مع  
كل  
الكبري  
صدق

لا يخل  
القياس  
كبري  
الاول

التي تخرج من الفم من تحت اللسان...  
سالية يتبع ساليه كجانه لاشئ من بجم وكل ب فاشق من ساليه بلطاف العسر  
المثلث بنا لظرف المذوق واما العسل فيمكن جعله كبري لانه الايجالا ينكر  
الاشبه وهو بناتج و كبري الشكلى الا ان لكل الصغرى حيلها كبري ثم ينكر  
التي تخرج من الفم من تحت اللسان من بجم وحيلها كبري كبري  
وتنالك اب ولاشئ من بجم يتبع من ثاق المذوق لاشئ من بجم وهو ينسج المذوق  
من بجم او هو المذوق الثالث من صغرى موجبه كبري ساليه كليه يتبع  
ساليه موجبه كبري ولاشئ من اب نصف ب ليس بالخالص العسل كما في  
وهو ان يفرض ذات موضع الصغرى في كل ب كبري ثم يضم المذوق  
للكبري ويقال كبري ولاشئ من اب يتبع من اول هذا الشكلى لاشئ من  
اشم فكل مقدمه الثانية للمضغ د وضم مع بجمه القياس لاول هذا المضغ  
ولاشئ من و يتبع من الشكلى اول المضغ لليس وهو المذوق والاشئ كبري  
من قياسين احدهما من ذلك الشكلى كين من صغرى كبري المذوق من اول المذوق  
صغرى ساليه كبري موجبه كليه يتبع ساليه كبري بجم بجم بجم بجم  
ب ليس ولا يمكن بيا به بالعسل كبري لاشئ كبري بجم بجم بجم بجم بجم

الاول

الاول لا يمكن الصغرى...  
بنيانه اما بالخلف وبالاشئ من اذات التساليه بطريقه كليه يتبع بجم بجم  
رب الصغرى على ذلك التي تليها الصغرى من اولها من تحت اللسان فاجد من تقدمها  
على الاخرين وتقدم اولها على الثالث والثالث على الرابع لانهما على الصغرى كبري الاول  
الثاني والرابع واما الشكلى الثالث فليس يتبع من اذات الشكلى الثالث كبري  
المذوقات الجايه الصغرى كبري كليه احدى مقدمتين اما الجايه الصغرى كبري  
لوانت ساليه كبري اما ان يكون موجبه كليه وبالاشئ من بجم بجم بجم بجم  
انتم الاشئ اما اذات موجبه كليه لاشئ من الاضمان بجم بجم بجم بجم بجم  
ناطق والاشئ من اولها لا يجاب منه الشكلى اما اذات ساليه كبري اذ اشئ  
يقولها لاشئ من الانسان السليبه كبري بجم بجم بجم بجم بجم بجم  
وهذا الشكلى اما كليه احد مقدمتين فاشئ من بجم بجم بجم بجم بجم  
من الاوسط المحكوم عليه كبري بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم  
كله من الاوسط المحكوم عليه كبري بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم  
لوان بالاشئ من الاوسط المحكوم عليه كبري بجم بجم بجم بجم بجم بجم  
بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم

الاول لا يمكن الصغرى...  
بنيانه اما بالخلف وبالاشئ من اذات التساليه بطريقه كليه يتبع بجم بجم  
رب الصغرى على ذلك التي تليها الصغرى من اولها من تحت اللسان فاجد من تقدمها  
على الاخرين وتقدم اولها على الثالث والثالث على الرابع لانهما على الصغرى كبري الاول  
الثاني والرابع واما الشكلى الثالث فليس يتبع من اذات الشكلى الثالث كبري  
المذوقات الجايه الصغرى كبري كليه احدى مقدمتين اما الجايه الصغرى كبري  
لوانت ساليه كبري اما ان يكون موجبه كليه وبالاشئ من بجم بجم بجم بجم  
انتم الاشئ اما اذات موجبه كليه لاشئ من الاضمان بجم بجم بجم بجم بجم  
ناطق والاشئ من اولها لا يجاب منه الشكلى اما اذات ساليه كبري اذ اشئ  
يقولها لاشئ من الانسان السليبه كبري بجم بجم بجم بجم بجم بجم  
وهذا الشكلى اما كليه احد مقدمتين فاشئ من بجم بجم بجم بجم بجم  
من الاوسط المحكوم عليه كبري بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم  
كله من الاوسط المحكوم عليه كبري بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم  
لوان بالاشئ من الاوسط المحكوم عليه كبري بجم بجم بجم بجم بجم بجم  
بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم بجم

وانه ظهر عليه احد وجهي احد في ثمان ايام وهو الكبري الجرياني مع الوجه الجرياني الاول  
 والاطراف من وجهين كلين يتبع موجبة بنية كايح وكل با مفعول اي مفعول  
 وطرفه من هذا الشكل ان جعلت من وجهه نظيرة كبري اذ هذا الشكل لا يتبع الجري صوب  
 الصياح الجري صوري ينظم منها يتاثر الشكل الاول يتبع ما ثانيا الكبري في ذلك  
 صيدى هضبة اصعدت لاشئ من اكل صبيح ولا شئ من اكل لاشئ من  
 او كان الكبري على با هذا خلف ثابتهما على الصغري ليحصول الشكل الاول ويتبع  
 المطلوبه بعينها الثامن كلين والكبري سالبة يتبع سالبة من شئ كل صبيح ولا شئ  
 من با مفعول ليس بالظرف وبكسر الصغري كما سلف في الصغري لا يلازم  
 لم يتبع هذان الضربات الكلية لوان يكون الاضغرام من الكبري مانع  
 الاضغرام لكل اوزاد الاضغرام او سلبه عنه لبقا لكل ضربة صمدان وكل ضربة  
 ولا شئ من الاسناد بفرس واذا لم يتبع الكبري لم يتبع شئ من الضرب الجارية  
 الضرب الاول احق الضرب المتبقي للاضغرام والضرب الثاني احق الضرب المتبقي للسلط  
 اشاع الاحق مسلم لعدم اشاع الهمم الثالث من موجبة والكبري كل صبيح  
 موجبة بنية بعض صبيح وكل با مفعول بالظرف وبكسر الصغري وهو الكبري  
 وهو ان فرض موضع جريته ذلك وكل با مفعول ثم ضم المقدمة الكبري

القاسم

والاشكال الثاني في كل وجه من وجهي احد في ثمان ايام وهو الكبري الجرياني مع الوجه الجرياني الاول  
 والاطراف من وجهين كلين يتبع موجبة بنية كايح وكل با مفعول اي مفعول  
 وطرفه من هذا الشكل ان جعلت من وجهه نظيرة كبري اذ هذا الشكل لا يتبع الجري صوب  
 الصياح الجري صوري ينظم منها يتاثر الشكل الاول يتبع ما ثانيا الكبري في ذلك  
 صيدى هضبة اصعدت لاشئ من اكل صبيح ولا شئ من اكل لاشئ من  
 او كان الكبري على با هذا خلف ثابتهما على الصغري ليحصول الشكل الاول ويتبع  
 المطلوبه بعينها الثامن كلين والكبري سالبة يتبع سالبة من شئ كل صبيح ولا شئ  
 من با مفعول ليس بالظرف وبكسر الصغري كما سلف في الصغري لا يلازم  
 لم يتبع هذان الضربات الكلية لوان يكون الاضغرام من الكبري مانع  
 الاضغرام لكل اوزاد الاضغرام او سلبه عنه لبقا لكل ضربة صمدان وكل ضربة  
 ولا شئ من الاسناد بفرس واذا لم يتبع الكبري لم يتبع شئ من الضرب الجارية  
 الضرب الاول احق الضرب المتبقي للاضغرام والضرب الثاني احق الضرب المتبقي للسلط  
 اشاع الاحق مسلم لعدم اشاع الهمم الثالث من موجبة والكبري كل صبيح  
 موجبة بنية بعض صبيح وكل با مفعول بالظرف وبكسر الصغري وهو الكبري  
 وهو ان فرض موضع جريته ذلك وكل با مفعول ثم ضم المقدمة الكبري

القاسم

الصوري او خلاصا في الكيف مع غيرها مع التقادير في حصول الاضداد والوجوب الاضداد  
 اما اذا كانتا بالتبيين فالتصديق لانا لا نفهم من الاضداد من لا شيء من جهة باننا لا نفهم  
 ولا شئ من انهما باننا ان والحق الايجاب والحق الجواب مع حقيقة الايجاب وكل  
 حيوان مع حقيقة المسبب اما اذا كانتا مختلفتين بالكلية في زمان فلا تسمى ايجابية  
 اذ كانت صغرى صادقة فانها تعين الناطق انا والحق الجواب او بعضه او بعض  
 ليس هو والصادق في الايجاب اذ اننا السبب اذ كانت الكبرى موجبة صفة  
 ليس هو في معنى لظهور اننا لاطرف الايجاب او بعضه الناطق انا والحق السبب اذ  
 التاخرية هي في الاشياء اتمية لسقوط اربعة اصويها اعتبارا وهم اننا لا يتوهم  
 لهم الوجوب مع جزيته الصغرى واما في فهم المنفيين جزيته الاخرى من  
 كليتين نتيج موجبة في نيز وكل مع وكل اب بعض مع انعكاسه في بعضه  
 فاذا اعتنا الترتيب تدل على الشكل الاول هكذا وكل مع نتيج كل اب وهو  
 انعكاس بعض وهو المطلق والنتيج كلها على ذلك انقولنا الاضداد من الايجاب انا  
 محل الاضداد على كل اواضداده كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان  
 بعض لظهور ناطق الثالث من موجبتين والكبرى في نية نتيج موجبة في بعض  
 وبعضها اب بعض مع انعكاسه في بعض الثالث من كليتين والصغرى في نية

لينة

سابعة كلية لاشئ من مع وكل اب لاشئ من مع انعكاسه في بعضه كما في الراجح من  
 والصغرى موجبة نتيج سابعة جزيته كل مع ولا شئ من اب بعض مع ليس هو  
 يرجع الى الشكل الاول هكذا بعض مع ب ولا شئ من اب بعض في ليس هو  
 ولا نتيج كلية لاحتمال عدم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان  
 مع انه الصادق ليس بعض لحيوان في سابع الحاسن من موجبة جزيته صغرى في نية  
 كلية كبرى نتيج سابعة جزيته بعض مع ب ولا شئ من اب بعض في ليس هو  
 المقدمتين كما في السادس من سابعة جزيته صغرى في موجبة كلية كبرى نتيج  
 سابعة جزيته بعض ب ليس مع وكل اب بعض في ليس انعكاسه في بعضه  
 الى الشكل الثاني ونتيج النتيجة المذكورة بينهما السابعة من موجبة كلية  
 وسابعة جزيته كبرى نتيج سابعة جزيته كل مع وبعض السبب بعض  
 انعكاس الكبرى يرجع الى الشكل الثالث ونتيج النتيجة المطابقة الثامن من لمية  
 كلية صغرى موجبة جزيته كبرى نتيج سابعة جزيته لاشئ مع وبعض اب  
 بعض في ليس انعكاسه في بعضه تدل على الشكل الاول ثم عكسها في نية بعضها  
 ليس باعتبار انها جزيها او جزيها لانهما صاعن الطبع لم يمتد به باشكالها  
 انفسوا فلا تد من تقدم الاول لانه من موجبتين كليتين والايضا انعكاسه في بعض

اثباتا ايضا وان كانت الثالث والاربع من حدين والجملي اشرف فان كان سلبا كقولنا  
 اجبا بالمشاكله الاولى في اجبا بالثقله متين وفي احكام الاضداد كما سنرى ثم الثالث  
 احاد الامثلة الاولى بعلة التبع تيسر الباع لكونه احض من الخامس السادس  
 لاستظهارها على اجاب الجملي وانه وقدم السادس على السابع لا وتمامه بالمشاكله  
 دون السابع ويمكن بيان اشباع الضروب الخمسة الاولى بالحافه هـ  
 فمنه فقبطه المخرجه الى حدى المقدمتين ايضاً تا سيعتد فقبطه الاخرى كما في  
 البقيش الذي اجاب فقبطه الخمسة لانه كما نرى وضغري القياس اجبا صغري  
 على هبتة الشكل الارز كان الحافه المخرجه المخرجه ويجعل تخرجه سيعتد ما فينا كبر  
 فلم يصب في بعض الصدق لا شئ من اجابها كبري بصغير القياس  
 كل مبع ايضاً لا شئ من ب او يعلتد الى لا شئ من اب وهو ضماد كبري  
 الاول وهو صغري ب يا وضغري الثاني وهواب وامله الضرب المخرجه  
 للسلب فيجب فقبطه الاجبا بصغري ويبري القياس كبري كما علمنا  
 شئ الشكل الثاني ينتج من الشكل الاول ينتج سيعتد لما فينا الصغري  
 لا شئ من ب الصدق بعض اجابها صغري ككبري القياس صغري ايضاً  
 بعض مبع وهدا صغري القياس لثمن مبع هذا خلف اذ اعلمنا

ويمكن بيان ان جملي اشرف  
 وهو تفرقة بين القياس  
 البسيط والقاسم على القياس  
 والقياس بالانواع التي هي  
 في القياس على القياس  
 البعض القياس هو فقبطه او  
 وكان فقبطه كبري وضغري  
 ج ووقف البعض ووقف  
 فقبطه او هو القياس

الضرب

الضرب الثاني والخاص بالانواع ما يباينها في الثالث من القياس البسيط الذي هو  
 وكذا ب فيصم كل مبع كبري ولا صغري القياس بقول كل مبع وكل مبع مبع  
 بعض مبع كبري صغري كبري وايضاً من اول بعض او هو البطلان ما يباين  
 نصوان فرضين المعنى الذي هو مبع وكذا ب وكذا ج ثم تقول كذا ب كذا  
 ايضاً من الثاني من و اجابها كبري كبري ويخرج من الثالث المثلث المثلث اعلم  
 ان تحصله الاثر ان ان يؤخذ مقدمه من مقدمي القياس فيجعل صغري مبع  
 على ذات الموضوع فيحصل مقدمتان كليتان وان كانت مقدمه القياس مبع  
 سا في امرا ذلك المعنى وتسميتها كذا ان قلت كذا بقوله ذات الموضوع كبري  
 مخرجه يجمع فمركبا يكون حتملا لا قضاؤه العمل بعد الامراء فقوله اجعل  
 قبتان شخصيات وقد سميت الشخصيات الانسان مبع الى القياس على ان ذلك كبري  
 الزناد لا مبع لان احد من الموضوعين هو المثلث ووسط القياس فيكون احد كبري  
 لا ثبات من حدى المثلثه ووسطه في هذه المقدمه لا في ارضيه مع المقدمه الاخرى  
 يتجان اذا صحت للمقدّمات كبري الا في المخرجه للقسطه لا في قياسات  
 المقدم احد هها لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول في القياس على نظم ذلك الشكل  
 وهو ليس يصح في القياس لانها في القياس من خاصه الشكل الثاني احاد القياس من الثالث

الاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة

فان من اشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 بحيث يكون الثالث من اشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 من اشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 وباب العيون والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 مطلقا بل لا فرق من اشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 متصل على نفس اشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 الرابع فقد تبين في المقامه الاولى كافي في الصغر والاشكال الثلاثة  
 المتصلح الاعتناء لا يخفى انما اعطيت من القانين العلى والمقتضى للم  
 المتدبره كافي في الصغر والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 ان الصغر والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 قولنا الصغر والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 بعد قولنا كل انسان ناطق وبعضهم لا يوافق او بعضهم لا يوافق  
 الثامن فقولنا لا شيء من الاشياء يفرق بين ناطق انسان او بعضهم لا يوافق  
 المتصلح اجابه بان بيان الامتنان هذه الصغر والاشكال الثلاثة  
 من المقدمه المبيحه كما ينبغي ان يكون التاليه المتصلح

والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة

فان من اشكال الثلاثة

فان من اشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 الساسه السابع الثامن الثالث عشر الثالث عشر الثالث عشر  
 بحيث اذا بدت مقدمتها متصل من اشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 بل في المقدمه الثالث عشر الثالث عشر الثالث عشر الثالث عشر  
 ذلك الفصل الثالث في المقتضى الثالث عشر الثالث عشر الثالث عشر  
 مع بعضه عند اعتبارها في المقدمات في اشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 نفيها باعتبارها ان يكون الصغر والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 من الاوسطه الا صغر لان الكبرى بل على ان كل ما هو اوسطه بالفعل  
 عليه بالاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 ولا يخرج له الفعل بله من الاوسطه من الاوسطه من الاوسطه  
 على ما ذكره في الاوسطه من الاوسطه من الاوسطه  
 لان معقول الكبرى ان كل ما هو اوسطه من الاوسطه من الاوسطه  
 في الفعل اصلا فكله على الاوسطه من الاوسطه من الاوسطه  
 كانت بين المقتضى والمقتضى والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 والصغر والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة

الاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة  
 والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة

فان من اشكال الثلاثة

ان كانت صفيحتين تعرفت ان المجرى المسمى المسمى فاما الصفيحة  
الصغير والكوي حصل ان تسعة وسون اقتطعت وهي اصلها من المجرى  
ضئلا لكن استراطلية الصغرى استقرت على المجرى استراطلية في اصلها وهي  
من صفيحتين في ثلاثة عشر بنيت الاضلاع المخرجة طبة وثلاثة واربع  
بالقطاعات اسمها اذ الكوي اما ان يكون احدى الوصفين الاربعة  
الصغير المسمى المسمى او المسمى ان كان الكوي احدى الوصفين الاربعة  
احدي السعة المربعة فالمخرجة كاللوي وان كانت الكوي احد الوصفين الاربعة  
لكن ان كان فيها بقية الام او الامور في حذوها ذلك ان يكون  
منه وقت خصونه بها اي يضيئ شدة بينهما وبين الكوي ثم ينقطع الكوي  
بينهما تباين الام كما اذا كانت احدى الوصفين كان الحفظ بينهما  
بينها تباين الام كما اذا كانت حذو صفتين ضئلا للحفظ فكان المخرجة  
اما الام والكوي اذا كان على الوصفين الاربعة فالمخرجة كاللوي  
فان الكوي حذو على ان على ما شئت الام به بالقطاعات فهو صفيحتين  
المعتبر الكوي بالقطاعات الكوي فاما الوصفين الاربعة المسمى  
بالمخرجة المسمى فاما المسمى الكوي اذا كانت احدى الوصفين الاربعة

الاربعة

تولد الكوي

فان الكوي المسمى المسمى فاما الوصفين الاربعة المسمى  
لان كان ثبوت الاكبر الوصفين المسمى الوصفين الاربعة كان ثبوت الاكبر  
كان ثبوت الاكبر الوصفين المسمى الوصفين الاربعة كان ثبوت الاكبر  
بالصفين المسمى المسمى المسمى الوصفين الاربعة كان ثبوت الاكبر  
الصغرى والكوي المسمى المسمى واما حذو الكوي المسمى المسمى  
فاما حذو موجهه كان الامور والاصغر موجهه المسمى المسمى  
هذا المسمى اتم حذو المسمى المسمى بالصفين المسمى المسمى  
جاء اقتطاع الكوي كقوله ثبوت الاكبر المسمى المسمى الوصفين الاربعة  
الصفين المسمى المسمى المسمى المسمى الوصفين الاربعة كان ثبوت الاكبر  
ايضا فان الكوي حذو على ان الاكبر المسمى المسمى المسمى المسمى  
يكونه الاكبر المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
منه صفيحة المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
كرد الامور المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
لان الفاعل المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
بدون الكوي المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى

تولد الكوي

بالضرب في فلان يربط الى التمام مع الزوية الخاضعة واما لا يربط فيكون الضرب في  
اللام يوم والياتر الصافي المقدما لا ينظم منها ايضا كما في الضرب في الثلث مع  
العامتين يتبع داخلة ومع احاطتيتين داخلة داخلة ولا يصيد مقدما لثابت  
منها ايضا ومع احاطتيتين محظوت لا يتكلم المشبهة ان ضربت بالضرب في  
الوصف يتبع الضرب في الداخلة معها ضرب في كالمضروبية لانه للضرب في الكبري ضرب  
الأكبر في ما ثبت له الاوسط مادام وصف الاوسط وما يدوم له وصف الاوسط  
يكون الاكبر ضرب في الثابت له وان ضربت بالضرب في بنظر الضرب في ضرب  
الضرب فيه معها ضرب في كالمضروبية لانه الكبري على ان ضرب في الكبري ضرب  
واللام في البليان الاكبر ضرب في الاوسط في ضرب في الاوسط في الاوسط في  
المضرب عن النتيجة بخا اذا لا يسقط ضرب في الاكبر لا يتحول وصف الاوسط اذا  
ضربت بالثابت الاصفه كما تحققت الاصفه في ذات الاصفه ووصف الاكبر  
بالضرب في كما تحققت ضرب في الاكبر كما تحققت الاصفه في ضرب  
الاكبر وهو المظفر انك له ثابته في كل امكنه اي ضرب في  
لا يتحول الى ثابته من الضابط المذكور وان اشكل على شي منها فليعلم  
لما هذا الخبر يفت عليه ما مضى في قوله

التالي اتم من المقدم واستماع استلامها مخصص استلامها على كونها  
كان الشيء انسانا كان حيوانا وعكسها كما ذكرنا اما السالبيين فيكون  
لصديق ولنا في الاكبر اذا كان هذا حيوان هو انسان مع كونه لا يكون  
اذا كان هذا انسان كان حيوانا لا انه يمكن ان كان هذا انسانا كان حيوانا  
هذا اذا كانت المسئلة له ومثله اما اذا كانت انفا فيه فان كانت انفا في  
له عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق فكلان هذا صادق  
يوافق لك لصادق كذلك يوافق ذلك هذا ولا فاليان فيدان كانت عامته  
له يتكلم في موافقة الصادق التقديري بدون العكس ففهم حيزه  
التقديري صادقا واما المنفصلة فلا يتصور معها العكس ام ايمان  
حيزه الطبع وقد عرفت ذلك في صدق الحيز العجز الذي في ذلك الضرب  
قال قدما والمنطقين عكس لتقيض هو جعل تقيض الحيز الثاني  
جزء الاول وتقيض الاول ما يبا مع بقا الكيف والصدق بها فاذا امكن  
انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس حيوانا ليس بانسان وحله ايضا  
بذلك العكس الذي العكس الذي وبالعكس حتى ان الوجوه الكلية  
كتبتها فاذا صدق في التام كل حيز العكس في الاكبر واليس في

وهو عبارة عن حصول الحيوان في الضرب في  
وهو انفس في الضرب في



تواليا بالكلية المستوي لا تتكسر لأن الوتيرة اجتهاد في الاستعلاء  
بالصوت كل في هو ليس بخفيفت التي يبع لادانم كذبحه وهو  
يقين المتخفف يقرب بالامكان العام لماعت من ان كل تخفف هو في  
واذا لم يتكسر الوتيرة لم يتكسر شئ من اليبع لأن عدم انعكاس الحق يستلزم  
عدم انعكاس الختم لما في عروق والهو ورتبه والذاتة متفككة اتمه كونه  
اذ اصدت بالصوت اود اجماع ب فدا لا شئ على اليبع والامضيق  
طال اليبع بالفعل ونضمه الى الاصل وصدق بعض ما ليس بيبع بالفعل وبالذات  
او على اليبع بيبع بعض ما ليس بيبع بالصوت ان كان الاصل  
او داما كان داما مزج والهو ورتبه لا تتكسر سالا انه صيد في  
لشال المذكور بالصوت كل في كويت بد فر من كذ ب شئ قاله  
زيد بالصوت في اصدت قولنا معين ما ليس بيبع من كويت بد بالامكان  
وهو الجار والمترطه والحقبة العاستان متفككة حيزه عامه كونه  
اود اجماع ب ما دام في فدا لا شئ على اليبع ما دام اليبع ولا  
ما ليس بيبع هو اليبع ونضمه الى الاصل هكذا اصبحت اليبع  
ليس بيبع بالصوت اود اجماع ب ما دام اليبع بيبع بعض اليبع

صدق

جوز

ليس بيبع والمترطه والحقبة العاستان متفككة حيزه عامه كونه  
بما بعض لا تتراد اصدت بالصوت اود اجماع ب ما دام اليبع  
فدا لا شئ على اليبع ما دام اليبع لادانم المعين اما صدق قولنا لا شئ  
على اليبع ما دام اليبع ب فاته لادانم للعاستين ولانم العام لادانم الحاص  
واما الله وامض البعض اي معين ما ليس بيبع بالاطلاق القام فلهذا  
لا تتراد قولنا ليس بيبع داما فيعكس في قولنا لا شئ من بيبع داما وقد كانت  
لا تتراد قولنا ليس بيبع بالفعل المتلزم لقولنا لا شئ من هو ليس بيبع  
السالبة البسيطة الموجبة المعدولة عند وجوه الموضوع الذي هو حقيق  
بب يجب ان لا يكون اليبع بيبع بالفعل صادق لصدق قولنا  
زيد ب لا شئ من بيبع داما فيكون الادام في المعنى قنا  
وان كانت بيبع فلهذا متفككة وشغلا في حيزه خاصة  
الجريئة متفككة حيزه خاصة لا تتراد اصدت بالصوت اود اجماع ب ما دام اليبع  
ما دام اليبع لادانم المعين ما ليس بيبع ما دام اليبع لادانم المعين  
الموضوع وهو قولنا ليس بالفعل جلمه لادانم الاصل وهو ليس بيبع ما دام  
والاجماع في بعض او قال بيبع هو ليس بيبع بعض او قال بيبع هو ليس بيبع

لا تتراد قولنا ليس بيبع  
ما دام اليبع لادانم المعين  
ما ليس بيبع بالاطلاق القام  
فلهذا لا تتراد قولنا ليس بيبع  
داما فيعكس في قولنا لا شئ من بيبع  
داما وقد كانت لا تتراد قولنا ليس بيبع  
بالفعل المتلزم لقولنا لا شئ من هو ليس بيبع  
السالبة البسيطة الموجبة المعدولة عند وجوه الموضوع الذي هو حقيق  
بب يجب ان لا يكون اليبع بيبع بالفعل صادق لصدق قولنا  
زيد ب لا شئ من بيبع داما فيكون الادام في المعنى قنا  
وان كانت بيبع فلهذا متفككة وشغلا في حيزه خاصة  
الجريئة متفككة حيزه خاصة لا تتراد اصدت بالصوت اود اجماع ب ما دام اليبع  
ما دام اليبع لادانم المعين ما ليس بيبع ما دام اليبع لادانم المعين  
الموضوع وهو قولنا ليس بالفعل جلمه لادانم الاصل وهو ليس بيبع ما دام  
والاجماع في بعض او قال بيبع هو ليس بيبع بعض او قال بيبع هو ليس بيبع



من شرطها ان تكون الباقية والشرط ان لا يكون اللفظ منها بلفظه اذ انما لا يكون  
مع ب الاطلاق فمعنى ما ليس مع بالاطلاق ولا فلاشيء ما ليس مع بالاطلاق  
فمع ليس مع انما هو ليس مع مع ب انما فلاشيء من حيث هو فلاشيء  
واما انما للمعين فلا انما فلاشيء من حيث هو فلاشيء من معنى ليس مع بالاضيق  
فلاشيء مع ب بالاضيق وهو في الاصل وانما انما الشبهة للوجه  
اذ اصدق على كان ابي مع فليس له اذ المراد في كتابه فلاشيء اذ  
يكون مع وكان ابي وهو مع الاصل فيصح قد يكون كانه ابي اذ المراد في  
دواعي وتعلق على انما فلاشيء اذ كان ابي لم يكن مع ويكون ابي  
لفظين وانما انما الشبهة السالبة فلاشيء اذ انما لا يكون اذ كان ابي  
فلا يكون اذ المراد في كتابه فلاشيء اذ المراد في كتابه فلاشيء اذ  
ابي لم يكن مع ويلزمه تدبيره اذ انما ابي في وجه وهو في الاصل فلاشيء  
هذا الكلام عند المصنف ولم يظفر به اليه ابي فوقفه لانها شئ علمه القائل  
الاول فلا انما انما فلاشيء من ليس مع انما فلاشيء مع ب انما فلاشيء  
لانها المعينة المحصلة وانما انما فلاشيء انما فلاشيء ما ليس مع بالاضيق

ينقل

ينقل القوم انما لا يكون من ليس مع بالاضيق من ان انما فلاشيء  
انفسا ذلك لغير شرطها انما انما فلاشيء من ليس مع بالاضيق من ان  
بالاضيق وسند المصنف على ان انما فلاشيء انما فلاشيء من ليس مع  
اذ المراد في وجه وهو في الاصل وهو في الاصل وهو في الاصل وهو في الاصل  
الشكل الثالث وهو ان انما فلاشيء انما فلاشيء من ليس مع بالاضيق  
الاشيء فبذلك اذا اخفق احد المصنفين فحقق الاخر ولا يشترط ان يشترط  
للمصنفين مع بل ان يكون ابي محال والمحال ان يشترط ان يشترط  
فلا ان ان قولنا فلاشيء اذ كان ابي لم يكن مع فليس له فلاشيء  
محال ان لا يكون للشيء من واحد المصنفين فان ابي زيد لا يلزم ان يكون  
الشيء المراد في اول انما الشبهة اما المحصلة الموجبة الكلية  
هذا الباب اعني باب ثلاثم الشرطية الزمنية وبالمنفصلة العنادية فهو  
صدق الروم القائلين ابي من تصديق جميع الجمع بين وجه الروم وتصديق الروم  
وسمى لفظ بين تصديق المراد وجه الروم وهذا ان الاضمار لا يشترط  
الروم ابي من تصديق جميع طوائف ابي يكون تصديق واحد منها مستلزما لباقيها  
ان الروم بين ابي من تصديق جميع طوائف ابي يكون تصديق واحد منها مستلزما لباقيها  
ان الروم بين ابي من تصديق جميع طوائف ابي يكون تصديق واحد منها مستلزما لباقيها

المراد في وجه وهو في الاصل وهو في الاصل وهو في الاصل وهو في الاصل  
الاشيء فبذلك اذا اخفق احد المصنفين فحقق الاخر ولا يشترط ان يشترط  
للمصنفين مع بل ان يكون ابي محال والمحال ان يشترط ان يشترط  
فلا ان ان قولنا فلاشيء اذ كان ابي لم يكن مع فليس له فلاشيء  
محال ان لا يكون للشيء من واحد المصنفين فان ابي زيد لا يلزم ان يكون  
الشيء المراد في اول انما الشبهة اما المحصلة الموجبة الكلية  
هذا الباب اعني باب ثلاثم الشرطية الزمنية وبالمنفصلة العنادية فهو  
صدق الروم القائلين ابي من تصديق جميع الجمع بين وجه الروم وتصديق الروم  
وسمى لفظ بين تصديق المراد وجه الروم وهذا ان الاضمار لا يشترط  
الروم ابي من تصديق جميع طوائف ابي يكون تصديق واحد منها مستلزما لباقيها  
ان الروم بين ابي من تصديق جميع طوائف ابي يكون تصديق واحد منها مستلزما لباقيها

ينقل

للذم مع نفي الملامح ويجوز للملزم وقد لا ينطبق للملازمة بينهما كما في  
 صفة منع الحلو بين نفي الملامح وعين الملامح كما انقاع صفة الملامح من  
 الملامح يجوز ثبوت للملزم بدو الملامح من نفي الملامح بينهما هذا خلف  
 ان نفي الملامح على الملامح فلا تنسوا له ليعمل الاقضية فانه اذا انقاع منع  
 نفي الملامح ثبوت نفي الملامح على نفي الملامح كل واحد منهما ثبوت  
 على ذلك المقتضى في اجتماع الحقيق فالأولى بينهما منع الملامح وقد لا  
 منع الملامح من الملامح بل هو ثبوت غير الاخر على نفي الملامح بل هو ثبوت  
 ثبوت نفي الملامح على ذلك المقتضى في اجتماع الملامح فلا يكون بينهما منع الملامح  
 ينسب اذ مع مصادق مقدم مسبقين عين احد جزئيين وانا نفي صفة الملامح  
 اعم من نفي الملامح وانا نفي الملامح على اي منع صفة الاقضية الحقيقية بين  
 الامرين مستلزم عين كل واحد منهما المقتضى صفة الملامح صفة الملامح  
 عين الاخر اما الاول فلا تدرج في ثبوت نفي الملامح على نفي الملامح بل هو  
 مذهب جلا ثبوت عين الاخر في ذلك المقتضى في اجتماعها وكان بينهما  
 هذا خلف واما الثاني فلا تدرج في ثبوت عين الاخر على نفي الملامح بل هو  
 ثبوت نفي الملامح على نفي الملامح بل هو ثبوت نفي الملامح على نفي الملامح

انقضاء

انقضاء صفة الملامح والمقتضى في اجتماعها فلا يكون بينهما منع الملامح  
 يمنع الملامح على الملامح بل هو ثبوت غير الاخر على نفي الملامح بل هو ثبوت  
 ثبوت نفي الملامح على ذلك المقتضى في اجتماع الملامح فلا يكون بينهما منع الملامح  
 ينسب اذ مع مصادق مقدم مسبقين عين احد جزئيين وانا نفي صفة الملامح  
 اعم من نفي الملامح وانا نفي الملامح على اي منع صفة الاقضية الحقيقية بين  
 الامرين مستلزم عين كل واحد منهما المقتضى صفة الملامح صفة الملامح  
 عين الاخر اما الاول فلا تدرج في ثبوت نفي الملامح على نفي الملامح بل هو  
 مذهب جلا ثبوت عين الاخر في ذلك المقتضى في اجتماعها وكان بينهما  
 هذا خلف واما الثاني فلا تدرج في ثبوت عين الاخر على نفي الملامح بل هو  
 ثبوت نفي الملامح على نفي الملامح بل هو ثبوت نفي الملامح على نفي الملامح

وهو نفي الملامح  
 وهو نفي الملامح  
 وهو نفي الملامح

كان ذلك القضا الجبر الذي يكون ستمالة فيضها بالبرهان يكون حيث لم يمتدنا  
 الى التفتيح في طراف القضا الصادات المقدمات كما هو القضا في الاستدلال والبرهان  
 الضيق وان كنا نبتا الازمنة حيث لم يمتدنا الى ستمالة على ستمالة  
 عنها طرح الاستقالي والتبني فان مقدمتها اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمتد  
 مدلولها عنها وقوله انما هو الحق في علمهم لا انما هو بالبرهان واسطة مقدمتها  
 القضا من المساو وهو لما يتكلم من قضيتين متعلقين او اياها يكون موضع التفتيح  
 فقد لنا مساو في ساوي فانها اشبهت بها مساو لكن لا انما هو بالبرهان  
 خرابية وهي ان كل ساوي المساو ولذلك لم يتحقق ذلك الاستدلال الاخير  
 هذا المقدمه كان قولنا ان كل ساوي المساو لا يلزم من ذلك مساو  
 القضا في الخطه والخطه في القضا في البيت لان ملئ الشيء الذي هو القضا  
 يكون ذلك الشيء اما ان الرصيد في تلك المقدمه لم يحصل من شيء كما اننا  
 ايماننا في ذلك لم يلزم من ساو مساو في بيان بل ان بيان ما بين  
 ان يكون مبينا وكذلك اننا انصفه بوب نصفه الجبر وان  
 نصفه لان نصفه القضا وقوله اني اداء ان القضا الاوهم يجب  
 مغاير القضا واحسن من نصفه ما انما هو الرصيد ذلك القضا ان يكون

قضا  
 القضا  
 القضا

ضيق

قياسا

قياسا كذا كان قياسا لاشياء اخرى كما هو القضا الى اقسامه التي  
 كذا وتقسيمها فان رصيدها عليها انها في مؤلف من قضيتين يتلزم لانه في  
 كان لا يمتد قياسا وهو الثاني لاشياء القياس اما استثنائي او اقضي لانه  
 ان يكون عين النتيجة او قضيتها مذكورا فيضا بالفضل او لا يكون في قسمها مذكورا في  
 قلا ولا استثنائي لقولنا ان كان هذا اجساما من جنس الكذا جسم نتيجته اخرى وهو  
 بغيره مذكوره القياس او اكثر ليس نتيجته من جنس الجسم وقضيه اي في  
 انه جسم مذكور في القياس واقامه استثنائي لاشياء على في الاستثنائي كل جسم  
 والثالث ان القضا الجسم مؤلف من حدث للجسم حدث فليس ولا يقضيه مذكور  
 في القياس بالفضل يسمى في تلك الاقضية في الحدود منه وانما قيد ذكر النتيجة او  
 القضا بالفضل لا يترجم فيقبل في الاقضية في حد القياس الاستثنائي اذا  
 من مادة وهي في اقسامها من صون وهي ههنا المتألفه واما ههنا مذكور في القضا  
 واما في القضا ما حصل بالفضل فيكون القضا مذكور فيها بالفضل في القضا  
 من القضا لا يقضي في الاستثنائي مع ان تعريف الاقضية اجمالا فيما جاز في  
 حقا هو ما يطالع من تعريف القياس وتبين ان القضا في القضا في القضا  
 قضا اجمل القضا في القضا القضا لا يقضي في القضا في القضا في القضا

قياسا كذا كان قياسا لاشياء اخرى كما هو القضا الى اقسامه التي  
 كذا وتقسيمها فان رصيدها عليها انها في مؤلف من قضيتين يتلزم لانه في  
 كان لا يمتد قياسا وهو الثاني لاشياء القياس اما استثنائي او اقضي لانه  
 ان يكون عين النتيجة او قضيتها مذكورا فيضا بالفضل او لا يكون في قسمها مذكورا في  
 قلا ولا استثنائي لقولنا ان كان هذا اجساما من جنس الكذا جسم نتيجته اخرى وهو  
 بغيره مذكوره القياس او اكثر ليس نتيجته من جنس الجسم وقضيه اي في  
 انه جسم مذكور في القياس واقامه استثنائي لاشياء على في الاستثنائي كل جسم  
 والثالث ان القضا الجسم مؤلف من حدث للجسم حدث فليس ولا يقضيه مذكور  
 في القياس بالفضل يسمى في تلك الاقضية في الحدود منه وانما قيد ذكر النتيجة او  
 القضا بالفضل لا يترجم فيقبل في الاقضية في حد القياس الاستثنائي اذا  
 من مادة وهي في اقسامها من صون وهي ههنا المتألفه واما ههنا مذكور في القضا  
 واما في القضا ما حصل بالفضل فيكون القضا مذكور فيها بالفضل في القضا  
 من القضا لا يقضي في الاستثنائي مع ان تعريف الاقضية اجمالا فيما جاز في  
 حقا هو ما يطالع من تعريف القياس وتبين ان القضا في القضا في القضا في القضا  
 قضا اجمل القضا في القضا القضا لا يقضي في القضا في القضا في القضا

قياسا كذا كان قياسا لاشياء اخرى كما هو القضا الى اقسامه التي  
 كذا وتقسيمها فان رصيدها عليها انها في مؤلف من قضيتين يتلزم لانه في  
 كان لا يمتد قياسا وهو الثاني لاشياء القياس اما استثنائي او اقضي لانه  
 ان يكون عين النتيجة او قضيتها مذكورا فيضا بالفضل او لا يكون في قسمها مذكورا في  
 قلا ولا استثنائي لقولنا ان كان هذا اجساما من جنس الكذا جسم نتيجته اخرى وهو  
 بغيره مذكوره القياس او اكثر ليس نتيجته من جنس الجسم وقضيه اي في  
 انه جسم مذكور في القياس واقامه استثنائي لاشياء على في الاستثنائي كل جسم  
 والثالث ان القضا الجسم مؤلف من حدث للجسم حدث فليس ولا يقضيه مذكور  
 في القياس بالفضل يسمى في تلك الاقضية في الحدود منه وانما قيد ذكر النتيجة او  
 القضا بالفضل لا يترجم فيقبل في الاقضية في حد القياس الاستثنائي اذا  
 من مادة وهي في اقسامها من صون وهي ههنا المتألفه واما ههنا مذكور في القضا  
 واما في القضا ما حصل بالفضل فيكون القضا مذكور فيها بالفضل في القضا  
 من القضا لا يقضي في الاستثنائي مع ان تعريف الاقضية اجمالا فيما جاز في  
 حقا هو ما يطالع من تعريف القياس وتبين ان القضا في القضا في القضا في القضا  
 قضا اجمل القضا في القضا القضا لا يقضي في القضا في القضا في القضا

وهو موضع الكفة يسمى اصغر من الكبر  
 لانه احد جدران يكون القدر القديم بقاوا على واحد من القدماء وانما كانت الكفة  
 والفضة التي جعلت من بين شيئين  
 بالفضل لم يكن معاني في واحد من مقدميها لا بافضل لا تنتم طائفة اذ كانت متساوية  
 العصور التي فيها الكبر الكبر  
 والفضل لم يكن بقاوا على واحد من مقدميها وانما كانت الكفة  
 منوع فانه المقتضى القياس لا يشاق ليضاهى الشطرنج على انتم له ليجي والاشاق  
 ان الضيق فيها بقية لا تعادلها الصدق والكذب المذكور في القياس لا يشاق  
 بقية فلا يكون عين الضيق او بعضها بقية من بالفضل الا ان افضول المراد  
 على طائفة الضيق او بعضها مذكور في باقي بقية الكفة في الضيق وعندها منيع لا يشاق  
 وهو موضع المطالب القياس لا يشاق انما على ان ما كبر من جليلين او اشاق  
 يتوكل على جليلين منها وما كان على المطالب فليقتد به وضوفا العود الا انهم ما فيها  
 حصوله من القياس يسمى بجملة وبلغتها اذ كانت من مطلقا وكل قد يتبع على لا يكون  
 من مقدمين احدهما تنتم على موضع المطالب كجسيم في تلك المذكور في ما فيها  
 على كل ما يحدث وهو انتم كان في حد الاوسط كالموقف في موضع المطالب يسمى  
 لانه يكون في الاقل والاضق او اقلها اقلها اصغر من جليلين الكبر الكبر  
 هو انتم افراد المطالب المتدبرين الا من قد لا يكون في موضع المطالب يسمى  
 للمدغم في انهم اصغر من انهم الا انهم والحق فيها الكبر الكبر الكبر

لا تفرق

واذ ان معرني بالكبرى في الجاهلها وسلها وكلمتها ونحوها تسمى  
 والاشاق الخاصة من وضع المطالب الاوسط عند الطرفين الا انهم في موضعها او وضعها  
 او معار على حد هما ووضع الاخرى تسمى شكلا وهو ان يكون الاوسط  
 كان معرني في الصغرى وموضعها في الكبرى هو الشكل الاول وان كان  
 منها هو ان الشكل الثالث وان كان موضعها بينهما هو الشكل الثالث وان  
 موضعها في الصغرى معرني في الكبرى هو الشكل الرابع وانما وضعها  
 في هذه المواضع الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الاوسط  
 من موضع المطالب الاوسط ثم من المصنوع حتى يترجم من الاوسط  
 موضع من المصنوع وهذا يوجد الا في الاول فترمنا وضع في الوتيرة الاول  
 ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الى شكل الباقية اليه لمشاركه آياه في المصنوع  
 وفي اشرف المقدمتين لاشاقها على موضع المطالب الذي هو اشرف من المصنوع  
 انما يطلب لوجه اما اجبا يا او سلبا فترمنا الشكل الثالث لانه اقرب الى شكل الباقية اليه لمشاركه آياه في المصنوع  
 فانه احسن المقدمتين فترمنا الرابع اذ اقرب له اصلا لانه آياه في المصنوع  
 ونحن عن المصنوع جدا لانه لا يفرق له اعلو انما اشاق الاشاق  
 بل اذ في شرايط جليلية المقدمتين فترمنا اشراق جليلية المقدمتين اشراق

لا تفرق

بشيء من انك يا شيخنا فصل الخطا وما ليس بطريقه الصغرى والكرة  
 الشكل الاول ايمان احدنا بما في الكيفية ايجاب الصغرى وثانيها في الكمية  
 كناية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لغير صغرى الا  
 تحت الاوسط فلو حصل لا يتابع لان الكبرى تدل على ان ما يثبت له الاوسط  
 تحكم عليه بما لا يكون الصغرى على قدرى كما هنا سالبة سالبة بالوسط مستوجب  
 فالصغرى لا يكون والا فلا يثبت له الاوسط والحكم على ما ثبت له الاوسط لا يكون  
 بل الاصل في قوله في النتيجة واما الثاني فلان الكبرى لو كانت في شيء كما معناها  
 الاوسط تحكم عليه بما لا يكون الاصل في ان يكون الصغرى في ذلك البعض والحكم بالاجز  
 لا يتعد على الاصل من لا يصدق على افعالها ولو لم يكن في ذلك البعض والحكم بالاجز  
 الا اننا لو لم يكن صغريته المناجحة باعتبار هذين الشرطين ادعية لان الصغرى الكنتية  
 لا تقادى كل شكل عشرة تلك عما كان الفقيه محققا في القضية والحكم  
 والاعمال لكن القضية من لا معنى له الكلية لا يشتمل على احدى هذه الاشكال فادنا  
 هذا زيد ودريد انسان فيجب بالاضافة هذا انسانا والاعمال في حق زيد في القضية  
 للعبارة لان الحكمين وهى ادعية الحيات والناس والى معبرتها الصغرى في الكلام  
 فاذا اتى احد الصغريات الاربعة باحدى الاشكال او يجمع بين اثنين منهن

الكبرى الخيالات	الصغرى	الاعمال	النتيجة
الصغرى ردية	صغرى ردية	صغرى ردية	دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة
اشتر وطمة العامة	عامة	عامة	عامة
العمومية العامة	عامة	عامة	عامة
المطلقية العامة	مطلقية	مطلقية	مطلقية
الشرطية الخاصة	شرطية	عامة	عامة
العمومية الخاصة	عامة	عامة	عامة
الوجودية باللازمية	مطلقة	مطلقة	مطلقة
الوجودية للاذعية	عامة	عامة	عامة
الومية	ومية	ومية	ومية
المستتقة	مستتقة	مستتقة	مستتقة

ما وثالث الشكل الثاني فتجد في الحجة ايمان احدهما صدق الآخر على  
 الصغرى او كون الكبرى من انصافا بالمسئلة التوابع اثنا لان الشكل  
 الموع الصغرية المطلقة او مع الكبرى من المنطوقين في **قوله** شرط في الشكل الثاني  
 في الحجة ايمان على واحد منهما احد الامر من الاول صدق الدوام على الصغرى

المطلقة الومية  
 الشرطية الخاصة  
 العمومية الخاصة  
 المستتقة  
 الوجودية باللازمية  
 الوجودية للاذعية  
 المطلقية العامة  
 اشتر وطمة العامة  
 الدائمة  
 الصغرى ردية  
 الكبرى الخيالات

كلى

اي تو ناضرة تدف او اعمه او كون الكوي من القضايا الـ <sup>المكتلة</sup>  
 السوابك ذلك لانه لو اشتغلان الصغري غير الصغري والائمة وفي <sup>حقيق</sup>  
 والكوي من القضايا بالبيع العيني المكتلة السوابك <sup>المكتلة</sup> اشتغل الصغري المزوجت  
 احسن من المشهورة العامة والعربية احسن من بيع الباقية <sup>الكوي</sup>  
 الوقية واخذها الصغري المشهورة لخاصته والوقية مع الكوي <sup>الوقية</sup>  
 متبع للاختلاف الموجب لعدم الاتباع فانه صيد في <sup>المشهور</sup> من المشهور  
 مادام مخفيا وفي وقت معين لا يباع اشباع السيل <sup>العام</sup> لا يمكن ان يباع  
 كل مخفيا في الشرع ولو بد لنا الكوي يقولنا وكل شخص <sup>لا دائما</sup> في وقت معين  
 اشباع الاجابات متى لم يتبع هذا في الاختلاف ان يتبع سائر الاختلاف <sup>الاشباع</sup>  
 عدم اشباع الاخص عدم اشباع الاخص والثاني عدم اشباع المكتلة <sup>الاشباع</sup>  
 اوع الكوي المشهور وطبقه ان المكتلة ان كانت صغري <sup>المكتلة</sup>  
 الضرورية للطقه او المشهورة وان كانت كوي <sup>الاشباع</sup> ليعمل الامع الضويرة  
 اما لا ولداته وتظهر من المشهور الاول المكتلة الصغري <sup>الاشباع</sup> لم يتبع بيع العيني  
 القاسية السوابك لعدم صيد الدوام في الصغري وعدم كون <sup>المكتلة</sup> الكوي من المكتلة  
 التي اشباع المكتلة الصغري مع غير الصغري المكتلة <sup>الاشباع</sup> اختلافا مع

الشرع

التي في اللامية والعربية ان كان اختلافا مع العيني <sup>المكتلة</sup>  
 التي بالامكان مسلو باعده وانما العلق اشاكل روي هو اسود <sup>المكتلة</sup> بالامكان والاشع  
 العربي باسود وانما مع اشباع سلب النوع نفسه ولو بد لنا الكوي <sup>المكتلة</sup> يقولنا اشباع  
 من التي باسود وانما اشباع الاجابات يلزم من عدم <sup>المكتلة</sup> هذا الاختلاف عدم  
 المكتلة الصغري مع العربية اما مع العربية العامة فالان <sup>المكتلة</sup> الاغنية اخفق  
 الاخص بوجبه عدم الاختلاف اما العربية لخاصته <sup>المكتلة</sup> فلعدم اشباع العربية مع  
 عدم اشباع الدوام ايضا لان اصله كان مخالفا <sup>المكتلة</sup> للمكتلة والكوي كان العيني  
 موافقا لها في الكيف والاشباع في هذا الشكل <sup>المكتلة</sup> عن متفقين والكيف وتظهر اشباع  
 لخاصته مع المكتلة بحيث يكون العربية <sup>المكتلة</sup> الخاصة بها عقيمة او لم يبق اشباع  
 القضية المركبة مع قضية اخرى اشباع احدها <sup>المكتلة</sup> منها مع عدم اشباعها عدم اشباع  
 معها ومن هنا سمعهم يقولون القياس من <sup>المكتلة</sup> يبطل قياس اشباعها معها  
 ومن مركبين وبسطة قياسان ومن مركبين <sup>المكتلة</sup> اذ بعينه القسمة فان كان اشباعها  
 واحدا كان نتيجة القياس بسطة <sup>المكتلة</sup> والا دكب النتائج وحصلت نتيجة القياس  
 والاشباع وهو ان المكتلة الكوي مع <sup>المكتلة</sup> غير العربية والاشباع عقيمة لعدم  
 القوام في الصغري وعدم كون الكوي من <sup>المكتلة</sup> القضايا الصغرية لاشباع المكتلة

الكبرى مع عين الضمير في الجان المستعمل مع الدائرة وهو من جنسها ان يكون  
المسلوب عن النسخ بالرمكان تباها دائما كقولنا كل دوي ابيض انما كذا  
البرهي بايجز لا مكان مع اشتداد السلب قلنا به الكبري ولا شئ لا شئ  
الهندي باسيف كما كان اشبع الايجاب والنجمة دائمة ان صدف <sup>القول</sup>  
على احدى مقدمتيه فكان الصوري عندنا منها اللوام والاصرية والقرية  
المتصوت كانت الاصلها النجمة في هذا الشئ <sup>مقتضى</sup> التخليق لانه <sup>مقتضى</sup>  
لا في النقط الاولى استعملت به وسبب ان اختلافها وهي الخاصة من صري <sup>مقتضى</sup>  
صوري في مع كبريات والنقط الثالثة استعملت في الصوري مع الدائرة <sup>والهفت</sup>  
والكبرى مع الدائرة والضاغطت في استصا ان اللوام اما ان صدف <sup>على</sup>  
اصدي كالمقدمتين باذ يكون صوريه او اذ في النجمة كالصوري في <sup>نقط</sup>  
يد الوجود اي اللوام والاصرية منها وصدق الضد منها سواء كانت <sup>بصفة</sup>  
او في ان الدائرة النجمة كالمقدمة الدائرة او كالصوري في البرهي المذكور  
المطلق من لطف الكبري ان من مثلا اذ اصدق كل ب بالاطلاق <sup>والنقط</sup>  
من ا ب بالضمير او دائما ولا شئ من ا دائما ولا شئ بالاطلاق  
فقطه صوري كبري القياس من هكذا صعب بالاطلاق

كلاهما

ولا شئ من ا ب الضمير او سبب يخرج من الاصل بعض من ا ب بالضمير  
او ا ب ا و قد كان كل ب بالاطلاق صفا او عكس الكبري اي لا شئ  
دائما يخرج النجمة المطلوب ومن ههنا يظهر ان السالبة الضميرية اذا <sup>قلبت</sup>  
كفسها اخرج الضميرية في هذا الشئ صوريه فاما البرهي ذلك <sup>مقتضى</sup>  
على اللوام لا يقال المقدمتان اذا كانتا صوريين لم يكن يد من صدف النجمة  
صوريه في كفسها لانه الاوسط اذا كان صوري البنوت لذات احد الطرفين <sup>صوريه</sup>  
السبب عن الاصل يكون احد الطرفين صوري السبب الا في الاصل مقول الحكم في  
المقدمتين اي ان الاوسط صوري البنوت لذات احد الطرفين صوري  
السبب عن ذات الاصل الا ان من ان ذات احد الطرفين صوري السبب  
ذات الاصل وهو ليس مطلوب بل المظان وصف احد الطرفين صوري السبب  
الاصل لا يجوز من صوريه سبب الذات صوريه سبب الوصف لصدق قولنا  
لذات كذا كذا السبب لا شئ من ا ب ا و ب من بالضمير وكل كوا في سيد  
صوري بالضمير مع كذا ب قولنا ليس ا ب ا و ب كوا في بالضمير لان كل كوا <sup>يكون</sup>  
زيد بالامكان واما حذف هذا الوجود من الصوري فانه انما كانت مع كوا <sup>بسطه</sup>  
كافة وقد وجدها موافقا لهذا الكيف ان كانت مع كوا في لا يخرج مع كوا <sup>بسطه</sup>

لما ذكرنا ولا مع يتدوجود هلاله فيدي الوجود اما مطلقا او مطلقا او مطلقا  
 ومكانه ولا تخرج في هذا الشكل منها واما حذف الضمير في من الصوري فلا المقدر  
 الالام لا يعيد على الصوري بل انما هو من حيث كانت اما الضمير المشروط والضمير  
 ان الصوري به المشترط واقف الاحتمال من احدهما ومن مقدمه اخرى والاحتمال  
 من مشروطية او من ريقه ومن شرطية والضمير فيها المشهور للمصلحة  
 اثنى هذا الاختلاف من الشرطية فلهذا الاوسط فيها صوري في التفرقة  
 لمجموع ذات احد الطرفين ويوصف صوري في السلب عن مجموع ذات  
 الطرف الاخرى ووصفه ولا يفرق منه الا الثالث الضمني من  
 المجموعين والمطابرة في منافاة ووصف احد الطرفين لمجموع ذات  
 الطرف الاخرى ووصفه وهو غير لازم واملق الاحتمال من القوة والشرطية  
 فلان الاوسط اذا جازى صوري في الثبوت للاصغر في نصيب اوقات ذاته  
 صوري في السلب من الكبري بشرط الوصف لم يفرق منه الا ان ذات الكبري مع  
 صوري في السلب عن الاصغر في نصيب اوقات الاوسط وان وصفا الكبري في صوري  
 السلب عن الاصغر فلا يعقل ان يكون الشرطية كمنها في صوري في  
 من الصوري كانه لم يبين وانها كانت تفيض في ارجح هذا القسم في ارجح  
 تصوره

جدول الشكل الثاني

جدول الشكل الثاني

المشروط العامة	الشرطية العامة	المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة
المشروط العامة	الشرطية العامة	المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة
المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة	المشروط العامة	الشرطية العامة
المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة	المشروط العامة	الشرطية العامة
المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة	المشروط العامة	الشرطية العامة
المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة	المشروط العامة	الشرطية العامة
المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة	المشروط العامة	الشرطية العامة
المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة	المشروط العامة	الشرطية العامة
المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة	المشروط العامة	الشرطية العامة
المشروط الخاصة	الشرطية الخاصة	المشروط العامة	الشرطية العامة

واما الشكل الثالث فنظرة فعلية الصوري والمنجزة كما  
 ان كانت في الارباع والافكس الصوري فحدتها عنها الالاد واما  
 ان كانت الكبري احدا لقامتين ومعنوا الميراث كانت  
 شرطية الشكل المشروط الثالث في الحقيقة ان يكون الصوري فعالية  
 لانها لو كانت ممكنة لم يفرق بين الاوسط والاصغر فلات  
 تطلق الكبري على الاوسط بالفعل الاوسط ليس بالاصغر بالفعل

بل لا يمكن جدار الأصدف بالفضل الأوسط على الوجهين  
خفة فلا يليه من الكسرة بالجو على الأوسط للعلم على الأصدف كما ذكرنا

دون الفرس قد جوفها  
هو كونه يدعى كوجبها  
كل ٢٢ ٢٢ ٢٢

ان زبدار البلقيش لم يكمل الجدار وعمره في الجدار كونه يدفن بالفضة  
مع كذب فبينا بعيننا هو كونه في الفرن بالانكا العام لا تكل من كونه  
في جدار بالصندوق فلما صدق موكبهم وبالفضل على موكبهم  
لم يندرج الاصدف حذوه حتى سجدت حكمه منه اليه وباعتنا هذا الضميمة  
الكلمة الاصفاد سنة وعشرون احدا لها رقيب في هذا الضميمة ما يدور  
واديهم وهي صالة من صن كى عشرة صغرى في ثلث عشرة كبرى والكبرى  
اما ان يكون احد الوصفيات الاربع او لا يكون فان لم يكن بل جدار  
السح كانت حربه العجبة حربه الكبرى بعينها وان كانت احد الاربع فالنتيجة  
الصغرى حذو فاغته الاقدام ان كانت العكس بعيدا بدومضيق البرية  
الكبرى ان كانت احد الوصفيتين اما العجبة كالكبرى والعكس الصغرى  
بالطريق المذكور من الوصف الحظف الاثني عشر على سبعة منها في اصطفت

و ام كان عدد الوصفيات الاربع او لا يكون فان لم يكن بل جدار  
السح كانت حربه العجبة حربه الكبرى بعينها وان كانت احد الاربع فالنتيجة  
الصغرى حذو فاغته الاقدام ان كانت العكس بعيدا بدومضيق البرية  
الكبرى ان كانت احد الوصفيتين اما العجبة كالكبرى والعكس الصغرى  
بالطريق المذكور من الوصف الحظف الاثني عشر على سبعة منها في اصطفت  
في صغرى هذا الشكل واما صغرى الامم الكبرى اليه فانها في صغرى  
و ام عند الصغرى فلهن الصغرى موجهة فيكون كاد و ام عند  
هذا في صغرى هذا الشكل واما صغرى الامم الكبرى اليه فانها في صغرى

العجبة

العجبة وحفظها نتاج ممارسات الصغار التي في هذا الجدار جدار الصغار

Table with 3 columns: row numbers, conditions, and outcomes.

العدد	الصفة	النتيجة
١	المشوط	الفرودة
٢	المشوط	العام
٣	المشوط	المشوط
٤	المشوط	المشوط
٥	المشوط	المشوط
٦	المشوط	المشوط
٧	المشوط	المشوط
٨	المشوط	المشوط
٩	المشوط	المشوط
١٠	المشوط	المشوط
١١	المشوط	المشوط
١٢	المشوط	المشوط
١٣	المشوط	المشوط
١٤	المشوط	المشوط
١٥	المشوط	المشوط
١٦	المشوط	المشوط
١٧	المشوط	المشوط
١٨	المشوط	المشوط
١٩	المشوط	المشوط
٢٠	المشوط	المشوط

٢١ واما الشكل الرابع قولنا نتاج الشكل الرابع حذو حربه شرطه  
أول كون القياس من غير الضميمة حتى لا يعمل فيه العجبة اطلاقا  
اما ان يكون موجه او سالبة وايضا كما كان لا يتبع اما الكلمة السابعة  
سابق في المشوط انما من وجوبه فكل من السالبة في ذلك الكلمة العجبة  
انما ان يكونه صغرى او كبرى وعلى تقديره ان يتحقق الاصلح  
كانت صغرى فقط فاما في الخبر المذكور وكل ما هو موكبها

و اما الشكل الرابع  
في المشوط او غير  
الاول كون القياس من غير  
انما ان يكونه صغرى  
الاما على كبرى  
في المشوط السابعة  
انما ان يكونه صغرى  
عليه في العام

وكل من حرر الضرب الثالث مع السبب صدق هذا الاختلاف مع حقيقة  
 كبري كقولنا كل سائر كاتبة لا مكان وكل ناطق انسان بالضررب مع  
 الايجابيات اذ كانت كبرى فقولنا كل مركوب يدور في الضرب مع  
 مركوب يدور بالامكان الخاص مع امتناع الايجابيات لو بدلتنا الكبري  
 وكل سائر مركوب يدور بالامكان خاص على الايجابيات بشرط ان  
 السالبة المتعملة فيه منسكة لان احسن السوالين المتعلقين بالسالبة  
 وهي اما ان يكون صغري او كبرى وايضا كان له نتيج اما اذا كانت  
 فصدق قولنا لا شيء من القوي يتخفف بالتوقيت لانه لا شيء من  
 بالضررب مع الايجابيات اذ كانت كبرى فصدق قولنا لا شيء من  
 وهو بالضررب ولا شيء من القوي يتخفف بالتوقيت لانه امتناع السبب  
 ان تصيد في المقام في الضرب الثالث على صفة اذ يكون صغري او اذ  
 اذ المعنى العام على كونه بالامكان من الضرب الثالث المتعملة السواليات  
 فاشق السوال كان الصغري احدى الضربيات القوي الضرب الثالث  
 وهي احدى ضرب القوي احدى السبع لكن لما طشت الصغري فقد طشت  
 ما لم يكن قد ثبت ان السالبة المتعملة في هذا الضرب الثالث يكون

سقا

سقا من تلك الجملة اختاروا الصغري الى السبع الكبري المانع فصدق  
 للاختلاف الصغري احدى الوصفية الا ربع مع احوال مع واحسن لصغر المتبادر  
 الخاصة واحسن الكبري الوفية وهو لا يتبع مما يليه يتبع التباين والآن تصدق  
 لا شيء من الخفيف يصفى بالامانة القوي بالضررب تمام متخفف لا اذ  
 مضى بالتوقيت دائما مع امتناع سبب القوي المانع بالامانة القوي وعلم  
 ان البيان في النظر الثالث والثالث انما يتم لو بين فيها امتناع الايجابيات  
 والاختلاف في كبري لم يظفر بصحيح نقض تدركه النظر الرابع يكون كبرى  
 بالضررب الثالث من الضربيات المتعملة السواليات هكذا  
 انما بين انما هو تكبير الصغري ليريد ان السطح الثالث فلا بد من شرطين  
 احدهما ان يكون الصغري سالبة خاصة لقبول الانتكاس كما عرفت  
 بين وثانيهما ان يكون الكبري الموجبه معناه على النظر المتعملة  
 في السطح الثالث ليحصل النتيجة بشرط انه اذا تصدق الدوام على  
 يكون كبراه من السالبة المتعملة السواليات يجب ان يكون كبري الضرب  
 كذلك النظر الثالث من صغري الضرب الثامن من احدى  
 وكبرى تصدق عليه المعنى العام لان انما هو انما يصفى بغير

والتيه

لا يزال واحد من الضربين والآخر واحد من الضربين والآخر واحد من الضربين  
 العملية الاحدي عشره وضربها في الضرب الثالثه واربعتون في العملية  
 من الضربين الثالثين مع الضرب الاحدي عشره ومن الضرب المربعين  
 والاربعتين مع التلثة السوابك في الرابع والخامس وستون في  
 حصل من الضرب الاحدي عشره مع التلثة السوابك  
 والثامن اثنا عشر حصل من الضربين للثابتين مع التلثة السوابك  
 الضرب اثنا عشر حصل من الضربين للثابتين مع الضرب الاحدي عشره في  
 الاولين لعكس الضرب ان كانت ضربته اودايه او كان الضربان الت  
 المتعكسه السوابك تلامنطقة عامة في الضرب الثالثه وان كانت  
 مقدمه ضربته اودايه والا بعكس الضرب في الرابع والخامس وان  
 كانت اكبر ضربته اودايه والا بعكس الضرب في الخامس والسادس  
 الكثر بالي اصف المذكور في المطلقه السوابك كل في الشكل الثاني بعد الضرب  
 منه السابع كان في الشكل بعد على الكبرى ومنه الثامن كان في الشكل الاول في  
 بعد على ترتيب الجملة ما كانت هذه الضرب المثلثة الاضرب في عملها  
 الثلث المذكور بما ذكره من الطرق كانت لجملة نتائج تلك الاضرب كما بيناها

في الضربين

حل

لا يزال واحد من الضربين والآخر واحد من الضربين والآخر واحد من الضربين  
 العملية الاحدي عشره وضربها في الضرب الثالثه واربعتون في العملية  
 من الضربين الثالثين مع الضرب الاحدي عشره ومن الضرب المربعين  
 والاربعتين مع التلثة السوابك في الرابع والخامس وستون في  
 حصل من الضرب الاحدي عشره مع التلثة السوابك  
 والثامن اثنا عشر حصل من الضربين للثابتين مع التلثة السوابك  
 الضرب اثنا عشر حصل من الضربين للثابتين مع الضرب الاحدي عشره في  
 الاولين لعكس الضرب ان كانت ضربته اودايه او كان الضربان الت  
 المتعكسه السوابك تلامنطقة عامة في الضرب الثالثه وان كانت  
 مقدمه ضربته اودايه والا بعكس الضرب في الرابع والخامس وان  
 كانت اكبر ضربته اودايه والا بعكس الضرب في الخامس والسادس  
 الكثر بالي اصف المذكور في المطلقه السوابك كل في الشكل الثاني بعد الضرب  
 منه السابع كان في الشكل بعد على الكبرى ومنه الثامن كان في الشكل الاول في  
 بعد على ترتيب الجملة ما كانت هذه الضرب المثلثة الاضرب في عملها  
 الثلث المذكور بما ذكره من الطرق كانت لجملة نتائج تلك الاضرب كما بيناها

في الضربين

٢٦

والمجموع وبها تبدأ الناحية العليا من الخطوط من الجدول الرابع الفريزياتي

الضيق	الفريزية
المشروطية العامة	عامة
المشروطية الخاصة	مطلقة
المطلقة العامة	عامة
المطلقة الخاصة	مطلقة
الوجودية العامة	عامة
الوجودية الخاصة	مطلقة
العدمية العامة	عامة
العدمية الخاصة	مطلقة
المستقلة	

الفريزية

جدول الفريزي الرابع والخامس

الضيق	الفريزية
المشروطية العامة	عامة
المشروطية الخاصة	مطلقة
المطلقة العامة	عامة
المطلقة الخاصة	مطلقة
الوجودية العامة	عامة
الوجودية الخاصة	مطلقة
العدمية العامة	عامة
العدمية الخاصة	مطلقة
المستقلة	

مطلقة  
عامة  
مطلقة  
عامة  
مطلقة  
عامة  
مطلقة  
عامة  
مطلقة  
عامة

جدول الفريزي السادس والسابع

الفريزية	عامة
المشروطية العامة	عامة
المشروطية الخاصة	مطلقة
المطلقة العامة	عامة
المطلقة الخاصة	مطلقة
الوجودية العامة	عامة
الوجودية الخاصة	مطلقة
العدمية العامة	عامة
العدمية الخاصة	مطلقة
المستقلة	

عامة  
مطلقة  
عامة  
مطلقة  
عامة  
مطلقة  
عامة  
مطلقة  
عامة  
مطلقة

جدول الفريزي الثالث

الفريزية	عامة
المشروطية العامة	عامة
المشروطية الخاصة	مطلقة
المطلقة العامة	عامة
المطلقة الخاصة	مطلقة
الوجودية العامة	عامة
الوجودية الخاصة	مطلقة
العدمية العامة	عامة
العدمية الخاصة	مطلقة
المستقلة	

جدول الفريزي

الفصل الثالث في الاتصاليات العنصرية من الشطرنج في حقل اقسام  
 الاول ما يتركب من المتصل والمطيع ومنه ما كان التركة في حقل من المتصلين  
 وينقسم الاشكال الادعية فيه لان الاوسط ان كان تابع الصغر  
 مقدم ما يكون هو الشكل الاول وان كان تابعا لها هو الشكل الثاني  
 وان كان مقدمها هو الشكل الثالث وان كان مقدمها في الصغر  
 تابعه الكبير هو الشكل الرابع مع هذا لا يتبع وعدة الصغرى  
 والكيفية والكيفية في كل شكل هذه الاشكال كما في حقل من حقل  
 مثل الاول من الشكل الاول وكل ما كان ابيغ وكل ما كان ابيغ  
 يتبع الاشكال على ان كان ابيغ ليس له اداء الصغرى في التركيب  
 من الشطرنج بل ما يتركب من المعنى سواء يتركب من الشطرنج  
 المحضة اذ من الشطرنج والهلالي واسماه حقه لانه اما ان يتركب  
 او من منفصلين او حلية ومنصلة وحلية ومنفصلة او منصلة  
 ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من متصلين والشركة بينهما اما  
 جري تام من كل واحد منهما وهو المقدم بجاهه او انما بجاهه  
 جري وعين تام منهما ابيغ من المقدم او ابيغ تام من احدتهما

من اقسام هذه الثلاثة اقسام لكن المراد بالبطون من الاول وهو ابيغ التركة في  
 تام من المقدمين وينقسم ايضا الى اشكال الادعية لانه الاوسط وهو ابيغ  
 كان تابعا للصغرى مقدم ما يكون الكبير هو الشكل الاول وكقولنا انما كان ابيغ  
 وكل ما كان ابيغ وفين بكل ما كان ابيغ وان كان تابعا لها هو الشكل الثاني  
 كقولنا انما كان ابيغ وفين بالتركة اذ كان حقيغ وفين بالتركة اذ كان ابيغ  
 وان كان مقدمها هو الشكل الثالث كقولنا انما كان ابيغ وفين بكل ما كان  
 حقيغ وفين فقد يكون اذ كان ابيغ وفين وان كان مقدمها في الصغرى تابعه الكبير  
 فالرابع كقولنا انما كان ابيغ وفين وكل ما كان حقيغ وفين فقد يكون اذ كان  
 ابيغ وفين وشرايط انتاج هذه الاشكال في الحقل من غير فرق في حقل من حقل  
 الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبير وفي الثاني اختلا مقدميه كالكيفية  
 الكبير وفي الثالث اختلا مقدميه الكيفية والكيفية الكيفية  
 فان صغرى منها حقه لانه اناج الصغرى والحلقة الواضحة جريه الكبير وهو  
 مقبولة الشطرنج وكذلك حال البقية في الكيفية والكيفية فيكون نتيجة الصغرى  
 من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سلبية كلية وعلى هذا القبيل  
 القسم الثاني ما يتركب من المنفصل والمطيع منه ما كان التركة في حقل من حقل

من

من القديسين كقولنا اما ان يكون اكله او كل من يبيع اكله  
اب اكله ده او كل من لا يستحقه ظلوا الى تعين مقدمي التاليف ومن اكله  
ويصدق في الاستحسان له والشرايط المعتمدين على طهارة ههنا مقيد  
الضم اقسام الاقربى الشرايط ما يتركب من منفصلين وهما  
ثلاثة اقسام لانه التركة بينهما اما في نام منها ابي في عين نام منها ابي في نام  
من احد ههنا عين نام من الاقربى لان المصلحة من ههنا اقسام ما يلو الشرايط  
تسمى عين نام من المقدسين وشرايط ايجاب المقدسين وكلية احدهما  
ينفع لظواهرهما كقولنا اما ان يكون اكله او كل من يبيع اكله او كل من لا يستحقه  
اما كل ده او كل من يبيع اكله اب اكله ده اما اما كل اكله او كل من يبيع اكله  
لا يستحقه ظلوا الى تعين مقدمي التاليف ههنا اكله او كل من يبيع اكله  
اي اكله او كل من يبيع اكله او كل من لا يستحقه ظلوا الى تعين مقدمي التاليف  
اصدي طهارة كل واحد منهما واقفا لانه من المنفصلة ههنا اكله او كل من يبيع اكله  
لانا العرف المشاركة فان كان العرف ابي لك رده ههنا اكله او كل من يبيع اكله  
وان كان العرف المشاركة فان كان العرف ابي لك رده ههنا اكله او كل من يبيع اكله  
الطرفان المشاركة على الصدق يصدق نتيجة التاليف ههنا اكله او كل من يبيع اكله

واما ههنا وكل من يبيع اكله او كل من لا يستحقه ظلوا الى تعين مقدمي التاليف  
الافضل والجليل صادقة في ضمن الاقربى ههنا ههنا ههنا ههنا ههنا ههنا ههنا ههنا  
مع ما يتبادر له من طهارة وبيع النجاسة للظواهر واقاد الحان تبايع النجاسة مختلفة  
ليكن المنفصلة مانعة لظواهر كقولنا اكله اب وامامه وامامه وكل من يبيع اكله  
وكل من يبيع اكله اكله وامامه وامامه من ويوجب صدق احدهما والمنفصلة  
ما يتبادر له من طهارة وان كان يكون له الحيات اقل من ابي الا ان يصدق في التاليف  
واحد والمنفصلة ذات ههنا وبين ومانعة لظواهر مشاركة لظواهر احدهما  
كقولنا اما كل من يبيع اكله او كل من لا يستحقه ظلوا الى تعين مقدمي التاليف  
لانه المنفصلة لما كانت مانعة لظواهر جيب صدق احدهما فافهم ههنا  
اما كل من يبيع اكله او كل من لا يستحقه ظلوا الى تعين مقدمي التاليف ههنا اكله او كل من يبيع اكله  
طهارة وهما صدق التاليف يصدق نتيجة التاليف ههنا اكله او كل من يبيع اكله  
فالواقع لا يخلو عن ههنا انضم لجانسه ما يتركب من منفصلة  
والاشراك اما في نام من المقدسين او غير نام منها وليكن اكله او كل من يبيع اكله  
منه ما كان المنفصلة صدق في المنفصلة ههنا اكله او كل من يبيع اكله  
كان اكله او كل من يبيع اكله او كل من لا يستحقه ظلوا الى تعين مقدمي التاليف

انه ومانعة الخلق فيجب ان يكون انما يكون في ذلك الموضع نقصان  
 اشق اما طيارا على استلزام ذلك المطلوب من الثالث مثلا انما يكون في ذلك  
 ده اورد ومانعة الخلق فيجب انما يكون اب فاما في ج ه اورد في الانضمام في  
 الامتياز لا في الارتفاع التي علمنا ان في المنطق احي اقسام اخرى في  
 ثابته من المتصلة والمنفصلة والذاتية بينهما اما في ج تام منها اذ في ج ه  
 معها اذ في ج تام من اديها في تمام من الاخرى في تمام اقسام ثلثة انما في ج ه  
 الا وبن وكن منها ينقسم لانه المتصلة هي اما ان يكون صغرى  
 كبرى كمن المتطوع منها لا يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى  
 الا ان هو لا يكون الذاتية في ج تام من المنفصلة اما مانعة الخلق  
 مانعة لائق فان كانت مانعة الخلق فقولنا انما في ج ه واما او يكون  
 ج ه او ه ومانعة الخلق فيجب انما او قد يكون اما اب او ه لان ج ه لان ج  
 لا يرد ه وهو من الاجتماع مع ه لجانا او ج فيكون اجتماع اجتماع  
 لان اشاع الاجتماع المذموم اما ان في الحياة واذ انما في اجتماع  
 كما في المثال المفكوك والمنفصلة مانعة الخلق فيجب انما في اجتماع  
 كان نقصان الا في ج ه وهو في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه

امانة

انما انما في ج ه وهو في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 استلزام عين من ثلثة الخلق في ج ه وهو في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 نقصان كل واحد منهما عين الا في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 الاوسط الطريق استلزام من الشكل الثالث ان نقصان اب قد يكون غير  
 وهو المطلوب والثا هو ما يكون الذاتية في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 مانعة الخلق فقولنا انما في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 فاما في ج ه او ه لان ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 اما في ج ه او ه لان ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 استلزام كل ج ه او ه لان ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 وهو لفظ هذا كلام اجمالي في الاثر في النظمية اما انما في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 لا يليق المحصولات الفصل الرابع في القياس الاستثنا في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 ان القياس الاستثنا ما يكون عين النتيجة او يقضيها كوايد بالفضل لئلا  
 النتيجة او يقضيها اما مقدم من مقدماته وهو محال لان ايات النتيجة  
 او يقضيها او ج ه من مقدمتيه والمقدم التي ج ه مانعة تكون شروط  
 فالقياس الاستثنا في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه

او في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 او في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 او في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 او في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه  
 او في ج ه مستلزم لطريق المنطق فيجب انما في ج ه



الظهور الذي هو في القياس استنادا لما استعمله الشيخ استثناء عن مقدمه عين  
واللازم انفكاك اللزوم عن اللزوم فبطل اللزوم واستثناءه فيبقى القياس  
واللازم وجود اللزوم به وان اللزوم فبطل اللزوم ايضا وقد التفتي في هذا  
بشيخ استثناء عن التاكيد في المقدم والاستثناء فيبقى القياس لان  
من المقدم فبطل من وجود اللزوم وجود اللزوم ولا من عدم اللزوم عدم  
وان كانت منفصلة فان كانت حقيقة تقع استثناء اي في كون حقيقة الاستثناء  
التي بينهما استثناء فيبقى جرمي كان عين الاستثناء لظهورها فيكون ظاهرا  
سابع استثناء باعتبار استثناء العين واستثناء باعتبار استثناء اليقين  
انما ان يكون هذا لغيره وجا وفي كونه في هو ليس به كونه ليس به في  
كانه في هو ليس به كانه ليس به في هو ليس به وان كانت ما نفع لظهور  
ان كانت استثناء في عين اي جرمي كان حقيقة الاستثناء الاجتماع بينهما  
استثناء حقيقة شئ من جرمي بينهما في الاخر بل ان ادفعها فيكونها في استثناء  
العين كقولنا انما ان يكون هذا في جرمي هو ليس به في عين  
كانت ما نفع لظهور القسم الثاني في استثناء في جرمي عين  
ادفعها لان استثناء عين شئ من جرمي في الحقيقة لا مكان اجتماعهما

في عين  
استثناء عن المقدم  
انما ان يكون هذا في جرمي هو ليس به في عين  
الاجتماع بينهما  
استثناء في عين اي جرمي كان حقيقة الاستثناء الاجتماع بينهما  
استثناء حقيقة شئ من جرمي بينهما في الاخر بل ان ادفعها فيكونها في استثناء  
العين كقولنا انما ان يكون هذا في جرمي هو ليس به في عين  
كانت ما نفع لظهور القسم الثاني في استثناء في جرمي عين  
ادفعها لان استثناء عين شئ من جرمي في الحقيقة لا مكان اجتماعهما

هذا بينه وبين جرمي استثناء اليقين عند انما ان يكون هذا في جرمي هو ليس به في عين  
هو ليس به كونه ليس به في عين  
القياس للقياس مركب من مقدمتين متقدتان بينهما نتيجة وهي مع المقدمة  
نتيجة اخرى وتعلم جرمي ان يحصل المطر ذلك انما يكون اذا كان القياس  
حجاج مقدماه او احدهما لا يقياس عن الامان فيقال ان القياس هو  
يقول هناك قياسا منتهى محضه لفظا ولا حقي قياسا من ثباته في  
تلك القياسات في موصول السابح ووصول السابح بالمدد ما لفظا في كل  
كل جرمي في كل جرمي في كل جرمي في كل جرمي في كل جرمي في كل جرمي  
موصول السابح لفظا عن المقدم في الذكر وان كانت جرمي من جرمي  
كقولنا كل جرمي في كل جرمي في كل جرمي في كل جرمي في كل جرمي في كل جرمي  
قياس الحلف قياسا بطل باطلا فيقيسه وانما سمي خلفا اي اطلاقه  
في نفسه بل انه يقع الباطل في تقدي عدم حقيقة المطر وهو مركب  
احدهما الباطل انما ان من عقده وطبوعه في استثنائه ولكن المطر  
في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي  
في جرمي ان مقدمه صادقة في نفس الامر بل ان جرمي في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي في جرمي

في عين  
استثناء عن المقدم  
انما ان يكون هذا في جرمي هو ليس به في عين  
الاجتماع بينهما  
استثناء في عين اي جرمي كان حقيقة الاستثناء الاجتماع بينهما  
استثناء حقيقة شئ من جرمي بينهما في الاخر بل ان ادفعها فيكونها في استثناء  
العين كقولنا انما ان يكون هذا في جرمي هو ليس به في عين  
كانت ما نفع لظهور القسم الثاني في استثناء في جرمي عين  
ادفعها لان استثناء عين شئ من جرمي في الحقيقة لا مكان اجتماعهما

والقياس لا يقتضي لزوم تصديق بل يمكن على ما قيل في الحقيقة  
 مقدمة للقياس لاقتضاءه وتسمى تلك مقولاً لكن ليس المقصود على ما قيل  
 على ما قيل من اخرج ينتج ليس على ما قيل وهو المظهر الثالث المشترك وهو المظهر  
 لوجوده في الوجود من حيث ذاته لا اشتراط الحكم على الوجود في الشيء  
 وانما في ذلك الشيء بل لان الحكم لو كان موجوداً في جميع جزئياته لم يكن مشتركاً  
 بالقياس فيما يتبعه على الأقل مقدمة مما يجعل لا يتبع في ذلك كما قيل في  
 محركاته الاصل عند الموضع لان الامتنان والبهائم والجماد كذلك وهو  
 بعيد التبين لجان وجوده في الامور يتغير او يتكون على حكمها  
 لما اشترى كالتصاحف في معاد ذلك الرابع القبول وهو انبثاق الحكم  
 بما جرى في الوجود في غير ما جرى في الشيء مشترك بينهما فالقبول يتبعه قياساً في  
 الاول والثاني في اصله والمشاركة على وجهها كما هي الاصل في العالم من حيث  
 حادته كما يتبع في الوجودات لا يتوقف هذه العلة موجه في العالم  
 العالم حاداً لانه مؤلف مما اشترى عليه المشترك في جميع احداهما الذي  
 وهو اشترى في الشيء في وجوده او عدمه كما هي الحال في الموضع الثالث  
 وهو ما اشترى في الوجود ما عدا ما اشترى في الوجود في الموضع الثالث  
 وهو ما اشترى في الوجود ما عدا ما اشترى في الوجود في الموضع الثالث

تعد في الاصل في الشيء الذي  
 عند الشيء الذي لا يشترط  
 والسبب في ذلك وهو ان الشيء  
 لا يشترط في الوجود في الشيء  
 انما لا يشترط

فكوت

تكونه الثالث علة للثاني وثالثها السبب والقياس هو ايراد اصناف  
 واحاط بعضها التبيين التي العلة كما في كونه في الشيء الثالث  
 والثالث بالتحويل لان صفات الواجب يمكنه وليست عادية فمتبين في الوجود  
 والوجوبان ضعيفان اما الدينان فلان في الوجود من العلة الثانية  
 المساوي مداد للموضوع انه لليلة واما السبب والقياس ليس لمداد ايضاً  
 والاشياء في ان يكون العلة عنه ما ذكرت مع انهم صححوا كقولهم انه  
 المشترك اذا كان علة في الاصل بل في ان يكون علة في الشيء كما ان يكون  
 خصوصية الاصل شرطاً للعلية وخصوصية الشيء مانعة عنها  
 فيها جتان في كما يجب على المنطقي السقوط في صورة الافة في  
 النظر في موادها الطينة حتى يمكن الاحتراز عن الخطا في الحكم من حيث  
 الصورة والمادة ومواد الافة اما يقينية او غير يقينية واليقين هو  
 اعتقاد الشيء بانته كإمام اعتقاده بانته لا يمكن ان يكون ذلك الاعتقاد  
 مطابقاً لنفسه في غير ذلك فالعبد لا يرى في الشيء شيئاً مما هو  
 وبالثلث اعتقاد المظن ان اليقينية فضره ويات في بيانه اوضح  
 وفطرات واما العلة في انفسه لا كما مضى في اليقينية اما العلة

فكوت

فكوت

العقل هو العلم بالاشياء المتكلمة في العلم فان كان الحكيم هو العقل  
 فاما ان يكون حكم العقل مجرد تصديق مما سميت تلك القضايا او بالقول العلم  
 من غير تجليات لم يكن العلم مجرد تصديق بل هو سلطة فالقول ان لا يثبت  
 بواسطة من الذهن عند تصور هذا ان لم يكن بل القضاء بايجاد المبدأ  
 أيضا يافنا ساهما معها لقولنا لا بد ان يكون في صدور الادوية والحروف  
 للانقسام عينا وبنية الحلال ورب ذننه ان الادوية مفصلة بناتين  
 منقسم بتساويين فيوزج في قضية يناسها معا في الذهن وان كان ظاهرا هو  
 هو المشاهدة فان كان من الواسع الظاهر سميت حسيات كحكمة ان الشمس  
 معينة وان كانت من محسوس الباطنة سميت وجوبيا كالحكمة باليتا حيويا  
 وان كان سميا من الحكيم العقل الحسن الى ان يكون حقل السمع او غير ذلك  
 حقل السمع من الموهبات وهي قضيا بالحكم العقل بها بواسطة السمع فحس  
 كبر استمال العقل نواظره على الكذب كالحكم بوجود ملكة وجداد وبيع الشهادة  
 عيني منصرفه بعد بل الحكم بجبال العدد حصول اليقين ومن الناس من عين  
 الموهبة تدليس شي وان كان فيه حقل السمع فاما ان يحكم العقل في امور  
 المشاهدة مع بعيدا لا يتبع فاه اصطلح في الحكم بان السبب في

بواسطة مشاهد مكررة وان لم يخبر بالاشياء المشاهدة من هديت الحكم  
 بان نور القمر يتفاد من الشمس فتختلف شكله من نورية خارجة الا ان  
 الشمس بان وبعد ان يحدس هو سر من الاستغناء عن المبادئ للقطر وبقية العلم  
 فان يتبعه ان الذهن حلي المبادئ ويجمعها عن المبادئ فالقضية من كل  
 المدس في الحركة ينداهل ولا يشك فيه شي فان الحركة تدعى بالوجود والشيء  
 يند له الوجود وحيققتان يسبح للمبادئ لحيته الذهن فيحصل الطبيعة  
 والحداثة البت حجة على العين على ان لا يحصل له المدس التخي بتم الوجود العلم  
 جهلا بالقياس المؤلف في عبادة مساهلة بل الهمها هو القياس المؤلف  
 من احاطت ابدا وهي الصفة بالاشياء وبواسطة من التغيرات والمد الآدمية  
 في سبيل ان يكون غلة البتة الا ان المبدأ صغير في الذهن فان كان مع ذلك غلة  
 تلك في الخارج ايضا من بهان لحي الامة يعطي البتة في الذهن والحدائق لبقا  
 هذا متعقبا الاضداد حكي من هذا الحكي متعقبا الاضداد الى الامة غلة الشئ الحكي  
 في الذهن خارج وان لم يكن ذلك ان يكون عليه البتة ان الذي هو في هان  
 لانه يعيد اليه البتة فان وولبتها الفقدان هذا الحكي من تحكي من متعقبا  
 بالاضداد فهذا متعقبا الاضداد والحق ان كانت غلة البتة تعقل الاضداد والذ

(Marginal notes in Arabic script on the left edge of the page)



تصا لا يتناهي لان الوهم المحي بالشيء قد يتردد في  
حق ان احكام العقل بما لم يقنع عند هذا من ذلك العقل  
وتكذبهما احكاما لهم في البناء بالاولى وله كذا مع  
يركذنه بيا عد العقل النجوة لتقضي احكامه في الوهم المحي  
الوهم مع انه موافق للواقع المتيقن والحق الاختصاصه  
لا يختصه كادى من العقل والوهم المحي ككل عدو كذا  
المركب ياتي مع حسنة والعرض منه تعذيب الحصر واستكبر  
معنى الاختصاصه والخطية المغالطة استنادها  
وان يكون في هيئة افعالها من طبع الكيفية او طرية كما  
فان يكون العقل مع مقتضاه من احوالها في المقتضيات  
فما ككل انسان صحاحا ان يكون بعض المقتضيات  
وتشبه بالقدرة وشبه القادة القادة اما من حيث  
كفها المصير في الحداد في كذا وكذا وكذا  
في الحجة ههنا كل انسان في كذا وكذا وكذا  
الانسان من اهلها في كذا وكذا وكذا

تصدق عليه ان انسانا ومن ذلك في الطبيعة مقام الكمية لقولنا  
ان انسان حيوان من جنس البهائم لاننا نجعل بهما في العباد ونفاد  
لكن في كذا وكذا ثابت الاشارة الى ان ثابت في كذا  
لكن يكون كذا وكذا الاشارة الى ان ثابت في كذا  
مكان الحادجيات لقولنا كذا وكذا وكذا  
له حدث وكذا وكذا في كذا وكذا  
وكي موجودي الذهن قائم وكذا في كذا وكذا  
عرض لنتيج ان يكون عرضة من كذا وكذا  
الطبيعة مقام الكمية من بيننا في كذا وكذا  
التي الذي هو الكمية من بيننا في كذا وكذا  
ان قال بالجليل في كذا وكذا  
وياد واصل ان المصير في كذا وكذا  
كذا وكذا من كذا وكذا  
العلم كذا وكذا في كذا وكذا  
يكون العلم متقدرا في كذا وكذا

العلم  
العلم  
العلم  
العلم  
العلم  
العلم  
العلم  
العلم  
العلم  
العلم

العلم وهو إما مقبول أو متاخر بقا أما المقبول فهو الذي هو موضوع  
 وادعى لها وهو الصفة الذاتية واما المتاخر فبما آما يبتدئ بنفسها  
 علمها متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المسوية لثلاث أضلاع متساوية  
 واما بين بينه بنفسها فاذ عن المتعلمين والحقين فمن سمي بالعلم موضوع  
 ان يحصل بين كل نقلين خط مستقيم وان يلقبها بالمتساوية وانك مستقيم  
 كقولنا ان نقل يمتد على كل نقطة استثناء اى ان يكون الموضوع هو العلم  
 على حدة فظي له ان اريد به التصديق الما فيه هو ليس من اجزاء العلم  
 فوقف العلم عليه بل هو من مقتضى ما ليس على علمي وان اريد به  
 الموضوع هو ليس من ايقاد وليس على اى بالاشكال واما كمال في  
 التي يبين عليها العلم ان كانت كسبه وطما موضوعها وهي كالت  
 فقد يكون موضوع العلم كقولنا علم مقدار اما مقدار المقداد  
 المقداد موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع العلم هو علم  
 كما مقدار سطح السطح في موضع ما يحيط به الطرفان في المقادير  
 وقد اخذ في الشئ مع كونه مستطاب السطح وهو من ذلك وقد  
 موضوع العلم مع من ذلك كقولنا كل خط يمكن تنصيرها

وقد يكون نوع موضوع العلم مع من ذلك كقولنا كل خط يمكن خطا  
 واما بقى جسيته فاما بيان واما بيان اما الخط في نوع من المقادير  
 من الشئ مع فاما على خط وهو من ذلك وقد يكون نوعا قابلا  
 مثل فان ذواياه مثل فامتنق فامتنق عرض ذات المقداد  
 وهو الخط في نوع من ذلك كقولنا كل مثل متساوي الساقين فاما  
 عدته متساويان هن موضوعات المثل والخط في الامور  
 امر اى جنى بها ان اى اية الموضوع العلم فلا بد ان يكون  
 موضوعها هذا المشاع ان اى جنى اللذ مطالبها بالهوان لا الالى  
 البتة لثقل كفى هذا اى ما وردناه اى اى هذه  
 والحد لله الجليل وغيره ان  
 والصلى على البشر على الاحلاق  
 لهم مقام الاخوان  
 في تاريخ نبينا  
 الحبيب  
 من هذا

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the number 100 and other illegible script.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

من يقرأ القرآن الكريم  
يكون له اجر كبير  
والله اعلم بالصواب

سنة ١٢٠٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

١٢٠٠  
١٢٠١  
١٢٠٢  
١٢٠٣  
١٢٠٤  
١٢٠٥  
١٢٠٦  
١٢٠٧  
١٢٠٨  
١٢٠٩  
١٢١٠

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

Handwritten marginal notes at the top of the left page, including the number 1047 and other illegible script.

Main text on the left page, written in Arabic script, discussing logical or philosophical concepts.

Extensive handwritten marginal notes on the left side of the page, written in a smaller hand.

Main text on the right page, written in Arabic script, with several lines underlined in red ink.

Handwritten marginal notes on the right side of the page, written in Arabic script.

فلا بد ان يكون الكلام مفصلا عن غيره فيكون  
بطلان كلف في اللغة فيدم 2 ان يكون المفرد  
جزا من كتب اللغة لا يجوز منه وان دفع الحد  
عادا للدليل كما في المصنف ان المقصود بيان  
احضار الرسالة في الاشياء والاشياء الحاصلة في  
الكلام ان هذه الرسالة تخاصة هذا الفن  
في هذا الفن يبين به ان يتبين كلمة الاشياء  
هذه الرسالة يبين بها ان يتبين عليها اما الصم  
فطاهر واما الكبري فلا في ما في غيره كلف  
في قوله او من حيث المادة هو الخاتمة او دعه  
ان الخاتمة كما ذكرت او لا في المادة او في الكلام  
عادا مادته في الخبر في اشياء المادة فقط  
اجيب ان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها واما  
اخر الكلام فانما ذكرت فيها بما اذا جعل  
في الاجزاء الذي هو المقصود لاخذ في غيره  
منه بل بالمتمة منها انما هو لان اللغة  
منه بل بالمتمة منها انما هو لان اللغة  
منه بل بالمتمة منها انما هو لان اللغة  
منه بل بالمتمة منها انما هو لان اللغة

مقدمات

في

والتي فيها كما في المصنف في وقيلها وكذا الذي في  
فلا بد ان يكون الكلام مفصلا عن غيره فيكون  
بطلان كلف في اللغة فيدم 2 ان يكون المفرد  
جزا من كتب اللغة لا يجوز منه وان دفع الحد  
عادا للدليل كما في المصنف ان المقصود بيان  
احضار الرسالة في الاشياء والاشياء الحاصلة في  
الكلام ان هذه الرسالة تخاصة هذا الفن  
في هذا الفن يبين به ان يتبين كلمة الاشياء  
هذه الرسالة يبين بها ان يتبين عليها اما الصم  
فطاهر واما الكبري فلا في ما في غيره كلف  
في قوله او من حيث المادة هو الخاتمة او دعه  
ان الخاتمة كما ذكرت او لا في المادة او في الكلام  
عادا مادته في الخبر في اشياء المادة فقط  
اجيب ان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها واما  
اخر الكلام فانما ذكرت فيها بما اذا جعل  
في الاجزاء الذي هو المقصود لاخذ في غيره  
منه بل بالمتمة منها انما هو لان اللغة  
منه بل بالمتمة منها انما هو لان اللغة  
منه بل بالمتمة منها انما هو لان اللغة

المقدمات  
اعني المقصود  
والصم والكبري  
مشتركة ما في الكلام  
٣٣٣ ٣٣٣ ٣٣٣  
وان كان الا في غيره  
التي فيها وكذا الذي  
من الوجوه انما اشارة

٣٣٣ ٣٣٣ ٣٣٣  
٣٣٣ ٣٣٣ ٣٣٣  
٣٣٣ ٣٣٣ ٣٣٣  
٣٣٣ ٣٣٣ ٣٣٣

من تصور الخي من لانه علم باصوره فربما احسن  
او احيى الكلام من حيث الغراب والبناء حصل عند  
مقدمته كونه في ان كل مسألة من مسائل الخي  
مدخل في تلك المعرفة فادارة عليه مسألة متبينة  
تلك بذلك من ان يعلم ان مسائل الخي بان يفكر  
فيها مسألة لها ما دخل في معرفة الخي الكلام وما لها  
كل مسألة كذلك في من الخي في هذه المسئلة من الحق  
وكذا ان تصور المتخيل بانها آله قانونية فهم  
مراعاتها الذين عن الخطا في القدر حصل عنده موقفة  
كيفية في ان كل مسألة يتكهنها في ما استعملها  
مدخل في تلك المعرفة ولكن بذلك من ان يعلم مسألة  
وتمتد لها عن غيرها كذا انما وبالجملة ان تصور  
براهين عند عرف خاصة وعلم ان كل مسألة منه  
طاهر في تلك الخاصة وبذلك يفكر اذا الدقة  
فيها من ان يعلم انما في قدره انما في  
وقد علم في ذلك في تصور الخي في حصول  
بالعلم في مسائل الخي في الخي في الخي في الخي

الميقول

بجزء

بدل الشرح  
معتبرة

فيها بالعلم ما تصور من تصور الخي في الخي  
كصوره الانسان ويكون متقدما بلا نسبة كصور  
الانسان والكائن مع لينة ايضا اما تفيدته  
كاحسن الناظر او اضافية نحو فلا مزيد واما  
فانما غير خبرية كقولك احرف واما خبرية فيك  
فيها فان كل ذلك من التصورات لحقوقها عن  
الكلمة واما اجزاء الشجرية فليس فيها الحكم ايضا  
ووضا فادراكها ليس متقدما بالفعل بل  
بالقول الغريبه كما في قوله واما تصور  
حكمه هذا التصور لا يمكن ان يكون متقدما  
لا بد من تصور الحكم به والنسبة لطبيته  
عنه انما في حكمه به كما في قوله واما تصور  
هو في شرا في شرا احدى التصورات في شرا  
والضمير في شرا في شرا في شرا في شرا  
حكمه فاحسن لان التصور الذي هو مشترك  
في التصور والاشكال فان عدم الحكم في  
بالعلم في الخي في الخي في الخي في الخي  
في ذلك التصور اما العلم في الخي في الخي

تكون

المعلوم عليه

لولا

في علم النفس والاشياء النفسانية  
من ان العلم ان يقسم عليها فان قلت مطلق النفس  
للعلم كما يتضح به في الفنا في الامتاع بتقسيم  
ثم يعرف ما في ذلك هو في حقيقة شئ من ذلك  
الغالب في زمان النبوة على ان النفس هو المهرق  
شويان للحاجة دون تعريف لانه معلوم بوجه  
ما ذكره كانه تقسيمه او الشبه على ان  
تقسيمه بل ذلك مشهور بتقسيم مطلق النفس بل يعلم  
ان النفس في ذلك من غير ان يشرع بالاشياء قوله فيها  
على ان النفس كما يطلق له اسم فان قلت تقسيمه  
لما خصه فقط ولا يصح منه حكم بل في العلم  
المشهور او مشترك بين هذين القسمين متعين  
تارة باقوان الحكمت تارة بغيره فتعلم  
يدل ان النفس مطلق على ما ياد في العلم ويعبر  
المشهور في الحاجة ذلك لا ان يعرف يطابق  
الشيء هو ان المقصود فقط واما ان النفس  
فمنها المشتبه بذلك من المشابهة  
المشهور في العلم والاشياء النفسانية

من ان العلم ان يقسم عليها فان قلت مطلق النفس  
للعلم كما يتضح به في الفنا في الامتاع بتقسيم  
ثم يعرف ما في ذلك هو في حقيقة شئ من ذلك  
الغالب في زمان النبوة على ان النفس هو المهرق  
شويان للحاجة دون تعريف لانه معلوم بوجه  
ما ذكره كانه تقسيمه او الشبه على ان  
تقسيمه بل ذلك مشهور بتقسيم مطلق النفس بل يعلم  
ان النفس في ذلك من غير ان يشرع بالاشياء قوله فيها  
على ان النفس كما يطلق له اسم فان قلت تقسيمه  
لما خصه فقط ولا يصح منه حكم بل في العلم  
المشهور او مشترك بين هذين القسمين متعين  
تارة باقوان الحكمت تارة بغيره فتعلم  
يدل ان النفس مطلق على ما ياد في العلم ويعبر  
المشهور في الحاجة ذلك لا ان يعرف يطابق  
الشيء هو ان المقصود فقط واما ان النفس  
فمنها المشتبه بذلك من المشابهة  
المشهور في العلم والاشياء النفسانية

ان وجد ذلك ان م

كما قيل في قوله تعالى **ادراك** و**ادراك** <sup>ان</sup>  
 النية ليست بما افقته وليس هذا الادراك  
 سلبا لانه شك ان ادراكه وقوع النية لا  
 يجب ان يتاخر عن ادراك النية بلية كما قيل في  
 ادراكها عن ادراكها **ادراك** ويجوز ان  
 خاف في تاييد ادراك النية وادراكه من الكتاب  
 وادراك النية من غير الكتاب **ادراك** النية  
 المحكي به في الادراك الذي سمي **ادراك** شك  
 ثابت في ادراكها يحصل ادراك النية طوية  
 بدون الحكم فان المشكك في النية الحكم منزه  
 عن وقوعها ولا وقوعها حصوله ادراك النية طوية  
 نظما ولم يحصل ادراك النية **ادراك** كما يتبين  
 جزمها وتلك مقول وقوع النية وتوهم عدم جزمها  
 وانما يحصل ادراك النية طوية وفي جانب  
 السكوت امر هو حاصل الحكم النية **ادراك**  
 النية من الحكم السلب **ادراك** عدم وقوعها  
 وهو **ادراك** النية حصوله ادراك النية طوية  
 كما قيل في قوله تعالى **ادراك** النية طوية

فانه فصل له ادراك  
 النية طوية عن حكم النية  
 ٣٣٢

فان ادراك النية من الحكم النية **ادراك**  
 عند متاخر المنطقية **ادراك** ان الحكم  
 فعل من افاد اليقين المتأخر عنه بانها على  
 الالفاظ التي يعرف بها عن الحكم يدل على ذلك  
 كالاتنا والافعال والانتى **ادراك** النية طوية  
 وغيرها ولحق انه ادراك لاننا اذا احضرنا  
 وجدنا علمنا انما بعد ادراك النية طوية  
 العملية والافعالية والافعالية لم يحصل لنا  
 ادراك ان تلك النية واقعة اي مطابقة لما  
 في الوجود او ادراكها لئلا يكون في غير نطاق  
 ما تصف الامر **ادراك** لان ادراك النية  
 لا يكون افعالا وذلك لان الفعل هو الثاني  
 والحاد الاثر في غيره والافعال هو الثاني في  
 الامر فلا يصدر عن احد في الوجود طوية  
 واملان **ادراك** النية طوية فانما يصح ادراك النية  
 باستيقاض النية لقوم الاصله من النية  
 ادراك النية طوية **ادراك** النية طوية  
 مقومة للذات ويكون **ادراك** النية طوية

نفس

نفس

ادراك

روى الحكماء في التصديق هو الذي يصدق به  
هو الحق لان تقيم العلم الى هذين القسمين  
هو لا مبادئي واحد منهما عن الاخر بطريق  
خاص يستحصل به ثمرات الادراك المستفيضة  
بغيره بطريق خاص يوصل به الى حقيقة المنقضية  
لما اقسامها وما عهد هذا الادراك له طريق واحد  
يوصل اليه وهو القول الشارح تصور الحكم  
عليه وتصور الحكم به وتصور النسبة الحقيقية  
بشأنها لسائر التصورات في الاستحصاء بالحق  
الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم  
الجموع تسمى اقسام العلم المستفيضة  
بالصدق لان هذا الجموع ليس هو العلم  
من لا خطا معصا الفن اغني بان الفرق للعلم  
لما العلم بلست عليه ان الواجب تقسيمه الى خمسة اقسام  
الطريف يكون حكمه احد قسمين المستفيضة  
تصنيفه هو مجموع القسمين امور متعددة  
من اول القسم الاخر واذا ثبت هذا فنقول ان  
احد قسم العلم هو الذي يصدق به العلم بالادراك

تطلقا اما ان يكون ادراكا بان النسبة وتصديق  
بواقعة واما ان يكون ادراكا لعنيفة لك فالاول  
يسمى تصديقا والتصديق واذا اردت تقسيمه  
على هذا الحكم فاما قلت العلم واما ان يكون ادراكا  
اربعه في الحكم عليه والحكم به والنسبة الحقيقية  
وكن تلك النسبة واقعة او ليست بواقعة واما ان  
ان يكون ادراكا هو غير ذلك الادراك المذكور  
هو التصديق الثاني هو التصديق واما تقسيم الحكم  
فلا يصح على مذهبي كما ان تقسيمه لان التقسيم  
عندهم هو مطلق وحده لا النسبة الذي محكمه  
على مذهب الامام ايضا وبيان ذلك ان حاصل  
ما ذكره المصنف ان احد تسمي العلم هو ادراك  
غير مجاميع الحكم والقسم الثاني هو ادراك الحكم  
الحكم به وعليه ان تصور الحكم عليه وحده او  
مع غيره فيلزم ان يخرج عن القسم الاول  
باعتبار الثاني فيكون تصور الحكم عليه  
تصديقا وكذا الذي يكون تصديق الحكم  
وغيره تصديقا ويكون النسبة الحقيقية

مقالة



انما قيل في تعريفه ان  
 هو الذي لا يتغير ولا  
 يتبدل ولا يمتد ولا ينقطع  
 ولا ينفك ولا ينفصل ولا  
 يتجزأ ولا يتركب ولا  
 يتولد ولا يتوولد ولا  
 يتغير ولا يتبدل ولا  
 يمتد ولا ينقطع ولا  
 ينفك ولا ينفصل ولا  
 يتجزأ ولا يتركب ولا  
 يتولد ولا يتوولد  
 ...

كما هو المشهور  
 ان الله واحد لا شريك له  
 والقيوم  
 ذلك  
 الحاضر

ملحق م

انما قيل في تعريفه ان  
 هو الذي لا يتغير ولا  
 يتبدل ولا يمتد ولا ينقطع  
 ولا ينفك ولا ينفصل ولا  
 يتجزأ ولا يتركب ولا  
 يتولد ولا يتوولد ولا  
 يتغير ولا يتبدل ولا  
 يمتد ولا ينقطع ولا  
 ينفك ولا ينفصل ولا  
 يتجزأ ولا يتركب ولا  
 يتولد ولا يتوولد  
 ...

بيوت م

داما على عبارة القوم فهو وارد  
 غير متوقف

الصدق في العلم والصدق في القول  
مطلقا اما في العلم في كل يوم  
وادب في معرفة ما يقابلها مع  
قال العلم عن معنى الادراك مطلقا  
فلا يقتضيان ان يكون الصدق في  
فقط والصدق مع الظاهر ولما ان  
الصدق اعني ما اعتد به من  
عليه صدقانه جعل المصدق فقط  
عدم الكسوف من غير ان يصدق  
في مفهوم لفظ المصدق فقط  
وتدغم اليه فيما زيدا ويجعل  
فالمصدق عنده معنى واحد  
في لفظ المصدق انما يفهم من  
الصدق انما يدغم في الاعيان  
عن نفس المصدق انما هو  
كلام في هو المصدق فقط  
المصدق مطلقا فانما  
المصدق مطلقا

فاتضح

انا

الصدق في العلم والصدق في القول  
مطلقا اما في العلم في كل يوم  
وادب في معرفة ما يقابلها مع  
قال العلم عن معنى الادراك مطلقا  
فلا يقتضيان ان يكون الصدق في  
فقط والصدق مع الظاهر ولما ان  
الصدق اعني ما اعتد به من  
عليه صدقانه جعل المصدق فقط  
عدم الكسوف من غير ان يصدق  
في مفهوم لفظ المصدق فقط  
وتدغم اليه فيما زيدا ويجعل  
فالمصدق عنده معنى واحد  
في لفظ المصدق انما يفهم من  
الصدق انما يدغم في الاعيان  
عن نفس المصدق انما هو  
كلام في هو المصدق فقط  
المصدق مطلقا فانما  
المصدق مطلقا

من التصديق على  
واستمراد الشيء م

أما من حيث كونها لا تدرك بالحواس فهذه الصفة هي الصفة  
 العقلية وموصوفها وهذان ذلك المقود الخاضع للقياس  
 والقياسية من الظاهر وتقتضيه من تلك الموصوفات  
 لا سيما هذه ذلك فان كل واحد من اعمالي يتوقف على مقتضى  
 الاخر لا بد من موصوفها شرط للتحقق بل ذلك الصفة فلا  
 يلزم اشتراط الشيء بتقيضه بل بالمراد بتقيضه كما ان  
 ذلك ايضا فان شرط الصفة كالتفاهة مثلا موصوفها انه  
 ليس بصفة هذا الصفة الحقيقية اذ في الشك في ذلك  
 شره للظلال والظلال هو من افعالها كالتفاهة التي  
 ان المصنف كل اسم هو من القسم فخر جلاله المسمى بالشيء  
 عليه اسما لهذا المصنف وذلك من فخر جلاله عليه السلام  
 الجلالة اعتمدا بقية ما لا يشك في انه **هو** ما لا يدرك  
 بغير تفحصه **هو** نظر اليه في الحقيقة وهو **هو** الذي  
 في سطره البصيرة **هو** الذي **هو** الذي **هو** الذي  
 كالمسطرة والبرهان من وجه واحد من وجهي النظر  
 والبرهان هما في القسمة نفسها البصيرة النظرية ان المقدم  
 انما انفسها هو الذي **هو** الذي **هو** الذي **هو** الذي  
 البصيرة النظرية من القسمة **هو** الذي **هو** الذي **هو** الذي

بمن يربط

المعنى الحقيقي

بالتفكير

في حق الصفة النظرية منه ما يتوقف عليه وما المقدم  
 في تعريفه تسمية اشكال ذلك لان حكمه لا يكون في  
 ما لا يظن ان يكون تصور الحكم به محتاجا اليه ومنه  
 يستوي بدتيا كما حكمه ان الحكم محتاج لما لا يكون  
 مع انه يستند عليه انه يتوقف على نظر من غير تعريف  
 النظرية يخرج من تعريف البصيرة فيقول المقدم ان  
 وعكس الوجوه ان المقدم عبارة عن علمه فلا يكون  
 مستندا ذاتا على المقدم هذا هو المراد باذنه  
 اما في قوله في النظرية اطرافه فذلك يتوقف بالواسطة واذ  
 جعل المقدم عبارة عن الجوه كما هو في هذا ما هو في  
**قوله** تفقد البصيرة واحدة يدان ان البصيرة من المقدم بدتيا  
 سرتي منها فظن يا حبيب بل ان بطل المقدم تدبرها  
 نظري وكذلك لتسرع واحد من المقدم تدبرها  
 بدتيا واحد فظن يا حبيب بل ان بعضها بغيره وان  
 تفقد كمنع بين المقدم والمقدمات انما هو في  
 مع الاشياء التي الدليل والملاحة كما ذكرنا في السمع  
 المقدم بغيرها والملاحة حتى يلا نظر من غير  
 بعد باطل فظن ان ذلك ليس جميع المقدمات

تلق م طير

في حق الصفة النظرية منه ما يتوقف عليه وما المقدم  
 في تعريفه تسمية اشكال ذلك لان حكمه لا يكون في  
 ما لا يظن ان يكون تصور الحكم به محتاجا اليه ومنه  
 يستوي بدتيا كما حكمه ان الحكم محتاج لما لا يكون  
 مع انه يستند عليه انه يتوقف على نظر من غير تعريف  
 النظرية يخرج من تعريف البصيرة فيقول المقدم ان  
 وعكس الوجوه ان المقدم عبارة عن علمه فلا يكون  
 مستندا ذاتا على المقدم هذا هو المراد باذنه

سنة ١١٠٠ هـ  
١٢٠٠ هـ

السر

في بيانها لما اكتسب الحاصل من هذا  
أضرب بطلها **قوله** وفيه فلهذا نظرنا وادركنا  
هذه العبارة وإن كان المقصود قد شرحه المفسر  
الاحتياط في النظر إلى بعض الأوصاف وغيرها لتبين  
بعضها من الأوصاف كما لا يخفى على المتأمل  
للنظر في عدم التمام ذلك فقدرنا عطف على قوله  
وتدريج بعضها أيضا بين الصور والصفات المقصود  
بيان حال كل واحد منها خصوصا في حصول القصور  
بغيره المذكور والنظر في ذلك المسمى في  
معدون إلى ذلك واحد من الصفات نظريا ولهذا  
كل واحد منها فقدرنا الحاصل من الصفات  
وكذلك ليس كل واحد من الصفات نظريا ولهذا  
المستحبات فقلنا إن كان  
كل واحد منها فقدرنا الحاصل  
تجزيل الصفات بغيره القيم  
والسلسل  $m$  ان يكون جميع  
نظريا. وبتتبع سلسلته الصفات  
تتوابعها في وادوا لسلسلته

نظريا وكما في ذلك على ذلك في النظر  
نظريا الدور والسير فان قلت على ذلك ان يكون جميع  
المقدمات والصفات نظريا يكون ذلك كذا  
واحد منها فقدرنا يلزم الدور والسير صفديا نظريا  
ويكون كل واحد من الصفات المذكورة في صفديا  
نظريا ويكون ايضا ذلك والآن بطنا الزوم صفديا  
صفديا نظريا والصفات المذكورة في صفديا نظرية  
تحتاج في حصيل هذه الصفات والصفات بالادوار  
الحالين فيكون الاستدلال هذه المقدمات كما لا يخفى  
وتصويرها في امور معلومة لنا بلا شبهة في ذلك  
تسيم الاستدلال بها فقدرنا يلزم صفديا نظريا  
معلومة لنا ان يكون جميع الصفات والصفات نظريا  
في الواقع وهذا مؤيد لمطلوبنا **قوله** فانه يتبين اذا  
كان الدور يموت به واحدا كما اذا حوت على  
على يلزم ان يكون المقدمات صفديا نظريا  
حصوله بمرتين وكذا ان استبان على صفديا نظريا  
كان مقدمات صفديا نظريا فيكون فاطمنا نظريا  
فان كان صفديا نظريا فيكون فاطمنا نظريا

اقر

نفسه  
بكونه متعديا على الكل  
حصى له مبرراته  
فان كان عنهم

سنة ١١٠٠ هـ  
١٢٠٠ هـ





*Faint handwritten notes or bleed-through at the top of the right page.*

المتقدمين الى علمهم ...  
وهو ان التسمية حاصلة من صواب التسمية  
في التسمية والالتفات المتعددة والمتعددة  
لذلك ان يقال جازان التسمية من المتعددة  
في ان نظرياته ان المتطابق للجدوي جازان  
من فني القبولات بديتها كما بدتها اريد للجدوي  
ليس كما ان جازان فان علمه اريد ان يكون  
الذي هو ان التسمية جازان فانها لا تحقق لا يظن  
بشك في جازان المتطابقات فان التسمية جازان  
وهي المتشابهة بغيره ذهب الامام ان التسمية  
كلها بديتها جازان فيها التسمية اورد مثال  
لتعدد مثال المتدين توصيها حيث يطبق عليها  
اسم الواحد اسم هو الواحد فالإضافة يمانية  
ويكون بغيره ان التسمية هذا اذ ان التسمية  
ومناسب للتي التسمية واما التسمية  
التي هي المتعددة حيث تطبق عليها  
فيها بغيره بغيره التسمية والتمارين  
بموايد التسمية واما التسمية

*Small handwritten note on the right margin of the right page.*

*Small handwritten note at the bottom of the right page.*

**الاسم من تصور الحق**

الاسم من تصور الحق ...  
العلم بالفعل بكل مثله منه كذا ...  
كان عليه عبادة الحق ان التسمية في العلم  
اجتهادى فلا بد ان يعلم ولا ان ذلك العلم  
ما ان التسمية التسمية بغيره كما يكون ذلك  
ولابد ان يكون تلك التسمية معتد بها بالنظر  
للمشقة التي تكون المشقة من حصول ذلك العلم  
والايمان يتصور بغيره وطلبه اريد بقدره  
وبذلك يكون في نفسه نظاما ولا بد ان يكون  
تلك التسمية التي هي علم ذلك العلم اذن لا يكون  
ايها التسمية اذ الاعتقاد بعد التسمية في العلم  
المعاشرة فيصور سوية وحصله عند ظهوره  
اما اذا علمها التسمية المعتد بها العقلية عليه  
فانه بكل دغته فيه ويميل في الحقيقة هو حقيقة  
ورد وذلك الاعتقاد بعد التسمية والحققة  
فما سمته مما يلحق تلك التسمية  
التي هي التسمية اذ التسمية في العلم  
من العلم بان العلم لا يرد في العلم

عليه  
اولم

*Small handwritten note in the middle of the left page.*

*Large handwritten note on the left margin of the left page.*

*Small handwritten note at the bottom of the left page.*

كان طائفة من الرجال والاحكام متعلقه بغير  
واحد او اشياء متناسله وحاطة اخرى منها  
متعلقه بغير اخرى او اشياء متناسله اخرى كما  
كل واحد منها على نفسه عندئذ عن صحتها  
ولو كانت متعلقه بغير واحد من جهة واحدة او  
باشياء متناسله من جهة واحدة كما كان على  
واحد او لم يمتحن على كل واحد منها على  
على صفة واعلم ان الذي جرت الشان في العلم  
ان يتصوره بوجه ما والا يمتنع الشيء منه  
بدونه وانما يتصوره باسمه فانما يكون له شرف  
على بصيرته وان يتقدد ان ذلك العلم وانما يتصوره  
بشيء عليه سواء كان ذلك الاستعداد جازما او  
لواقع او لا وانما الاستعداد ما هو فانيه ومنه  
الواقع فان ذلك لما يكون سميته مما عي  
علماء به في ذلك سميته في حصيله اذا كان في  
العلم في ذلك وانما يتصوره بان موضوع العلم  
انما هو في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
الشيء في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

ولم يستحسن من عدم

مقدم

طائفة

عليه اوابه انه لم يمتد زيادة في ذلك  
بصيرته في العلم والمصير في ذلك حصار في ذلك  
لا سيما فقد حقق بما يقرب من مقدمة العلم  
هنا ثلثة اشياء احدها فنصو العلم بوجه  
او يسهروا فيها التصديق بما يدركه وانا لنزها  
المقدوق وهو صيغة الايمان في كل جملة  
الفاظ فيها من المقدمة ما توقف الاستفادة  
العلم وانا في معرفة احوال الالفاظ الا  
ان المصنف او دها في صفة المقالة الا وط  
وتجعل من المقدمة ايضا بيان حثية العلم  
فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان وخصبه  
وبيان وجه التسمية باسمه والاشارة للمشا  
اجمالا في ذلك لتستعمود ثمانية منها متعلقه  
بالعلم المطب وموجبه لمن يات به عند المطالب  
ولزيادة بصيرته في طلبه وواحد من متعلق  
بظرف استفادته في اللغة مما حث في العلم  
التقدم ان ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

مضمون

في



والرسم الثاني قد يكون عدلا كقولنا <sup>بها</sup> قد يكون عدلا  
 الرسم الثاني قد يكون بالخاصة وحدها فان قلت العوضه السليمة  
 موصولة التصور بطريق النظرية قد تقدم ان النظرية تسمى  
 كيف يجوز ان يكون الفاعل الشايع غير كرمك قلت من جوز  
 التا وقت لفعل وحده والرسم الثاني قد يكون بالخاصة وحدها  
 قد تعرف النظرية كصحة ابي وكما ياب امر ذلك المعنى قد  
 مع الهامة فاعتبره في ذلك من جود التعريفه بالانفصال  
 وحده بالخاصة وحدها **فان** كان المراد بالانفصال  
 والموصول المتعلق بالمتعلق **فان** ذلك لان المتعلق  
 لما يتصوره عند الحد والرسم وهو ان قيل المتعدد اذا كان  
 مقرونا او يميني تقدم بيانها ايضا ان قيل المتعدد  
 والموصولة التي عليه التصور مما هو اعلم في انفس القياسات  
 الاستقراء والتعميل وفي كونه من تضاريا وكما ان قيل  
 المتعدد **فان** ذلك يكون على **فان** الذي يكون على شئ فيه  
 كايضا في حصوله فان المتعلق الذي استعمل في  
 كان متعلقا عليه فقد ما بالهوية تقدم في اليمين  
 المتعلق وان لم يتفق بذلك كان متعلقا عليه متعلقا بالمتعلق  
 الذي هو الاشارة وتقدم التصور على المتعلقين بمتعلقين

لا  
 النظرية  
 والموصول الجيد الى المتصور  
 هو اكلها الخ م

لا ياب

على وجه ما في اليمين في المتعلقين المتعلقين  
 على المتعلقين الا ان المتعلقين كانا اولى ان يكون اليمين  
 المتعلقه بالاولى متقدمة من الوضع والباحث المتعلقه بالثاني  
**فان** احداهما ان استعمل المتعلقين **فان** كان المتعلق  
 لا يتضح متعلقين عليه بكنه حقيقة بل يتضح صورة  
 ما سواه كان بكنه حقيقة او بما هو صادق عليه كالتالي  
 صورة الكلام به كونه في سبب متعلقه مطلقا من حيث  
 يكون بكنه او بوجه آخر كذلك لا يتضح صورة الشيء  
 للكلية اوجهه ما سواه كانه بها ولا ذلك لا يتضح  
 يقينية نظريته و بديته كاشف وسبب الشيء الاخرى  
 ولا يعرف كنهه صفات الكلام عليها ولا الكلام بها كانه  
 الشيء التي بينهما كما لا يخفى **فان** ذلك الذي وان لم  
 يبين بالاولى الشيء للكلية وبالاشارة المتعلقه وانما هما  
 كما ان الذي يد بالكلية المتعلقين النسبية عليه فلم ان  
 يكون له لعله لا يتضح حكمه من جهة حقيقة ذلك  
 من قوله ولهذا ان كان على معلوما على الكلام عليه كان  
 يتضح ذلك المتعلقين من صورة حكمه الى اليمين  
 المتعلق الشيء كنهه والاشارة من صورته وانما

عول

فقد وان كان معذرا في تصور الحكم عليه في المنة لا بد  
فمن المصدق من نفس الحكماء المنة لظنية لا منة المنة  
حكيمة بدون المنة للظنية وهذا الذي ساد وانما ان  
بيد باطله في المنة في ايقاع المنة وانما ان يكون  
المنة ولا بد من تصديق من تصور الايقاع والاشارة  
لا منة الايقاع والاشارة بدون تصديق وعلى هذا  
يلزم ان يكون المصدق متوقفا على تصور الايقاع و  
الاشارة وهو خطأ حقيقة فان قلت هناك وجه في  
وهذا ان يرد بالاشارة الايقاع وبالاشارة المنة لظنية  
قلت يترجم ان يكون المنة والاشارة المنة من تصور  
الايقاع والاشارة المنة لظنية عن جميع الايقاع وهو خطأ  
مع ان المنة و هذا ان الحكم يصدق على المنة لظنية  
ايقاعها حاصل على هذا الوجه ايضا **قوله** ان الحكم  
المقصود من هذا الكلام ايراد اعتراض على ما تقدم من قوله  
منقول قوله ان كل تصديق لا بد منه من تصور الايقاع  
وقد ذكرك الاقناع اما تصديق الاقناع فان هو ان  
كل ان المنة لا يقبل ان لا تصديق الاقناع من  
تصور المنة في تصور ما تصدق من الحكم في الاقناع

في الاقناع

بما تصور الاقناع وانما تصدق المنة في ايراد قوله  
على وجه بل ان كل تصديق لا بد منه من تصور الاقناع  
عليه ولتقدم به وتقدم هذه العبارة فيجعل الاقناع المنة  
2 ان جعل قوله وتقدم معطوفا على الحكم عليه ويكون المنة  
ولا بد منه من تصور الحكم مع بما ذكرته في المنة لا يجعل  
قوله وتقدم معطوفا على تصور الحكم عليه ويكون المنة لا بد  
فيه من تصور الحكم ولو جعل الحكم بعبارة الاقناع لم يرد  
اصلا بل بان الحكم نفسه في ان تصديق لا تصدق بل ان  
ما ذكرته وهو ان تصور الحكم في ان ايقاع المنة لا يصح  
في عبارة المحقق حيث صرح بها بان المنة لا تصدق  
لحكم ولو كان الحكم بعبارة الاقناع لكان ايراد المنة  
على اربعة افعال لعل لا يمام جعل الحكم بعبارة الاقناع  
ادراكا كما هو مذهب الاولين وتقدم تصور الاقناع  
ان كل تصديق لا بد منه من ثلثة تصورات تصدق  
الحكم عليه وتصور الحكم به والتصديق بالظن  
لحكم في ان تصدق ما ذكره الشارح في عبارة المحقق  
ايضا لا تصدق بعبارة الاقناع ان الاقناع في ايراد  
في جرحه بل ان الحكم ان المنة لظنية في الاقناع

ولو حمل الامور على معنى الامرين  
كل في لغزيات هذا العزم

والا يرد ان هذا التصريح في الوجود ما يقع في  
الافعال بل يتضح ان يكون مرادها ولفظها معطوفا على  
القدم عليه ولا يرد ان يقولوا مناسخ حكمه عن معنى  
هذه الاوون اي لفظه عليه ولفظها في لغزيات  
آخرو هو عدم انطباق الدليل على الذي آتاه الدليل  
الا هو في الوجود وليس اسودت له وايضا يلزم ان يكون  
درا على الذي لفظه لفظه لفظه لفظه لفظه لفظه  
من قدم التصريح في الوجود ما يقع في  
انما اعتبر هذه المصلحة لان اللفظ اذا كان هو اللفظ  
شغل اللفظ لكن لانه صيغ هو مضاف الى معنى  
حوى قوله انما يتوقف اذ اللفظ اسفاد اللفظ  
فاللفظ اذا اراد ان يلفظ عن معنى اللفظ  
بالتفصيل في حجة فالجواب هناك من اللفظ  
ذلك واما اذا اراد ان يلفظ هو لفظه اصح  
اللفظ ليس له اللفظ هناك انما هو اللفظ  
مفصل اللفظ في اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
لان اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
حين اذ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ

وتشغل

ومن ضمنها اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى اللفظ  
فقول ان من اداد استفادة المضاف من غير اداد اللفظ  
آياه اصناف اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
قدت مما حمت اللفظ مقدمه المضاف في اللفظ  
اليه فدان اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
بجميع اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
المعنى ما ورد في اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
باللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
قوله من اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
من ان يكون صمود او صمود اللفظ اللفظ  
كذلك اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
وهذه اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
كذلك اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
جعل اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
واما اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
باذا ان اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ

جميع

اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ

قوله

المتعلق بالشيء واما ان يقع العلم او العلم  
وقد انما العلم فالعلم على وجه الصدد في العلم او العلم  
العلم **قوله** فان يقع العلم في العلم فلهذا **قوله**  
وذلك انما يقضي صاد هذا اللفظ في العلم في العلم  
في قوله العلم منسوبة الى العلم فان صدر اللفظ  
منسوبة اليه ايضا **قوله** انما يقع العلم في العلم  
فاما العلم المعتبر في هذا الفن ما كانت كلمة وما  
اذ هو من اللفظ في بعض الاوقات في سطر فبينه  
فانما هذا الفن في العلم بان ذلك اللفظ قد  
على ذلك الفن في العلم العربي والاصول  
**قوله** من العلم في العلم انما يقع العلم في العلم  
على وجود العلم في العلم من العلم في العلم  
لان العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
العلم من العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

هذا العلم له  
سعال  
سسرور

عقود

امم

مستند الى العلم في العلم في العلم في العلم  
فانما العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
للعلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
وانما العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
له في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
المعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

ادم

العلم

له

**أما** في تحقق تلك الدلالة المصنوعة فبما هي  
 ومع اللفظ لا يمكن لها صفة على وجه التمام  
 هذا من حيث اللفظ مطابقة **قوله** وعلى الصن  
 التي لا **أما** لما كان الصنعة بالكلية من أحدها كونه  
 لا سيما الموضوع له أعني طهرم والثابت كونه متعلقا  
 للفظ الشمس يدل عليه دلالتنا أيضا مقابلا لا في  
 أقسام وتبين على هذه الدلالة التي أمته أنها دلالة  
 اللفظ على الفهم الموضوع له فتفهمه حد اللفظ بالقرآن  
 فإذا عتب بيد التوسط لم ينقص **قوله** كان دلالة  
 على **قوله** يصفه هناك فلا مطابقة ولكن  
 هناك دلالة تفهمه لما عرفت تلك المطابقة  
 حد الفهم أنه لم يقيد بذلك القيد وإذا أمده فلا  
 انقضاء **قوله** وهو به الصنعة دلالة على مطابقة **أما**  
 وهناك أيضا دلالة التي أمته مطابقة **قوله**  
 ولا خلاف أن اللفظ لا يمكن أن يصفه **قوله** وعلى  
 الفهم الموضوع له والآن إن يكون على لفظ  
 فلا يثبتها عن سببها ومرتبطا باللفظ  
 فلا بد الدلالة على الخارج من شرط تلك الدلالة على

ولا يمكن  
 بل الوضع لا يمكن  
 العام ٢

كذا

كذا  
 أو غير أن اللفظ السميع موضوع للفتى فلا بد أن يصفه  
 ذهنية من سماع اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى  
 هو الدلالة المطابقة وكذا إذا علم أن ذلك  
 اللفظ موضوع لمعنا مستقلة فإنة عند سماعه لا ينفق  
 ذهنية له ملاحظة ذلك المعنى بالسر هاتين في  
 على كونه واحد منها مطابقة وإن لم يعلم أن هو المتكلم  
 مادة أمي تلك المعنى فإن كونه الفهم هو المتكلم ليس  
 كونه دلالة اللفظ عليه إذ في غير دلالة اللفظ على الفهم  
 على كونه مع من من اللفظ سواء كان هو المتكلم ولا  
 واما الثبوتية فلا يخرج أصلها من اللفظ  
 إذا وضع لغيره كأي كان على كونه واحد من إجماله  
 دلالة تفهمه لأنهم لم يزلوا لهم العلم وكما  
 يكون اللفظ موضوعا لخصوصية من كونه  
 أو غيرهما هي دلالة تفهمه ولا يمكن أيضا أن  
 يوضع لفظ واحد على واحد من معانيه متساوية  
 غير متساوية **قوله** يثبت كونه **قوله** المطابقة  
**قوله** إذا علم أنه كونه من اللفظ الموضوع له

الدلالة ٢

من جهة دلالة

(Faint handwritten notes in the left margin)



أيضا وجوبه في بعض المواضع  
 في مفهوم الكيف والكمية بل مفهوم الذات  
 التي هي مرتبة وتكون النفس متلها لا اتم وهو  
 كما قد نتجود من كسب مع الذهن عن كونه  
 من مفهوم الكيف والكمية ليست ههنا  
 بل من مفهوم الذات وهو كونه ههنا ايضا  
 انما يخرج ببيان يقين بعض المراتبة مع الفقه  
 جميع الموقوفات كما دلت على قياسه في  
 فلا يكون الفقه مستلزما للاتم **قوله** ان  
 الصريح **قوله** وذلك لانك اذا قلت  
 من حيث هو تابع فان اردت ان  
 مفهوم التابع كما يفر من هذه  
 لان الفقه فرد من افراد التابع  
 وان اردت معنى اعم فلا بد من  
 يتكلم عليه **قوله** ولكن ان  
 بل انما لا بد من **قوله** في  
 انما لا بد من **قوله** ان  
 الموقوف متلها **قوله** ان  
 بدون **قوله**

نقول

منها

بالجزم

بدون **قوله**

هو الذي يتلوه في بعض المواضع  
 هذه النفس التي لها طبيعة وكل ما  
 من حيث هو تابع يتبع ان النفس  
 بدون متبوعه الذي هو لها طبيعة من حيث هو تابع  
 ولا يخفى عليك ان في كل مرة في الكيفية لا هو ذات  
 يكون **قوله** الفقه عليه فانه اذا قلت  
 هو تابع متعلقا بالتابع فان اردت  
 هو تابع مفهوم التابع كان الفقه ان مفهوم  
 يوجد بدون المتبع فلا يكون الفقه  
 بل طبقه فلا يصح ان يسمي لنفسه  
 من حيث هو وان اردت به  
 بوصف التمييز **قوله** ان  
 او فقيدا لنفسه بنفسه وهو فاسد  
 لطيفة متعلقه بالمتبع ويكون  
 لا يوجد بدون متبوعه موصوفا  
 فالذي هو التابع لا يفر فانه لا يوجد  
 بالنسبة له **قوله** ان  
 المتعلق **قوله** ان

من

لا يوجد بدون متبوعه فقد  
 جعلت قولك من حيث هو تابع

ايضا ففقه

موضوعين بصيغة التثنية المطابقة والمقصود انهما  
بديهيان مطلقا وهم من كل صفة التثنية لا تقتصر على  
التيقن ولا التام كما ذكره في جوابه من هذه الصفة  
له في جوابه وبها مطلقا هذه الصفة المعينة  
للفقهاء المطوية وكلا في بيان استنادهما الى  
ان قال هما استنادان الوضع المتزامن للمطابقة  
تفعا لاجتماع المعنى فيهما **قول** يبين ان هذا النوع  
مطابق بهذا اللفظ يتلوه عليه مطابقة وذلك ان المطابقة  
ذات اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان وضع  
واحد لالة الاستناد على الحيوان الزنا طوع او ضاع  
متعدده كحبيب لجزء اللفظ والمعنى المتركب على قول مثلا  
فان على القول منه موضوع المعنى وطرفه الثاني المعنى  
فان الاجتماع المعنويين كما مجموع اللفظ موضوع  
لجميع المعنى لا يفتقر وضع عن اللفظ لكون المعنى بل وضع  
اجزائه لا في الله والمطابقة يتم بهيئتين معا **قوله**  
وهذا الجواب به لكنه ليس بمتعلق من المعنى المقصود  
لها الذات الشخصية **قوله** وذلك لان الجواب به  
بذات الشخصية وليس له في حاله خارجة عنها

المطلقة م

نوع من موضوعات

دلالة

المطابقة لفظ الله في قوله تعالى **قوله** ان الله  
هو الذي خلقكم من نفسه لانه اذا لم يكن على احد من  
الاشياء كما في الخلق وكذلك حيوان الناطق اذا لم يكن  
على ان كان يجب تقيدها من الصفات **قوله** وهي  
معنى اللفظ المقصود لما فيه الانسانية في المعنى المقصود  
فيكون المعنوم يكون انما هو ذلك المعنى المقصود لانه  
في الجواب **قوله** وانما اعنيه التسم **قوله** اي اعني التسم  
المطابقة وحدها لا يعبر عنها لانه مطلقا غير متعلق  
فيها المقصود في الاوامر ايضا ولما اعني التسم في الاوامر  
بدون المطابقة لانه لا يوجد عليه وهم نعم اذا اعيد  
مطلق الالة فاما ان ينظر في التسمية لانه في اللفظ  
على في معناه المتكبر وفي معنى التسم في معنى التسم  
جميعا فانه اذا قصد جزاء اللفظ الالة على في معانيها  
المتكثرة كان مركبا واذا انضم الالة بالقياس الى  
اجزاء جميعه فتنطق بالقياس معها كان مفردا  
وتماثل في كيفية التركيب بالادلة على في معنى الالة  
فان التسم في يتحقق التركيب بالمفرد والمطابقة  
او بالمفرد ايضا وكذلك يتحقق الالة

تلام

نوع من

وله تقيدها م

بالقرآن الحكيم واحدة من الأدلة التي لا يمكن أن تكون  
 فإذ لا يمكن التمييز بين الصفتين متساويين صفاً أو  
 نظراً إليه ولا تارة متعدياً جبالاً لم يقدر  
 أن يثبت شيئاً كونه اللفظية توكيداً ومفرداً معاً فلهذا لا يكون  
 واعتبر من عليه بأنه لا يجوز ذلك بل هذا هو الوجه  
 مما يجوز من تركيب اللفظ واللفظية في اللفظية  
 ذلك بأن اللفظية لا تفرق عن اللفظية إلا باللفظية  
 ولخصيصية مختلفين فليس ذلك زيادة إلا باللفظية  
 لا تفرق خلاف ما كان فيه فإن اللفظية لا تفرق فيه  
 وإن كانا باعتبار كمالين ككتمانها حالة واحدة  
 وأصغر من واحد فليس الاقسام في اللفظية زيادة إلا باللفظية  
**قوله** ولا يفرق اللفظ واللفظية  
 ذلك لأن اللفظية هي اللفظية المستطرد واللفظية  
 ذلك فاللفظية هي اللفظية المستطرد واللفظية  
 لا يفرق  
 باعتبار اللفظ واللفظية  
 فاللفظية إذا حقت باعتبار اللفظية  
 باعتبار اللفظية واللفظية  
 اللفظية في اعتبار اللفظية

نظراً إلى  
 حقائقه  
 ٣٣٣

التجويد

المعنى اللفظية واللفظية  
 فإذ لا يمكن التمييز بين الصفتين متساويين صفاً أو  
**قوله** وإنما لا يفرق اللفظ واللفظية  
 ذلك لأن اللفظية هي اللفظية المستطرد واللفظية  
 استلهمت اللفظية إلا أن تركيب اللفظية  
 لا يفرق من تركيب اللفظية حتى إذا كان يكون  
 اللفظية أي تركيب اللفظية في اللفظية  
 المعنى اللفظية كذلك مركباً ولا يفرق فيه  
 إذ لا يفرق دلالته إلا أن أم بلفظية بل يفرق  
 المدلول اللفظية أي دون المدلول اللفظية  
 يفرق على أماله ذلك وقد ذلك اللفظية  
 معنى اللفظية أي معنى اللفظية  
 ولا يفرق أن اللفظية من اللفظية  
 بتوحيدها اللفظية دون اللفظية  
 من اللفظية لا يكون مهلاً واللفظية هذا  
 مهلاً اللفظية واللفظية مهلاً بل موضوعاً  
 المعنى ذلك المعنى لا يكون من المدلول اللفظية  
 اللفظية واللفظية من اللفظية

يكونه ٣٣٣

على ما يظن من ان الكسب على ما يكون  
منه يترك ويقتصر على ان التفرقة بين  
الشيئين باعتبار المطابقة ايها فالتا اذ ان  
الالتفات في لا يترك ان يكون تارة لانه لا  
يكون في الخارج عن المعنى للشيء الا ان يكون  
خارجا عن المعنى للشيء وذلك لان الكسب من اللغز  
الخارج خارج قلت دلالة على في المعنى  
التي اعتبره او قضيتة او مطابقة وعلى التفرقة  
من اللغز مدلوله مطابقتي اي مما يتبين  
تفاهل لفظه على ما يترك ان الكسب على  
عقل الفعلى المقابلة كالتفرقة والفرق  
وانما على غلاي فاسبا من هذه الفعلى  
كباب بان المراد من عدم صراحة الادان  
انها لا تصلح لذلك لانفسها ولا يراى  
لان كراي رديتها فالا لشيء مما يفتنه  
هو ان التفرقة ضرب من التفرقة والاشياء  
المراد فان يصلح كرايها ودرها وليت  
للتفرقة هي في ان يكون احد ايضا ذلك ان

ولا يقاوم ان يكون  
لغز الا من اللفظ  
مدلوله مطابقتي

في التفرقة سناها مطابقتي التفرقة  
تكون من معنى لفظ الاستعداد وليس  
الاشياء على هذا الوجه لا يصلح كرايها  
كرايها معنى التفرقة فانه صالح  
لفظة من معنى لفظ الاستعداد وليس  
كرايها او عنها المراد الفعلى التي وقعت  
واذا وان كانت ضربت ثم طبع في ضرب  
المدرك ولو قيل المقطع للفرق اما ان  
وهو من الادان له يخرج لما ناول اصل  
في اللفظ ان قيل عليه ليس المقصود من  
بالصحة مطلقا بل بالصفة الادان  
من التفرقة والاشياء وهذا كلام حق  
جانب اللفظ في جد اللفظ الذي هو  
حاصلته آتى لفظه ويقل كذا في  
تبارا ووجد كرايها صراحة لانه  
انهم من اللفظ في زمانه ان  
تكون وان اللفظ في اللفظ في اللفظ

مطابق ٢

في اللفظ ٢

والجواب

والجواب

لا يصدق قسمة وتسمى بالاعتماد على ما اوردت فيه في قوله  
ولما روي في قوله بان لا يكون من غير قيد في قوله  
لا يصدق ان لا يصدق من ادنى **قوله** نظير ما اوردت في قوله  
من لا يصدق من صحيح الافعال في وجوب الافعال ان لا يصدق  
ما عدا هاتين الافعال المسماة بالتمام في قوله مع فعلها كالملة  
من الفعل ما والاولى للتيقن في جملتها انما هو اما المقدم فقد  
وجدوها اما ما عداها فما وافق في الادب والمقدم صفة ايضا  
وما حدها ارجحها في الادب وانه كما مرارة عن سائر  
الادب والبلاغة في قوله انما هو له اسمها في قوله وكذا  
لانها تدل على النبوة ومن ثم قيل هو ان يجمع الفعول  
اللقب المفرد اما ان يكون معناه غير تام الى الوجود والغير  
ولاعنه واما ان يكون معناه تاما الى حصوله او عدمه او لهما  
معادله ولا يصدق في التام اما ان لا يصدق في غير التامة  
واما ان يصدق عليه وهو الافعال التي قصه وانشأ ايضا  
ان لا يصدق على ذاتية هو الاسم وان قل فهو ان لا يصدق  
في اللفظ الاسماء للرسولة لا يصدق في غير ما وعد ما يجب  
ان يكون اداة ومكانه بانه ما كان كذلك كسائر الالفاظ  
على التمام والاصلة في قوله تسمى بالاعتماد على قوله

والله

لا يصدق قسمة وتسمى بالاعتماد على ما اوردت فيه في قوله  
ولما روي في قوله بان لا يكون من غير قيد في قوله  
لا يصدق ان لا يصدق من ادنى **قوله** نظير ما اوردت في قوله  
من لا يصدق من صحيح الافعال في وجوب الافعال ان لا يصدق  
ما عدا هاتين الافعال المسماة بالتمام في قوله مع فعلها كالملة  
من الفعل ما والاولى للتيقن في جملتها انما هو اما المقدم فقد  
وجدوها اما ما عداها فما وافق في الادب والمقدم صفة ايضا  
وما حدها ارجحها في الادب وانه كما مرارة عن سائر  
الادب والبلاغة في قوله انما هو له اسمها في قوله وكذا  
لانها تدل على النبوة ومن ثم قيل هو ان يجمع الفعول  
اللقب المفرد اما ان يكون معناه غير تام الى الوجود والغير  
ولاعنه واما ان يكون معناه تاما الى حصوله او عدمه او لهما  
معادله ولا يصدق في التام اما ان لا يصدق في غير التامة  
واما ان يصدق عليه وهو الافعال التي قصه وانشأ ايضا  
ان لا يصدق على ذاتية هو الاسم وان قل فهو ان لا يصدق  
في اللفظ الاسماء للرسولة لا يصدق في غير ما وعد ما يجب  
ان يكون اداة ومكانه بانه ما كان كذلك كسائر الالفاظ  
على التمام والاصلة في قوله تسمى بالاعتماد على قوله

السهم

السهم والاعتماد على  
الاسم في قوله الزمان

الاعتماد على

هذا هو الصفة التي هي الرمان وقد تصدق في سنة  
 هذا في الافاق على سبيل غير مخصوص بل هو في  
 انما هو الايمان بالعدة العربية للغة وفيه بالالف والبا  
 ثم من انا التي تفرقت احضار من بينه الاحاد هو الذي  
**قوله** ان زيادة اصله الزمان عند احضار الطهر  
 طقت المادة هي في ضرب دة وان كان في السنة  
 في البنية تحلفه تقطاع الاصل في الاشياء في  
 الجوهري من تلك الحروف فيضد الدم وصيته في  
 والمزيد في الداعي الحرة والمزيد في حرفة الاستبان  
 وليس في الاضاح في ان في السجرات في الضعف شل في  
 الزمان في شهادته على ان الدال في الزمان الضعف  
**قوله** والحاد الزمان عند احد الضعف دة انما الضعف  
 صفة للضعف بعد كمال الاستبان في الاصح واليت  
 التبدي في صفة لا هو ان يقال ما يصلح لا حرفة  
 وحده انما ان يصلح لان يحرفه وان يكون الاسم  
 الحرف فانه طلت لهم من ذلك ان كان اسمها لا انما  
 تلك لا حرفة ذلك لان فيها اذا تحيفه بود شيرة  
 يكون في مثله وما عطفه في ان هذا هو الاسم الذي

في الاصل في حرفة لا يصح معناه ضيقة انما هو في  
 انما هو استدادا كان عند الحافة فاد انما في  
 ونظرة وكن ما يصلح لان حرفة وحده وانما  
 فهو عندهم كية وان كان عند الحافة من الاحاد في  
 كية ايمان الحاد عن اضربا بقيد على وابتداه  
 قيد وجودي وعن الاسم بقيد مدي وابتداه  
 قيد وجودي **قوله** انما هو في سنة في اليمين  
 بقيا بغيره ويعرفه بغيره **قوله** انما هو في سنة في اليمين  
 ما يرمي في حرفة كية م ذلك انما في سنة في اليمين  
 من احاد واسم وكن واحده في حرفة واصدوا في سنة في اليمين  
 كناه لسان في الحرف في سنة في اليمين  
 انما الحرفة والغيرة صفة من معنى **قوله** انما اشارة  
 فم الاسم باللباس من معناه جعله في حرفة  
 بالاسم كون انفسم التفتا الى في الحرفة  
 معناه في البنية والكتابة وصفة لهم من حرفة  
 صفة له تصاف بها ان يقترن في حرفة  
 صفة له تصاف بها ان يقترن في حرفة

دعوى

لك م

للمادة ٢  
اقول

وهذا هو الصفة  
التي هي الرمان

دعوى







والنعمان...  
الفعول اذا التقت...  
هذا يلزم ان يكون قول...  
فقط تعذر ان يصير...  
المطابق على ما...  
عن هذه...  
نحو...  
لو حفظ...  
قوله...  
في جميع...  
كما...  
مقدور...  
عن...  
المطابق...  
في...  
نعم...  
استحقاقه...

النعمان...  
وقال...  
فان...  
وقال...  
والتفت...  
منه...  
فكلم...  
بالموضع...  
بالموضع...  
والصبي...  
في...  
وهي...  
فان...  
في...  
وهي...  
فان...  
في...  
وهي...

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره  
فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره  
فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره  
فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

وإنما هو مع غيره

نحو

بالحقيقة

من غير أن يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

وإنه

فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره  
فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره  
فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره  
فإنه لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

المعنى المنزه عما يشبهه  
جزءه وعن غيره

نحو

اقول

منه

هو في وجهه يطرح  
وكذا يفرق بين الذهب  
نوشي في الذهب

بالحق في تقديره القصد ان في نفس المسمى في وجه الذهب  
 وهو غير ان في وجه الذهب والى ان في وجه الذهب  
 وهو غير اما ان في وجه من التميز في وجه ان المقصود منها  
 بين كبريت في نفس الذهب استماع اشياء بين كبريت في نفس  
 ان كبريت في وجه وجه وجود واختاره في كبريت في وجه وجه  
 ان هو من جهة الفعاليات في وجه وجه الفعاليات في وجه وجه  
 ونعم به ذلك لان كبريت في وجه اشياء في وجه وجه  
 واجل وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 من وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 ان وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 هذه في متاع وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 ذلك ان في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 اشياء في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 هو في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 كما ان وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 كما ان وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه

الطالع

بالحق في تقديره القصد ان في نفس المسمى في وجه الذهب  
 وهو غير ان في وجه الذهب والى ان في وجه الذهب  
 وهو غير اما ان في وجه من التميز في وجه ان المقصود منها  
 بين كبريت في نفس الذهب استماع اشياء بين كبريت في نفس  
 ان كبريت في وجه وجه وجود واختاره في كبريت في وجه وجه  
 ان هو من جهة الفعاليات في وجه وجه الفعاليات في وجه وجه  
 ونعم به ذلك لان كبريت في وجه اشياء في وجه وجه  
 واجل وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 من وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 ان وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 هذه في متاع وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 ذلك ان في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 اشياء في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 هو في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 كما ان وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 في وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه  
 كما ان وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه وجه

عن





من العرفان ان لكل واحد من الموجودات وجودا او لا وجودا  
بموجوب وجوده او بعدمه وله حقيقة او عكسه او بغير ذلك  
من العرفان ان لكل واحد من الموجودات وجودا او لا وجودا  
بموجوب وجوده او بعدمه وله حقيقة او عكسه او بغير ذلك  
من العرفان ان لكل واحد من الموجودات وجودا او لا وجودا  
بموجوب وجوده او بعدمه وله حقيقة او عكسه او بغير ذلك

الماهية

من العرفان ان لكل واحد من الموجودات وجودا او لا وجودا  
بموجوب وجوده او بعدمه وله حقيقة او عكسه او بغير ذلك  
من العرفان ان لكل واحد من الموجودات وجودا او لا وجودا  
بموجوب وجوده او بعدمه وله حقيقة او عكسه او بغير ذلك  
من العرفان ان لكل واحد من الموجودات وجودا او لا وجودا  
بموجوب وجوده او بعدمه وله حقيقة او عكسه او بغير ذلك

بموجب وجوده

الماهية

هذا القول في تعريف الماهية...  
الماهية هي التي لا يتغير...  
الشيء ما ذكره اولاً في تعريفه...  
والحدود في هذا...  
الماهية هي التي لا يتغير...  
في قول عليه الماهية...  
على ضمة لا يتصور...  
وهذا القول...  
من التام لان هذا...  
الشيء الحق والاصل...  
ويبدو ان هذا...  
في تعريفه...  
ويبدو ان هذا...  
في تعريفه...  
وهذا القول...  
في تعريفه...  
وهذا القول...  
في تعريفه...

الخامس

ص ٢

١٨٣

ذكر

هذا القول في تعريف الماهية...  
الماهية هي التي لا يتغير...  
الشيء ما ذكره اولاً في تعريفه...  
والحدود في هذا...  
الماهية هي التي لا يتغير...  
في قول عليه الماهية...  
على ضمة لا يتصور...  
وهذا القول...  
من التام لان هذا...  
الشيء الحق والاصل...  
ويبدو ان هذا...  
في تعريفه...  
ويبدو ان هذا...  
في تعريفه...  
وهذا القول...  
في تعريفه...  
وهذا القول...  
في تعريفه...

الخامس

ص ٢

١٨٣

ذكر









صبر على ما لا يفرح به يوم يفرح به غيره  
والجهد في الدنيا هو الجهد في الآخرة  
والرجوع به دون الرجوع إلى الله  
كله صفة من صفات يوم  
الماضي والماضي ما يردى إذا  
ولما لا يكون به فيما مضى  
حرفا من الماضي الذي هو  
لما لا يكون به فيما مضى  
الرجوع به دون الرجوع إلى الله  
كله صفة من صفات يوم  
الماضي والماضي ما يردى إذا  
ولما لا يكون به فيما مضى

وغيره

صبر على ما لا يفرح به يوم يفرح به غيره  
والجهد في الدنيا هو الجهد في الآخرة  
والرجوع به دون الرجوع إلى الله  
كله صفة من صفات يوم  
الماضي والماضي ما يردى إذا  
ولما لا يكون به فيما مضى  
حرفا من الماضي الذي هو  
لما لا يكون به فيما مضى  
الرجوع به دون الرجوع إلى الله  
كله صفة من صفات يوم  
الماضي والماضي ما يردى إذا  
ولما لا يكون به فيما مضى



في حق الله تعالى  
الذي لا يوصف بالصفات  
التي تسمى الصفات  
بما لا يوصف بها  
الصفات  
التي تسمى الصفات  
بما لا يوصف بها  
الصفات  
التي تسمى الصفات  
بما لا يوصف بها

٢٤١

بغيره

اقول

في حق الله تعالى  
الذي لا يوصف بالصفات  
التي تسمى الصفات  
بما لا يوصف بها  
الصفات  
التي تسمى الصفات  
بما لا يوصف بها  
الصفات  
التي تسمى الصفات  
بما لا يوصف بها





قال التبرص على العليل عليه

اذ اصابتم المتراضعين تراصعو  
واذا اصابتم المتكبرين تكبرو  
فان التكبر على المتكبر صدقة

قال عليه السلام

الطامع في مناق الذل  
كذالك مال رب طمع كاذب

تو اذ كركو طعم الا عقل

راكي يوترو دم طمع بسترة

صدقا في يوم يجمع الامم عند الرزية والرحمة  
مروءة المصريات فاذا قلبتم فكلتمه كلتمه  
وهو يجمع الامم في يومها صفة التي تملك الامم  
للذرة فانك معزوم انك لغيرهم الامم وانك  
اصد على طمعه وجيك صيد عليه الامم ولا ادفع المصراع  
معك في تهنه فان ارد عليه للمع كان كبره غير مسمومة  
المهونان متفاضلان اذ العزيم انفسهم عند منورين  
اعتبار عددتها على شئ واما اذا انتم صدمها لم ينصصها  
موجبان احد همدوم ولا يفضله كذالك يدعون كذالك  
ذالك انتم بهما لا تفضل صدقته على طمعه ليل صفة غير كاذب  
سليم عليه انك انتم المصراع المساوي انتم صدقة التي ادخلك السواد  
سليمه يجمع كذيق والاراد كذرا اعتر بها الصدق على المنص  
فانك تكل انما تاكل وكل طاعة انسان قد اعتر صدقته التي ادخلك  
وكذا اذا انك تكل انما تاكل فقد اعتر صدقته التي ادخلك  
لانها فان اصت نصمه بهما اعتر انما سلبت الا انما اعتر  
فانك تاكل انما تاكل بالاطم لا تاكل انما تاكل بالاطم  
تفضل الا انما تاكل بالاطم لا تاكل انما تاكل بالاطم  
تفضل الا انما تاكل بالاطم لا تاكل انما تاكل بالاطم  
اعتبار صدقته عليه قد سلبت طمعه اعتر بالاطم

عبد الشاهره اول من عبد الله

براد وبعدها شمس شهر

سنة شمس شهر

سنة شمس شهر

سنة شمس شهر

سنة شمس شهر

الطامع في مناق الذل  
كذالك مال رب طمع كاذب  
تو اذ كركو طعم الا عقل  
راكي يوترو دم طمع بسترة

سنة شمس شهر

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely a commentary or continuation of the main text.

Main body of handwritten text in Arabic script on the right page, containing philosophical or theological discourse.

يسمى

المبتدئة م

Main body of handwritten text in Arabic script on the left page, continuing the discourse from the right page.



بما لا يقدر عليه العقل والحدس...  
فإنه لا يقدر على أن يرى ما وراء حجاب...  
ويشعر بالحقائق التي لا يمكن إدراكها...  
وهذا هو ما نسميه بالحدس أو الحدس النبوي...  
وهو الذي يوحى إلى الأنبياء والرسل...  
والمؤمنين الصادقين...  
وهو الذي يهديهم إلى الصراط المستقيم...  
والمسلك النجيب...  
وهو الذي يخلصهم من الضلال واليهن...  
ويجيئهم بالهدى والرشاد...  
وهو الذي يرفعهم إلى مراتب عالية...  
ويجعلهم من المرسلين والصلوات...  
وهو الذي يفتح لهم الأبواب المغلقة...  
ويكشف لهم الأسرار الخفية...  
وهو الذي يجعلهم من المقربين...  
ويجعلهم من الصالحين...  
وهو الذي يجعلهم من السالكين...  
ويجعلهم من المخلصين...  
وهو الذي يجعلهم من المفلحين...  
وهو الذي يجعلهم من الناجين...  
وهو الذي يجعلهم من الفائزين...  
وهو الذي يجعلهم من المحققين...  
وهو الذي يجعلهم من المبشرين...  
وهو الذي يجعلهم من الموعودين...  
وهو الذي يجعلهم من المرسلين...  
وهو الذي يجعلهم من المرسلات...  
وهو الذي يجعلهم من المرسلات...  
وهو الذي يجعلهم من المرسلات...

واحد

صوم

بما لا يقدر عليه العقل والحدس...  
فإنه لا يقدر على أن يرى ما وراء حجاب...  
ويشعر بالحقائق التي لا يمكن إدراكها...  
وهذا هو ما نسميه بالحدس أو الحدس النبوي...  
وهو الذي يوحى إلى الأنبياء والرسل...  
والمؤمنين الصادقين...  
وهو الذي يهديهم إلى الصراط المستقيم...  
والمسلك النجيب...  
وهو الذي يخلصهم من الضلال واليهن...  
ويجيئهم بالهدى والرشاد...  
وهو الذي يرفعهم إلى مراتب عالية...  
ويجعلهم من المرسلين والصلوات...  
وهو الذي يفتح لهم الأبواب المغلقة...  
ويكشف لهم الأسرار الخفية...  
وهو الذي يجعلهم من المقربين...  
ويجعلهم من الصالحين...  
وهو الذي يجعلهم من السالكين...  
ويجعلهم من المخلصين...  
وهو الذي يجعلهم من المفلحين...  
وهو الذي يجعلهم من الناجين...  
وهو الذي يجعلهم من الفائزين...  
وهو الذي يجعلهم من المحققين...  
وهو الذي يجعلهم من المبشرين...  
وهو الذي يجعلهم من الموعودين...  
وهو الذي يجعلهم من المرسلين...  
وهو الذي يجعلهم من المرسلات...  
وهو الذي يجعلهم من المرسلات...  
وهو الذي يجعلهم من المرسلات...

واحد

صوم

صوم











بالتكليف  
بغير  
يوصل  
يكون

راوية  
في

في

... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...

ارباب

المعروف في الفقه

الاعتبار

الخير

... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...  
... من الجواهر ...

وهو

على انفسها مما عرفت ...

المعروف

المعروف في الفقه

المعروف

المعروف









فان الطبيعة هي التي تميز بين الحيوان والنبات والجماد  
فان الحيوان يملك الحواس الخمس والنبات يملك الحواس  
الثلاث والجماد لا يملك حواسا بل هو مجرد مادة  
تتمتع بالوجود في الزمان والمكان  
فان الطبيعة هي التي تميز بين الحيوان والنبات والجماد  
فان الحيوان يملك الحواس الخمس والنبات يملك الحواس  
الثلاث والجماد لا يملك حواسا بل هو مجرد مادة  
تتمتع بالوجود في الزمان والمكان  
فان الطبيعة هي التي تميز بين الحيوان والنبات والجماد  
فان الحيوان يملك الحواس الخمس والنبات يملك الحواس  
الثلاث والجماد لا يملك حواسا بل هو مجرد مادة  
تتمتع بالوجود في الزمان والمكان

لميت  
مخلة في القضية فانها  
مصححة لاني ذاتها ولا  
تصل المحصولات

الجماد  
وسهيا على ان

مقول الكليات من ارشاد الى العا  
بعض لشد وام

فان كل

2  
بش  
2

فان الطبيعة هي التي تميز بين الحيوان والنبات والجماد  
فان الحيوان يملك الحواس الخمس والنبات يملك الحواس  
الثلاث والجماد لا يملك حواسا بل هو مجرد مادة  
تتمتع بالوجود في الزمان والمكان  
فان الطبيعة هي التي تميز بين الحيوان والنبات والجماد  
فان الحيوان يملك الحواس الخمس والنبات يملك الحواس  
الثلاث والجماد لا يملك حواسا بل هو مجرد مادة  
تتمتع بالوجود في الزمان والمكان  
فان الطبيعة هي التي تميز بين الحيوان والنبات والجماد  
فان الحيوان يملك الحواس الخمس والنبات يملك الحواس  
الثلاث والجماد لا يملك حواسا بل هو مجرد مادة  
تتمتع بالوجود في الزمان والمكان  
فان الطبيعة هي التي تميز بين الحيوان والنبات والجماد  
فان الحيوان يملك الحواس الخمس والنبات يملك الحواس  
الثلاث والجماد لا يملك حواسا بل هو مجرد مادة  
تتمتع بالوجود في الزمان والمكان

فان كل  
بش  
2

فان كل  
بش  
2

فان كل





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دروسا لمن يتفكر فيها  
وآياتا لمن يتدبرها  
والله اعلم بالصواب  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دروسا لمن يتفكر فيها  
وآياتا لمن يتدبرها  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دروسا لمن يتفكر فيها  
وآياتا لمن يتدبرها  
والله اعلم بالصواب  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دروسا لمن يتفكر فيها  
وآياتا لمن يتدبرها  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب











Handwritten marginal notes in Arabic script, including the name 'عبد الله بن محمد' and other illegible text.

Main body of handwritten text in Arabic script on the right page, appearing as a dense block of cursive.

Main body of handwritten text in Arabic script on the left page, appearing as a dense block of cursive.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left page, including the name 'عبد الله بن محمد' and other illegible text.

[Faint, mostly illegible handwritten text on the left page of an open manuscript. The paper shows signs of age and wear, with some staining and a small purple mark.]

[Faint handwritten text at the top of the right page, possibly bleed-through from the reverse side.]

[Large blue handwritten signature or title, possibly "محمد رضا خان" (Muhammad Reza Khan), written in a cursive style.]

[A blue ink stamp or seal, partially obscured by a vertical blue line, located on the right side of the page.]

[Main body of faint handwritten text in Arabic script, continuing from the top of the page.]

[A small number "۱۱۱" written at the bottom left corner of the page.]

